الفصل الأول

إبراهيم الهلباوي بك

٣٠ أبريل ١٨٥٨ – ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠

"ليعلم المترافعون.. أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا في جانب مظلوم تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه، فهذه هي حقيقة المحاماة"

الهلباوي

مدرسة جمال الدين

فارس من فرسان القرون الوسطى ورجل كفاح؛ نشأ فلاحًا من صميم الشعب وناله اضطهاد الحكام كما نال أباه وجده، ووضع في يديه الحديد وهو في الثالثة والعشرين، ففتح ثغره في قلبه وملأها بالثورة، وتلقى العلم على كبار علماء العهد، وأشرقت في أزهريته الصلبة أشعة الشمس التي نشرها في أرجاء الشرق ذلك الهدّام الأسيوي العميق جمال الدين الأفغاني.

عمل في "الوقائع المصرية" مع محمد عبده وسعد زغلول وعبد الكريم سلمان واشتغل بالمحاماة ليكون اسمه أذيع الأسماء، وشارك في النهوض الاجتماعي أعلام التاريخ المصري الحديث، وأسهم في السياسة ليتجرع كؤوس البأساء والضراء مترعة، وجمع من الذهب مئات الألوف ليموت مدينًا بأكثر من مليون....!

وكسب معارف ضخمة من منازلة الرجال، ومقارعة الأهوال، ومائة شهر غير متوالية في أوروبا وأمريكا، وخصام مع أصحاب التيجان، أو أصحاب الدولة، أو أصحاب المعالي، أو الإنجليز أو الأمة... مع كل أولئك، مجتمعين، أو منفردين!!...

ولقد تراه وحيدًا كأن رأسه رأس الصخرة في المحيط لكن كفته لا تشيل، بل ينظر إلى خصومه من علٍ كأنما هو فوق رأس الجبل، فيراهم صغارًا. صغارًا.

ويحتمل الأذى ذلك الغذاء اليومي للرجل السياسي، وتهتف ضده الجماهير فلا يتبرم، بل يعفو ويغفر.

أو ليست هي التي صاحت بالمسيح بين يدي "بيلاطس" منذ عشرين قرنًا.

أو ليست هي التي أخذ "كرمول" باسمها وعلى مشهد منها. رأس "شارل الأول" وهي تبكي "شارل" وتقول له: فلينفذ رأسك الله!.

ويخرج من الانتخابات مهزومًا مرة إثر مرة، ومع ذلك يضحك من كل قلبه..! تلك الانتخابات التي دخلها مرة وهو في العقد السابع فلم ينم أكثر من مائة ساعة في شهر! وركب سيارته بضع مائة ساعة! وقطع بضعة آلاف كيلو متر! حتى وهن الحديد. فتحطمت سيارتان ولم يتحطم ذلك الجسم البشري ولا وهى! بل كان يكافح الحكومة والخصوم الكُثر، وجهل الأنصار ونفاقهم، في قوة جسد كقوة المردة، وقوة جلد كقوة القديسين.

هنالك شهده الناس أقوى إيمانًا بالله وبالناس من ذلك الذي لم يخلق أوقى منه في الناس، "نابليون". وهو في طريقة إلى "ألبا" إذ تتنكر له العامة في هزيمته فيقول "لن أشتغل إلا بالعلوم ولن أفكر في تاج أوروبا بعد. ألم تر الشعب؟ أو لم يكن لي الحق في احتقار الرجال؟"

لا يكل جسمه ولا يمل عقله. ولا تستطيع وأنت معه إلا أن تحسب أنك أنت الذي قطعت من مراحل الحياة خمسة وسبعين أو ثمانين أو تسعين.

وكلما حسبت أنه وهى خيب حسبانك أن يقوم بعمل ضخم!

ألقى إحدى خطبه الكبرى في سنة ١٩٣٠ بعد أن كان قد سافر ودرس وترافع عشرين ساعة من الأربع والعشرين ليطلق صرة الشعب في سبيل الدستور وهو آب من آباء ذلك الدستور.

وكانت كلمة الساعة، قالها رجل من رجال الساعة فما أعجب هذه الظاهرة في التاريخ أن يكون العمل الضخم في حياة أمة عملاً عاديًا في حياة رجل!..

كانت حرارة جسمه تزيد نصف درجة عن حرارة الناس. وكان يقول إنها حرارة الطير، ويقول آخرون إنها سر، وهي في الواقع علامة الدم الحار والطبع النفور. بل الطابع غير العادي تطبع به يد القدرة رجلاً غير عادي.

ماتت زوجته وكانت آخر شيء لديه من دنياه، وهو يدب نحو السبعين ومع ذلك راح بعد يومين يضرب بيده القوية منصة المستشارين في الإسكندرية.

ومن قبل ذلك بعام أبرق إلى صحبه في "شامونى" أنه قادم إليهم في المساء عن طريق "مرسيليا" حتى إذا ألقت الباخرة مراسيها كان القطار قد فصل، فلم يتردد، واستأجر سيارة ليقطع بها مئات الفراسخ في جنح الدجى، وأمر السائق بالإسراع، ما استطاع، وأخذ السائق يراجعه، وراح هو يشجعه، حتى إذا خبت أنوار السيارة قال إن السيارة مع الطبيعة ضدنا!.. قال بل

سر!.. قال نحن على ارتفاع ١٠٠٠ متر! قال بل سر؛.... قال إن الطريق جبلية ضيقة والانحراف يزلقنا إلى الهاوية! قال بل سر... قال السائق لا...

وكانا في فرنسا. ولو كانا في مصر لسار سائقه سمعًا وطاعة.

أما السائق فجعل يحتال حتى لاذ بكوخ، فطلب الهلباوي إلى أهله مصباحًا، وقال للسائق ها هو النور.. فكاد يجن جنوه، ورفض أن يضحي مع هذا الفرعون بحياته.. وفيما هما يتجادلان أقبلت سيارة فاعترضها وطلب إلى صاحبيها أن يتمهلا لتسير عربته في نورها فقبلا... وعارض السائق فراح يقنعه.. حتى جازف وسار.. وقلبه مثله سرعة سير...

ووصل الهلباوي إلى "شاموني" كما كان قد وعد، ولو كان في منتصف الليل ولو كان فوق القمم.

وفي تلك الحادثة كل فلسفة حياته.

كانت القوة في أخلاقه تحجب شمائله ما عدا العاطفة بكل آثارها وقسطًا وافرًا من الفن، فعندما تتملكه عاطفة يندفع ويندفع، وهو كثير الخسائر في هذا الباب، بل إن فيه جميع خسائره.

كانت فرص المجد السياسي الذي يقصر دونه أمجاد الوزراء والرؤساء مفتوحة أمامه، لما امتاز به بين مواطنيه وأنداده من عاطفة عارمة وشخصية تملأ الأفق، وبلاغة وشجاعة، وصلة بالشعب، وشهرة مدوية صانها تاريخ طويل. أثيل وذكاء لم ينح إلا للأفلين من معاصريه، لكنه أضاع الفرص الجليلة من أجل رأيه وعاطفته، وضحى بالمستقبل من أجل الحاضر.

كان رجلاً واقعيًا عبقريته في العمل الحال. لا في العمل المؤجل، أو في وضع الخطط للمستقبل. إذا جرى شوطه لم يلحقه إنسان من عباقرة عصره لكنهم بعدئذ يفوقونه ويسبقونه!!

رجل نهايات. تصافحت في راحتيه المتناقضات، يقتصد الجنيهات، ويسرف في الآلاف، بل يهدر مئات الآلاف، لا يشجع فقط،و ولا يحب هونًا ماء ولا يبغض هونًا ماء كالبركان في سورته، وكمطلع الشمس في صباح الربيع في إشراقه يحب نفسه، وهو أجرأ الناس في تضحية نفسه! شديد المحال، شديد الانفعال، حتى إذا تكلم باسم موكليه قاس حركاته وسكناته، وإنكاره وإقراره بأدق مقياس عرفه العلم...! وواتته الدقة الهندسية مع ومضات العبقرية!

ترافع في "دنشواي" عن الإنجليز، فلم تمض أربع سنوات حتى رأى الخديوي عباس إمكان حلوله محل محمد فريد في رياسة الحزب الوطني ثم راح في العام التالي في قضية "الورداني" يسلط نار جهنم على بريطانيا" كلها وعلى المحكمة نفسها بل وعلى نفسه!

وخطب في "القناطر الخيرية" سنة ١٩٣٠ يشيد برئيس وزراء مصري احتج على رئيس وزارة إنجلترا لتدخله في شئون مصر ولم تمض أسابيع حتى كان يصب عليه الحمم دفاعًا عن الدستور...!

ومن أجل ذلك كرهه كثيرون وأحبه كثيرون ولكنهم كلهم أجمعوا على الإعجاب به، وأعلنت مصر مرة بعد مرة حاجتها إليه وصنع ذلك سعد زغلول.

وكأنما أرادت له السماء ألا يبرز إلا في ذلك الميدان، الذي لم يقهره فيه إنسان، ميدان المحاماة.

هذا المحامي الذي قضى حياته يدفع من صميم نفسه غرامة فرضتها عليه زعامته في صناعته ومرافعته في بعض قضاياه.

هذا الشيخ الذي لا حدود لجرأته، ولا لحيويته، الذي يوضع اسمه مرات في كشف الباشوات ولا يصير باشا مع أن كثيرين من تلاميذه صاروا باشوات، ووزراء، هذا الرجل الذي تتلاقى عنده مصر القديمة ومصر الحديثة كما اجتمعت لديه القوتان، قوة النفس، وقوة البيان، فصان عظمته نصف قرن، وقضى حياته في الدفاع عن مصر، والسودان، والمحاماة، وحرية الفكر، وحرية الصحافة، وحقوق المرأة، وعن كل ما هو جليل وعظيم الشأن في هذا الوطن.

هذا الرجل الذي هو أحد أحرف الهجاء في تاريخنا الحديث هو المحامي الذي نتحدث عنه.

* * *

ولد إبراهيم الهلباوي في ٥ رمضان سنة ١٢٧٤ الموافق ٣٠ من أبريل سنة ١٨٥٨ لأب وجدٍّ كما دون في مذكراته "من أصل عربي مغربي نشأ في بلدة العطف بمديرية البحيرة ويظهر أن أبي ولد بتلك المدينة..." [٤]. ولما بلغ أشده دخل الأزهر فدرس مذهب مالك على الشيخ "رزق اليرقاني" ".... وكان يتكلم في حياة ملك وذكر من مناقبه أنه مكتوب على فخذه الأيمن (مالك حجة الله في أرضه)..." [٥] فثارت نفسه فأخرجه الشيخ من الدرس، وفي العام التالي درس النحو والمنطق والبلاغة على شيخ الإسلام "الشيخ الجيزاوي" ثم الشيخ "المحلاوي" وشيخ الإسلام الشيخ "الإنبابي" والشيخ "أبي النجا".

وبقى بالأزهر سبع سنين بدأت في الرابعة منها صلته "بجمال الدين" إذ قاده اندفاعه الغريزي إلى مخاصمته حتى إذا سحره بعظمته انقلب انقلابه الغريزي إلى التلمذة عليه، فحضر عليه كما يقول [٦] "شرح كتاب الهداية في الفلسفة، وكان يقرؤه بعد الساعة الرابعة، في منزله... وبعد صلاة المغرب يلقي علينا درس المنطق في كتاب المطالع وفي أيام الخميس والجمعة نحضر درسًا في العلوم الرياضية من فلك وحساب ومبادئ الهندسة والقواعد الأربعة من وضع "أرسطو" وهكذا عشرة أشهر من كل سنة ابتداء من سنة ١٢٩٢ إلى ١٢٩٥ هجرية.. وأفهمني – جمال الدين – أن كتب الفقه عبارة عن قوانين ومن العبث الاشتغال بها إذا لم يمكن تطبيقها عمليًا..."

وانتقل منتصحًا ينصحه إلى المذهب الحنفي المطبق في المحاكم فدرس على شيخ الإسلام الشيخ "حسونة النواوي" والشيخ المفتي "عبد القادر الرافعي".

وفي أخريات عهد إسماعيل، كان في حدود العشرين من عمره يؤلف مع بضعة من الطلاب الوافدين من شمالي مديرية الغربية جماعة نيرة – لم تلبث بعد أن هبط مصر "جمال الدين" أن اتصلت أسبابها بأسبابه فكان "محمد عبده" أكبر تلاميذه، في حين كان "إبراهيم الهلباوي" من صغارهم، وكان "سعد زغلول" يصغر "الهلباوي" بضع سنين.

---

(٤) مذكرات هلباوي بك – مخطوط عند ورثته.

(٥) مذكرات هلباوي بك – مخطوط عند ورثته.

(٦)

ولم تكن تلمذة هؤلاء الطلاب على الفيلسوف العظيم إلا إرادة السماء. فالأقدار لا تقود الرجال عميانًا. ولا تسوقهم عمياء. وفي حظوظ بعض الرجال والأشياء مصادفات يخالها الشكاك خبط عشواء. ويراها الآخرون مواعيد تلاقت عندها مرامي القدر!

إنما كان "إبراهيم الهلباوي" و "سعد زغلول" و "محمد عبده" وثلة من النابهين الأولين مدفوعين إلى التحلق حول جماعة جمال الدين، تضطرم فيهم جذوة إيمانهم بأنفسهم وبأمتهم كأنما انشق ضمير الغيب عن هذه الجماعة، لتمتد إلى العالم الإسلامي ومصر تتصدره، أسباب الإصلاح والنجاح.

إنما هي العبقرية أم وضعت هؤلاء البنين في ذينك المكان والزمان لنطلقهم من بعد في كل مكان.

تخرج هؤلاء الرجال على جمال الدين وشهدوا "التصفية" الوهمية التي حاول بها الإنجليز والفرنسيون تبديد السيادة المصرية، فانجلى كبدهم عن خلع إسماعيل في ٢٦ من يونيه سنة ١٨٧٩ وانغرس الحقد على ذلك الكبد في قلوب تلاميذ جمال الدين، لينقلوه إلينا وإلى الأجيال التي سبقتنا، وليتزعموا حركات الإصلاح كل في أوانه، وفي ميدانه.

لم يكن التحلق حول "جمال الدين" متاحًا لكل شيخ أو تلميذ، فجمال الدين فيلسوف والأزهريون يومئذ لا يحتملون الفلسفة، وهو يدرس الجغرافيا والهندسة والعلوم المستحدثة فما أدناه في أوهامهم إلى الهرطقة والزندقة، وما أبعده عن رجال الدين! فإذا التف حوله أحد لم يلتف إلا الطامحون الثائرون على ما تواضعت الكثرة الغالبة على الإخلاد إليه، وليس هؤلاء إلا الصفوة النابغين في الجماعة.

وبهذا دفعت الكفايات صاحبها إلى حيث يضع قدمه في أولى درجات المجد يغترف من كنوز الفيلسوف الثائر أسباب ثورة، هادمة، بانية. وغدت أبرز خصاله قوة انفعاله والتمسك باستقلاله وألا يدين إلا بما يمليه وجدانه.

يدنو – مثل سعد زغلول – من شهادة العالمية ولا يؤدي الامتحان! ويثور العرابيون فيشايع الثورة ولا يشايع الثوار! فيقبضون عليه ويحكم مجلس عسكري في أغسطس سنة ١٨٨٢ بسجنه ثماني سنوات، فلما استتب الأمر للخديو توفيق أبى رجال المعية أن يفكوا قيده لأنه إن كان مكروهًا عند العرابيين فهو مكروه عند الخديو...!

وهكذا عرف الخصومات السياسية، ودخل بنفسه القفص العظيم للمتهمين السياسيين وهو في حدود العشرين..!

فلما شكل المجلس المخصوص لمحاكمة عرابي باشا في ديسمبر سنة ١٨٨٢، وكان قد أطلق سراح الهلباوي، طلب إليه أن يكون سكرتيرًا للمجلس فلم تفارقه طباع التمرد.. ورفض.

هو ذا في حداثته الباكرة: من الثوار. لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار، ولكن مع نفسه!

وهو كذلك في العشرين.. وفي الأربعين وفي الخمسين، وفي السبعين، وفي الثالثة والثمانين يوم مات! ليس مع أحد. ولقد يكون معه كل أحد، أو يكون غرضًا للسهام من كل جانب.

* * *

وفي سنة ١٨٨٢ نفي "جمال الدين" بعد ولاية الخديو "توفيق". ونفي "الشيخ محمد عبده" وهجر الهلباوي الأزهرإلى بلده يتاجر في سوق القطن ويغامر في سبيل الثراء. وكان لناظر النظار أرض في "صا الحجر" طغى عليها الماء فسخر وكيل المديرية الناس لمقاومة الفيضان وافترضها فرصة للانتقام من خصومه فكتب الهلباوي مقالاً في "جريدة التجارة" بالإسكندرية يندد به وبصاحب الأرض اللذين يستسخران الناس، فسيق إلى مصر مصفودًا، وحشر إلى المدير في الطريق، فتهدده في حديث طويل بقوله: إن لم تمتنع خربت بيتك. قال: "إنك لن تستطيع ولا أكبر منك يستطيع"!

قال المدير محنقًا: ولا أكبر مني؟ فأجابه بإحدى قضايا المنطق.

".... إنه لا بيت لي تخربه، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل!"

ولما هبطوا به أرض مصر أمر بالمثول بين يدي ناظر النظار وأخذ "رياض باشا" يجادل الفتى المتمرد، وأخذ الفتى يجادل ناظر النظار! وندد "رياض" بأستاذهن الذي علمهم الغرور وأورثهم الكبرياء باسم الحرية! فناضح الهلباوي عن "جمال الدين" ورده إلى السجن، ثم جيء به ليجادله الباشا من جديد فاستمسك بما كتب، وتداركته رحمة الله وإنصاف "رياض" فعاد إلى بلده طليقًا بعد أن أحدث في نفس "رياض" من نبوغه أثرًا وذكرًا.

وقف الفتى الصغير ذلك الموقف الكبير حيث تزيغ الأبصار فوضعته مواهبه في مكانه من العظمة لم يتزحزح عنها طوال حياته، واستثارت شجاعته وفصاحته الإعجاب عند الصدمة الأولى. والصبر عند الصدمة الأولى. وهكذا صنع العبقري نفسه وفي أخطر الظروف.

بل هكذا تهيأ بموقفه العظيم كمتهم. صاحب قلم، ليكون أكبر من وقف في مصر إلى جوار متهم بجريرة من جرائر القلم. بل وبأي جريرة أخرى.

عُهِد إلى الشيخ "محمد عبده" عقب عودته من منفاه في بلدته بإدارة "الوقائع الرسمية" فاختار لمعاونته عبد الكريم سلمان و "سعد زغلول" والشيخ "وفا زغلول". واختار رياض باشا" إبراهيم الهلباوي فأبرقوا إليه بعد قليل من إطلاق سراحه ليتولى عمله الجديد وكان مصرحًا لهم بأن يتصلوا بأعمال مصر الإدارية والقضائية، وأن ينشروا الأحكام الهامة التي تصدرها المجالس الملغاة وأن يعقبوا عليها بما يرونه من الملاحظات والنقد. وفي هذا العمل القضائي بدأ اتصال محمد عبده وسعد والهلباوي بالعمل القضائي وكان سعد أسبقهم على المحاماة فالقضاء وسيظل نحو قرن يفاخر بأنه (أول إنسان في المحاماة انتخب قاضيًا في الاستئناف). وقد لفتت تعليقاته على الأحكام نظر رئيس الوزراء محمود سامي البارودي باشا فعينه في مايو سنة ١٨٨٢ معاونًا بوزارة الداخلية ورقي في سبتمبر إلى (رئيس قضايا الجيزة) واتصل بالعرابيين ولما فصله الإنجليز بعد احتلال مصر قيد نفسه محاميًا. وظهر عليه الثراء من خطاباته إلى محمد عبده وهو منفي في بيروت وفي أحدها يقول سنة ١٨٨٣: (والحمد لله عندنا فلوس كثيرة. فقد شرعنا نتوكل في بعض القضايا).

وتلا الهلباوي سعدًا في المحاماة وقيد اسمه أمام المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٦. وسيبقى هو الثاني في تاريخ المحاماة بعد سعد زغلول وإن كان هو النقيب الأول.

وفي السنوات الخمسة (١٨٨٣ إلى ١٨٨٨) برز اسم سعد كمحام كبير تستعين به دوائر الأمراء والحكومة. ووسط سعد الأميرة نازلي فاضل فعملت لإعادة الشيخ محمد عبده من منفاه سنة ١٨٨٨. وعينه الخديوي قاضيًا حتى لا يجلس للتدريس ويتصل بالشباب في الأزهر، وفي سنة ١٨٩٢ عين سعد في محكمة الاستئناف وفي سنة ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيًا للديار فآثرها على وظيفة المستشار مع ارتفاع مرتب المستشار. أما الشيخ عبد الكريم سالمان – المحرر الرابع بالوقائع الرسمية – فصار قاضيًا شرعيًا ومفتشًا بالمحاكم الشرعية.

جمعت عناية الله هؤلاء المجاهدين الأولين إلى جوار جمال الدين، وفي الوقائع الرسمية. فلا غرو وقد بدأت حياة الهلباوي في قمة المجد الفكري أن كان هبة من الله لصناعة المحاماة.

لم تزده السنون براعة ولا شجاعة، فالعبقرية لا تولد ناقصة وإنما زادته السنون تضحيات وقضى حياته في خدمة الحقيقة ونشدان الكمال حيثما توقع أن توجد الحقيقة أو الكمال.

* * *

لم يكد يتقدم للعمل في الوقائع حتى أخذته العزة فتساءل: كيف يعطي عبد الكريم سلمان عشرة جنيهات وسعد ووفا ثمانية جنيهات في الشهر ويعطى هو خمسة! وهو يكبر سعدًا بأعوام أربعة!!

ولقد ظلت هذه المنافسة النفسانية مشبوبة بين الهلباوي و "سعد" نصف قرن! وتعدى التشاكل بين الرجلين نشأتهما. إلى سيرتهما، وخصائصهما، فسيطر "سعد" بجداله على عالم السياسيين كما سيطر الهلباوي ببيانه على بيئة المحامين.

ولم يلبث أن ثار على "الشيخ محمد عبده" فعزله، إذ سقطت وزارة (رياض) ثم عين في سنة ١٨٨٣ سكرتيرًا "لمحمد سلطان باشا" رئيس مجلس النواب، فرئيسًا لكتاب اللجان بالمجلس سنة ١٨٨٥.

بواكير المجد

في مارس سنة ١٨٨٥ عين الهلباوي سكرتيرًا للرئيس "حسين كامل" – السلطان حسين كامل فيما بعد – بمرتب أربعين جنيهًا شهريًا للسفر معه حين عين مأمورًا عاليًا لأعالي السودان فسافرا إلى حلفا وعادا دون أن تتم الرحلة – فكان الأمير يتطير من السكرتير!

ولما رجع الهلباوي ألغيت وظيفته فرفع تعويض عن إلغاء الوظيفة، ووكل محاميًا رفعها له ثم كلفه شطبها.

غير أن تفكيره في المحكمة ذكره أن مكانه فيها، ليس في مقاعد المتقاضين السلبية التي يرين عليها قلق الانتظار، بل هو في مواقف المحامين العاملة، الناصبة التي تستثير الإعجاب بما يتجلى فيها من لمحات البلاغة والسمو، وما تنشره حولها من الرجاء والطمأنينة.

وبهذا ساقت الطبيعة المكافحة صاحبها إلى الميدان الذي نظمته القوانين الجديدة للكفاح مثلما ساقت إليه سعدًا – فلم يكد يحل يناير عام ١٨٨٦ حتى انخرط الهلباوي في سلك المحامين أمام المحاكم الأهلية بعد قيامها بعامين.

لقد تميز مجرى التاريخ المصري الحديث بعلامات بارزة كعلامات الطريق، ولعل أظهر ما فيها شق القناة وقيام النظام القضائي الحديث، فلقد قربت القناة بين أطراف الدنيا وفرضت علينا أن نكون ملتقى العالم كأنما تجتمع أممه عندنا على ميعاد، وعجلت باحتلالٍ نصب الإنجليز شراكه في عهد المماليك، وحاولوا تحقيقه في عهد الحملة الفرنسية، ولم يفارقهم الحلم به في عهد محمد علي.

أما الإصلاح القضائي فقد قرر للمصريين حقوق الإنسان بعد أن تقررت للفرنسيين من قبل ذلك بقرن، وأصبح في مصر قضاة، جهد المحتلون ومستشاروهم في التمكين لهم في حياطة الحقوق والحريات حتى ليقدم للمحاكمة كل من سولت له نفسه الاعتداء على القانون من المديرين والحكام، والباشوات. بل لم يك رجال الخديو بمنجاة من سلطان القانون! وتساوى الخديو أمام المحكمة وأي فرد من أفراد رعاياه.

إلى هذا المعترك الضخم للحرية، وللعدالة، نزل النوابغ والعلماء، فأصبح سعد محاميًا، وأضحى الهلباوي محاميًا، وأمسى محمد عبده قاضيًا، ولنفس الأسباب نشأ المعلمون الأولون للأمة في المحكمة، وترعرع في ساحاتها من جروا على غرارهم في الثورة الثانية في سنة ١٩١٨.

استأجر الهلباوي غرفة وضع فيها مكتبًا "بطنطا" فتألقت من أول شهر كواكبه، وازدحم بالقضايا مكتبه. وبدأ في أول قضية له يدفع "بشخصية العقوبة" وحجة "الأمر المقضي" و "عدم جواز المحاكمة مرتين" في أسلوبه القوي، السريع المتدفق، حتى أن الجمهور ليصفق والقضاة ليعجبون فيوجهون تهمة الإخلال بالنظام للمصفقين من الحاضرين!

وهذه الدوفع التي ترافع بها في أولى قضاياه أمور كليات، ستظل هي ونظائرها، دفوعه وأصول مرافعاته إلى أن يموت..

ونصحه القاضي البلجيكي "لوجريل" بأن يبرح "طنطا" إلى آفاق أوسع وألمع، مثلما يصنع المحامون النابغون إذ يبرحون عواصم الأقاليم إلى العاصمة.

فلم يكد ينتهي العقد الثامن من القرن حتى جذبته أنوار القاهرة، وكان "لوجريل" قد أضحى نائبًا عامًا في ٥ من يناير سنة ١٨٨٩ كما افتتحت محاكم الوجه القبلي.

حقًا إن عواصم الأقاليم طالما حفلت بالكفايات، لكن المركزية عندنا تسود وتتحكم والشهرة من صادرات العاصمة لا من وارداتها وإنها لكذلك في باريس ولندرة، وفي كل مكان، والعاصمة دائمًا مصدر السلطان وفيها الشخصيات الكبيرة والقضايا الخطيرة، والمحامون كالقضايا نفسها، يكبرون بالموكلين. وكما يقول الفرنسيون "ليس هنالك قضية صغيرة وقضية كبيرة، بل هنالك موكل كبير وموكل صغير!" وكلما قلت القضايا عددًا أو كبرت شأنًا زاد ما يكرسه المحامي من وقته لخدمتها واتخذ سبيله إلى التقدم العلمي بالدرس، والتقدم الفني بالتدريب.

وكان قد تزوج وهو بطنطا لكن الهلباوي إذا تزوج لا يصنع كما يصنع القرناء، بل يرنو ببصره إلى ما يحقق له أسباب الظهور والارتقاء ووسائل النعمة والرفاهية فيصطفي للزواج تركيات أو شركسيات. وإن هذه الخطوة الأولى ككثير من خطواته لتحمل طابع الأساطير، فلندع له عنان المقال حيث قال:

"تزوجت لأول مرة وأنا لا أزال محاميًا شابًا في مدينة طنطا، وكان ذلك حوالي سنة ١٨٨٧ وكانت زوجتي "كلفا" من الجواري الشركسيات اللاتي يعشن في السراي (الخديوية) ويبقين بين جدرانها لا يعرفن غير سادتهن ولا يختلطن بأحد من العالم الخارجي عن الساري مطلقًا.

عقدت على زوجتي ثم سافرت بها إلى مقر أعمالي بطنطا وبقيت معي حينًا قبل أن نعود إلى القاهرة لنقوم بواجب الشكر لصاحبات السمو الأميرات سيداتها السابقات، وحديث أن علمت زميلات زوجتي في السراي أنها تزوجت وأنها سافرت مع زوجها، فسألن عمن عساه يكون هذا الزوج وعلمن أن زوج هذه الزميلة (أبو كاتو) فلم يفهمن معنى هذه الكلمة، ولا زلن يستقصين حتى اتصلن بباش أغا سراي القصر العالي فسألنه: من عسان يكون صاحب مهنة الأبوكاتو؟ وكان جواب الباشا أغا (مزور أو نصاب)، وذهبت زوجتي بعدئذ إلى السراي تشكر صاحبات السمو الأميرات "نعمت مختار" و "أمينة هانم إسماعيل" فلما علمت الجواري بمقدمها جئن إليها باكيات نادبات سوء طالعها معزيات فيما صادفها من نكد الطالع في تلك الزيجة. لماذا؟ لأنها تزوجت مزورًا أو نصابًا فأفهمتهن زوجتي حقيقة أمر "الأبوكاتو" وشرف مهنته ومكانتها استنادًا لما رأته بعينها فعدن يهنئنها مبتهجات...."

مع ذلك لم يمت هذا "الأبوكاتو" حتى كان ممن حملوا لقب "الأبوكاتو" زعماء الأمة ورؤساء وزرائها: سعد زغلول "مصطفى كامل" و "محمد فريد" و "مصطفى النحاس" و "علي ماهر" و "حسن صبري" و "أحمد ماهر باشا" والوزراء والنواب والشيوخ ورؤساء النواب والشيوخ.

وكأنما بسطت المحاماة جناحها على كل نواحي المجد الحكومي في سنة ١٩٤٠. فكان على رأس الوزارة محام. وعلى رأس مجلس الشيوخ محام، وعلى رأس مجلس النواب محام!

ولو علم الباش أغا أن "الأبو كاتو" "علي ماهر" و "محمود شوقي" و "حسن نشأت" و "كامل البنداري" و "مراد محسن" و "إسماعيل تيمور" سيتولى الأول منهم رئاسة ديوان الملك والثاني سكرتاريته، والثالث والرابع وكالة الديوان. والخامس نظارة الخاصة الملكية والسادس الأمانة الأولى للملك، لو علم ذلك لتغير جوابه. إن لم يزايله صوابه!

ولو علم أن "مراد محسن باشا" ناظر خاصة "الملك فاروق" في العقد الرابع من القرن العشرين كان محاميًا صغيرًا، في مكتب ذلك "الأبوكاتو" في العقد الأول من القرن لحيا "الأبوكاتو" الفحل من أجل سكرتيره!

بل لو علم أن الأستاذ "يوسف ذو الفقار" المحامي سيكون من بعد مستشارًا فسفيرًا وصهرًا للملك فاروق لوقف لسان الباش أغا في حلقومه.

* * *

كان بالقاهرة أساطين الصناعة الناشئة: "سعد زغلول" حتى عام ١٨٩٢ و "الحسيني" و "اللقاني" [٧] و "نقولا توما" و "خليل إبراهيم" وقليلون آخرون من هذه الطليعة النابهة الباحثة عن المجد والمال. عندها من الكفايات أضعاف ما عندها من الأمل.. فلم يكد يضع بينهم قدمه حتى ثبتت في الأرض فبذ الكثيرين بشجاعته، وقوة عبارته، وفقهه وحيويته وسرعة خاطره، وفيض ذكائه، ففتحت له آلهة الحظ قلوبها...

وشاعت عنه فضيلة الأمانة، وآثره القضاء والنواب العموميون وبدأ اسمه يظهر في الصحف المصرية والأجنبية.

وأخذت المحاماة تخلي له مكان الصدارة في مواقعها ففارقها "سعد" أسرع المحامين إلقاء وأعذبهم صوتًا.

وتخلف "الحسيني" في قضية "الخازندار" حيث تقدم الهلباوي بديلاً له، فكانت هي البداية المبشرة، المنتظرة.

كانت قضية الخازندار حادثًا جللاً تناثرت الشائعات فيه حول "الحسيني بك" كمحام و "الشيخ البحراوي" كرئيس لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية، فاهتم بها رجال السراي، وناظر النظار، ونصح "الحسيني" بأن يعهد إلى الهلباوي في الدفاع عن "ممتاز". قال الهلباوي وهو يكتب عن "حسن عاصم" في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية:

---

(٧) أشاد به سعد زغلول في مذكراته كواحد ممن ألهبوا الحس الوطني – وقد شهدنا صورة مذكرة له في قضية في محفوظات الهلباوي من سنة ٢٨-١٩٣٧٤. وكانت مذكرة من صفحتين!

"لما توفي مصطفى باشا الخازندار عن غير عقب وعن مال وفير تقدمت بشكوى من سمو الأمير حليم الوارث بالولاء ضد وصية أدعى تزويرها لمصلحة ممتاز معتوق المتوفي، وكان من بين شهود هذه الوصية المرحوم الشيخ البحراوي، الذي كان رئيسًا لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل، وأخذت هذه القضية عناية فائقة من الملأ خصوصًا وقد قيل إن الذي أفتى ممتازًا وأصحابه بفتح خزائن الخازندار هو أحد كبار المحامين في ذلك العصر الأستاذ الحسيني بك، وأنه أخذ أتعابًا لهذه الفتوى أربعة آلاف جنية كما قيل إن لممتاز أشياعًا عديدين لهم مناصب في السراي يهمهم أمر ممتاز كما يهمهم ألا يكسب الأمير حليم شيئًا من التركة، كل هذه الظروف دعت ناظر النظار (رياض باشا) إلى أن يطلب من وزير الحقانية انتداب حسن عاصم عندما كان رئيسًا لنيابة طنطا لمباشرة تحقيق القضية. مع قاضي التحقيق المرحوم أحمد خيري باشا. باشر حسن عاصم تحقيق هذه القضية وقد كان فيها هائلاً. فمن يرجع إلى التحقيقات يشهد فيها تصرفات من حسن باشا كانت في غاية الخطورة. وإني لأعلم، وقد كنت محاميًا عن ممتاز، أن حسن عاصم كان يعتزم الخطوة في التحقيق وهو على يقين من أنه يستهدف للأذى من جرائها فيخطوها غير هياب، بل ويتبعها بأخرى أشد منها خطورة ورجولة وخسارة، وأخيرًا وصل هذا الربان الشجاع بقضيته إلى أن حصل على إدانة جميع المتهمين في الابتدائي وفي الاستئناف".

كان الهلباوي والحسيني محامين عن ممتاز، وكان نقولا توما يتولى الدفاع عن الشيخ البحراوي، ولما ارتاب المحقق في أن يكون للحسيني ضلع في التبديد. اكتفى من المحامي الكبير برد ما أخذه من المال الكثير وانتهت القضية بحكم لا مساس فيه "بالحسيني بك".

وفي سنة ١٨٩١ ورعت الإسكندرية، بحادث عاطفي، إذ قتل "يشيل ناقوس" ابن قنصل البرازيل بالثغر خطيبًا لأخته غرر بها وذهب القاتل إلى البوليس، يسلمه مسدسه ويعترف بجريمته. ووكل الهلباوي عن المتهم فسافر إلى الإسكندرية ليصل إلى حكم بالإدانة كأنه البراءة! فحكم على القاتل بثلاث سنوات واستأنفت النيابة وعدل الحكم في الاستئناف إلى سبع سنين كان قد قضى منها الثلاث الأولى عندما صدر عفو عن بقية العقوبة!

وفي هذه القضية لم يتردد في لفت نظر المستشار "عزيز باشا كحيل" إلى الامتناع عن نظر القضية، فتنحى.

ومن ذلك اليوم ظل مكتبه – على ما جاء في مذكراته – مكتبًا من الدرجة الأولى.

وتراءت في عمله تلك الظاهرة التي تتراءى في نجاح رجال الأعمال إذ يفيض النجاح اليومي والفردي فيضانًا يسيل من قطراته تيار من الحظ الموفق، وأخذ محيط الإعجاب بالمحامي الشاب ينبسط ويندّاح، كموجة من موجات الأمل، ومكنت لها شهادة الزمن، كلما عادت إلى مصر بعثة من بعثات الحقوق، أو كلما دفعت مدرسة الحقوق إلى العالم القانوني خريجيها، فأحاط به المبعوثون والخريجون يباركون خطواته، ويترسمون آثاره. وغدت داره كمكتبة من الطبقة الأولى.. حتى ليدعوا إليها الرجل الذي حمى خطواته الأولى (رياض باشا) فيعتب عليه استخدامه فتيات أوربيات في داره، فأجابه أن الفتيات اللاتي بدون له لم يكن إلا شركسيات أحسنت زوجه تأديبهن...!

* * *

كان على المحامي الكبير أن يتبع النصر النصر. ليتردد اسمه في الأذهان، ويتجلى رسمه للعيان، فالناس إذا تكلموا عن المرافعة العظيمة أسبوعيًا، ينسونها بعد أشهر، ويتكلمون عن الغلطة التي تقع طوال العمر. وليس كالمحاماة مكان، يتجاور فيه المخاطر، كما يتجاور الذكر والنسيان، الابتسام والتجهم! ولو ترك المحامي المحكمة حينًا من الدهر، لكاد ينسى!

وجاءت القضايا تترى، وراح الهلباوي ينتقل من قضية رائعة إلى قضية رائعة حتى لندر في تاريخ المحاماة في أمة من الأمم أن يظفر محام بهذا العدد من القضايا التي شغلت أمته وشرفت صناعته – فهو اليوم في قنا وغدًا في الإسكندرية أو فيما بينهما، حتى كان عنده إلى سنة ١٩٣٠ اشتراك سنوي على جميع خطوط السكة الحديدية! وكان يقف القطار له حيث لا يقف لأحد... بل يحمله إلى جلسته في صعيد مصر قطار خاص لتصحح المصلحة خطأ رجالها في بعض الأحيان.

وفي سنة ١٨٩٥ سافر في سفرته الأولى إلى أوروبا وظل يرتحل إليها كل عام تقريبًا، ليبقى بها قرابة ثلاثة أشهر في الصيف.

وأخذت أفواج الموكلين سمتها نحوه تجذبهم قوى خفية من سحر النبوغ. ولم تعد حياته ملكًا له بل أصبحت للناس، وللأحداث، فكانت النزاعات تنحدر إليه في القضايا الجنائية والمدنية والسياسية والحسبية والملية والشرعية والاقتصادية والزراعية والتجارية وما إليها. وفي كلمة واحدة، أخذت النفس الإنسانية تلقى أفراحها وأتراحها بين راحتيه، فراح يقلب فيها بصره ليستنبط منها خلاصات التجارب، وليكون منها طرازه الفكري العجيب.

وتقاذفته الأعاصير التي هبت على مصر في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي فاندفع من حادث جلل إلى حادث جلل كأنما يثب فوق القمم..

وآتت الإصلاحات الحكومية أكلها، وتوزعت الثروة، وشقت مجاري الماء، ومكن للأسر في الريف، وتدفق على الوادي تيار من النماء غير مألوف، أراد به المحتل أن يصرف الأمة عما سامها من الخسف، لكن فيوض التقدم حركت وعيها فلم يثنها الرخاء عن التطلع إلى الجلاء، وكأنما أمسكت قوى العدو بزمام الزمن فجعل الاحتلال يعمل لتأخرنا وتفرقنا، وجعل تأخرنا وتفرقنا يعملان للاحتلال في حلقة مفرغة لا تنتهي.

وكان طبيعيًا أن تكون المحكمة ملتقى فضائل الأمة ومضطرب مواهبها، وأن تركض المحاماة نحو الكمال ركضًا حتى لا تؤدها تبعات التطور الجديد، فأضيفت إلى أسماء الرعيل الأول "سعد" و "الهلباوي" و "محمد عبده" أسماء "قاسم" و "علي فخري" و "حسن عاصم" و "حفني ناصف" ثم أسماء "ثروت" و "رشدي" و "فتحي زغلول" و "مينا إبراهيم" و "يوسف وهبة" و "محمد فريد" و "حشمت" و "عبد العزيز فهمي" و "لطفي السيد" و "أحمد لطفي" و "عمر لطفي" و "أحمد عبد اللطيف" و "أبي شادي" و "أبي النصر" وبقية الجيل العظيم.

وكما سيطرت المحكمة في عالم الفكر سيطرت في دست الحكم، فإذا المستشارون في المحكمة هم الوزراء في الغد، حتى إذا صدر الدستور لم ينسخ الآية وإنما عدلها، فانتقل المعين الذي لا ينضب من "غرفة المداولة" إلى "غرفة المحامين" ليسيطر المحامون على كراسي الوزارة ربع قرن بتمامه.

تلاقت في المحكمة آمال الأمة، وآلامها، كما تلاقت فيها أموالها، وأثرى المحامي النابه إيما ثراء، وبايع عبقرية هؤلاء، وحسبه بيعة فيها هؤلاء.

* * *

وفي نوفمبر سنة ١٨٩٢ جمعت يد السماء طائفة من الزعماء إلى جمعية واحدة أنشؤوها لتكون ميدانًا لنشاطهم القومي، وهي الجمعية الخيرية الإسلامية، فإذا بمنشئها هم زعماء الإصلاح الديني والسياسي والقضائي والاجتماعي، ومفاخر الطب، ومنشئو الجامعة، حتى ليندر في تاريخ أمة أن تكون مدينة بمثل هذا الدين الضخم لمثل هذا العدد القليل من الأصدقاء! "محمد عبده" و "سعد زغلول" و "قاسم" و "حسن عاصم" و "الهلباوي" و "حشمت" و "علوي" وإذا رؤساؤها "محمد عبده" إلى أن مات، "فالبرنس حسين كامل" إلى أن تولى العرش، وقد استبقى رياستها مع رياسة مجلس شورى القوانين، فالبرنس "يوسف كمال". "فعدلي يكن" "فمحمد محمود". "فالمراغي".

وظل الهلباوي مستشارها القضائي ثم وكيلها هو ومحمد محمود في بضع عشرة سنة الأخيرة، ثم استقل بالوكالة في رياسة محمد محمود، وكان سكرتيرها "طلعت حرب" لكن الهلباوي كان يستأثر في أغلب الأوقات بكل الاختصاصات.

ولم يشأ القرن التاسع عشر أن يزايل الوجود قبل أن يترافع الهلباوي في قضية خطيرة: لقد أطلق الأمير أحمد سيف الدين على الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) لسوء معاملته لزوجته أخت الأمير رصاصات سلمه الله منها وحكم على المتهم ابتدائيًا بالسجن ثماني سنوات، فاستأنف.

ومضت إحدى الأميرات تسعى لدى إحدى (الكلفوات) لترجو زوجها "إبراهيم الهلباوي" أن يقبل الدفاع عن المتهم، فقبل على شريطة أن يكون وحده، فقبلوا. ودفع بأن الأمير مريضة أعصابه فثار المتهم وعزله من المرافعة، في أثنائها، فسجل الهلباوي هذا العزل دليلاً على صحة ذلك الدفاع!!

وصدر الحكم في الاستئناف بإنزال العقوبة إلى ٥ سنين وانتهى الأمر بالأمير إلى أن قضى بقية حياته في المصحات.

أما الهلباوي فدامت خصومة الأمير فؤاد له حتى مات وهو ملك في سنة ١٩٣٦.

في هذه الآونة كان قاسم يكتب، وكان على يوسف يكتب، وكان محمد عبده يكتب، فراح الهلباوي يكتب مقالاته المشهورة في ذلك العهد بعنوان "إلى أي طريق نحن مسوقون". وذاع اسمه في كل مكان، وأصبح من النوادر أن يتناقلها المثقفون قول العامة إذا تخاصموا: "أقتلك وأجيب الهلباوي".

وهكذا نعتته الأمة بما كان ينعت به "لاشو" نفسه إذ يقول "أنا الدفاع" بل لم يكن يطول به المكث في الطريق، أو في السوق، حتى تحييه الجموع وتكبر بيانه ولسانه.

دخل رجل يومًا يشتري "قطعة لسان" فأغلى بائع اللحوم الثمن، فصاح في وجهه المشتري "هو لسان الهلباوي"!

وما نزال لليوم نسمع من "محطة الإذاعة المصرية" المنولوج الذي يباهي فيه صاحبه بأن له "فصاحة الهلباوي".

* * *

في سنة ١٨٩٢ ولى الخديو عباس ورسم لنفسه سياسة الاستعانة بالنابغين يدفع بهم طغيان الإنجليز فاتخذ الهلباوي منذ سنة ١٨٩٣ – مستشارًا للأوقاف الخصوصية ومستشارًا لديوان عموم الأوقاف ومستشارًا للخاصة الخديوية.

وأصابته هذه الظاهرة التي تباهى بها المحاماة كل المهن، وهي أن نباهة الذكر فيها بداية التبعات الثقال. فلا معدى عن التسلح اليومي لها بالعلم والكرامة، فإدبارها مر، وإقبالها مرهق! حتى ليكثر الهواة فيها من القدراء، يؤثرون التخفف من أعبائها على الإدبار عنها، ككثير من النوابغ، للعمل في وظائف الإدارة أو القضاء.

وكان إقبالها على الهلباوي فوق ما قدر ودبر، فلم يكن له بد من التعويل على جماعة من المبرزين كل في ناحيته، ففي ديوان الأوقاف يعاونه وكيل قسم قضايا الأوقاف من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٣ "عبد العزيز فهمي" – الرئيس الأول، بل الأكبر، لمحكمة النقض، والنقيب الثاني للمحامين إذ الهلباوي هو النقيب الأول، وثاني الثلاثة في ١٣ نوفمبر، حيث كان سعد هو الزعيم الأول. وعبد العزيز فهمي أول واضع لمشروع دستور لمصر في إبان مفاوضات الوفد المصري في باريس سنة ١٩١٩ وهو أكبر المشاركين في دستور مصر ١٩٢٣ كما يظهر من أعمال لجنة الدستور ويليه في ذلك عبد الحميد بدوي باشا رئيس هيئة قضايا الدولة.

كما كان يعاونه في المكتب من بداية حياته طائفة من نوابغ الجيل القضائي مثل "عبد الرحمن سيد أحمد باشا" أول وكيل لمحكمة النقض وصفوة من النابهين الآخرين ممن تعاونوا معه وأفادوا منه، وأفادوه.

وكان الاعتراف بمزايا مساعديه إحدى مزاياه، وبهذا الاعتراف بفضلهم، والاغتراف من علمهم، وصل ذهنه بالفقه المصري والأجنبي، وعلوم شتى وأبحاث معدة في كل شأن.

ومن قبل هذا الأستاذ كان "ريباز" و "بلنك" و "ديمون" و "كلافيير" و "ديروفراي" يقدمو الأبحاث العظمى "لميرابو" الذي "خصه الله – كما قال جيته – "بموهبة الكشف عن الكفايات، وكانت الكفايات تلقي بنفسها بين يديه تأسرها طبيعته القوية المسيطرة، وبهذا حفت به جماعة من الأفذاذ ملأها بحرارته ودفعها إلى الغاية العليا التي كان يتغياها..." لكن صمت "ميرابو" طوى أعوانه أربعين عامًا، أما الهلباوي فلم يكن يألو أعوانه إعلانًا. وليس المقام مقام سرد لأسمائهم فحسبنا أن نذكر بعضهم. "كأحمد بك قمحة" وكيل مدرسة الحقوق و "عبد الرحمن سيد أحمد باشا" و "مراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية و "حسن فريد بك" وكيل محكمة الاستئناف و "إسماعيل صالح بك".

وهكذا يلتقي الهلباوي كمحام، أو كرجل عام، بأضخم معالم التاريخ المصري وكنوزه الفكرية، متعاونين معه، أو زملاء له، أو تلاميذ عليه.

وفي سنة ١٩٠٧ أنشئ حزب الأمة برياسة "محمود باشا سليمان" وعضوية "الهلباوي" و "علي شعراوي" و "إبراهيم سعيد" و "عبد العزيز فهمي" و "لطفي السيد" و "حسن عبد الرازق" و "محمود عبد الغفار". وغيرهم ممن أضحوا في الغد نواة "حزب الأحرار الدستوريين".

* * *

توثقت عرى الإكبار والإعجاب بين الخديو الشاب وبين مستشاره النابه، فغدا شأنه كشأن "لاشو" مع نابليون الثالث" يحضر اجتماعاته وحفلاته، ويندفع كبير المحامين – الهلباوي – كدأبه، فيقلد أمير الشعراء – شوقي– في تقليد الرتب، لرجال الأدب، مقترحًا أن تمنح الرتب للمتبرعين "للجمعية الخيرية"، فيخفق، ومع ذلك يظل محلاً لعطف الخديو، إذا حزبته الأمور في المحكمة عهد إليه بمهمة الرأي أو مهمة الدفاع، كما حدث في قضية "التلغرافات" – وسيأتي ذكرها – وفي قضية "المنشاوي".

كان من الأغراض الخفية للقضية الأخيرة وضع حد لتدخل الخديو شخصيًا في أداء المحاكم فاتهم "علي شلبي أفندي" مأمور مركز طنطا بأنه حمل بعض المتهمين بسرقة مواشي للخاصة الخديوية إلى بلدة "المنشاوي باشا" حيث جلدوا، فقدم المأمور والمنشاوي محبوسين لمحكمة الجنايات وعهد إلى "الحسيني" بالدفاع عن الباشا وإلى الهلباوي بالدفاع عن المأمور، وأشفق "حسن باشا عاصم" سر تشريفاتي الخديو على صديقة من تلك القسمة الضيزي إذ يتولى الدفاع في هذه القضية في قضية "التلغرافات" وفي قضية "الخازندار" عن أسوأ المتهمين مصيرًا، لكنه كعادته كان بطل المرافعة، إذ أثبت كما قال "أن المأمور كان عبد المأمور" وهنأه في الجلسة رئيس النيابة "أحمد طلعت بك"... الذي صار وزيرًا فرئيسًا لمحكمة الاستئناف.

ولما برئ موكله لم تصله كلمة شكر، ولا قيمة الأتعاب! فذهب إلى الإسكندرية ليقابل الخديو بعد صلاة الجمعة، فلم يقابله، كعادته؛ وضرب له موعدًا بعد الظهر في القطار بمحطة "سيدي جابر" فتأخر عن الميعاد خمس دقائق حتى إذا أقبل لامه الخديو لتأخره، فأجابه "لكنا انتظرنا سموكم ثلاث ساعات في الظهر!" فتبسم الخديو وراح يلومه على مرافعته إذ حمل على الخاصة فرد الباشوات الحاضرون بأنهم سمعوا وقرءوا في الصحف أن مرافعته لم تكن شرفًا له فحسب بل كانت تشريفًا للمحاماة.

وقدرت أتعابه بثلثمائة جنيه أرسلت إليه.

لم يفقد الهلباوي استقلاله حتى مع مولاه، لأنه لم يكن يمثل الولاء، ولا الوظيفة، وإنما كان يمثل المحاماة مهنة النضال، والاستقلال.

ولقد دأب على تمجيد ذلك الاستقلال في كل مجال، فلم يتردد في أن يترافع في قضية سرقة أحجار من جزيرة الزبرجد، وكانت الخاصة الخديوية تعتبرها ملكًا لها، فهدم نظريتها، مع اهتمام الخديوي الشخصي بالقضية.

ولقد كانت الخاصة بحاجة إليه مع ذلك..

كان يبرح العاصمة في نهاية الأسبوع إلى مزارعه، وإنه لفي بعض أسفاره إذ ناب عنه زميل في قضية للخاصة أمام محكمة الاستئناف برياسة "المستر بوند" وكان الخصم مكفوف البصر، فطعن في عقد موقع عليه بختمه قائلاً إنه كفيف كيف لا يدري محتوياته، وقررت المحكمة استجواب الموظف الذي استوقعه، وأجلت القضية أسبوعًا فحضر الهلباوي ليتساءل أمام "المستر بوند": ما الفارق بين هذا الكفيف الذي لا يرى ولا يقرأ وبين ملايين المصريين الذين يرون، ولكنهم مثله لا يقرءون، ولا يصدر من أجلهم قرار بالاستجواب!.. أما أن المنطق العادي يتغير إذا كانت خاصة الخديوي هي خصم العميان!! ولم تنفذ المحكمة قرارها.

جلاد دنشواي

بلغ الهلباوي في ذلك العهد قمة حظه من المجد، حتى ليكون درعًا يدرع به الخديوي في المحكمة، وحتى ليرد على الخديوي كما رأيت، ولكن الدنيا تدور، والليالي مثقلات بالعجائب.. وأثقلها ذلك اللقب الذي كانت تدخره له غيوب القدر "جلاد دنشواي".

ففي يوم الأربعاء ١٣ من يونيه سنة ١٩٠٦ قام خمسة من الضباط الإنجليز من معسكرهم إلى "دنشواي" من أعمال المنوفية" لصيد الحمام فأصابوا بعض الأهلين، فالتحموا، وأصيب بعض الضباط إصابات أفضت إلى الموت.

كان الهلباوي في عزبته بالبحيرة إذ وقع الحادث فترامت إليه أنباؤه فعزم أن يحضر التحقيق مع المتهمين وهو في طريقه إلى القاهرة، ولما وصل إلى طنطا سأل ناظر المحطة عن مكان التحقيق فقيل إنه في "البتانون" فرآه بعيدًا، وكان اليوم قائظًا، فرآه غير صالح للسفر.. واستأنف السفر مع القطار إلى القاهرة لأن السماء لم تكن تريد أن يحضر في ذلك الجانب.

وكان "مصطفى فهمي باشا" ناظر النظار قد علم انه على سفر فأوفد مندوبًا إلى المحطة يدعوه إليه في الوزارة فقصد إليه حيث عرض عليه توكيله كمدع عمومي.

وكانت قد شكلت لمحاكمة المتهمين محكمة مخصوصة تنص المادة الرابعة من المرسوم الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيلها لمحاكمة المعتدين على جند الاحتلال على أن "ترفع الدعوى لجلسة علنية بمجرد إتمام التحقيق وتكون المرافعة شفاهية ويختار البوليس محاميًا لإثبات التهمة" وقبل الأستاذ كعادته التوكيل دون تفكير فيما سيجره ذلك القبول.

وبدأ عمله فماز بين المتهمين وأخرج من التهمة كثيرين بعد خلاف مع أولي الشأن دونه في مذكراتهم، ثم اجتمع بمحامي المتهمين الأساتذة "لطفي السيد، ومحمد يوسف، وإسماعيل عاصم" ليظهرهم على خطة دفاعه.. وهذا إجراء لا يصنعه غيره.

انعقدت المحكمة برياسة بطرس غالي باشا ناظر الحقيانية بالنيابة وعضوية المستر بوند" وكيل محكمة الاستئناف وفتحي زغلول رئيس محكمة مصر ونائب المستشار القضائي وهو إنجليزي وضابط إنجليزي عن الجيش الإنجليزي.

وترافع الهلباوي ثلاث ساعات في ليلة ٢٦ من يونيو وفي صباح اليوم التالي، وكان فيما قاله للمحكمة إن سبق الإصرار غير متوفر إلا عند الزعماء وقضت المحكمة بإعدام أربعة وحكم على اثنى عشر من الباقين بالأشغال الشاقة أو الحبس و ٥٠ جلدة وبرئ ٥٢ شخصًا.. وكان يقول إنه خدم المتهمين بمرافعته.

ولما انقضت المحكمة، سأل بطرس باشا الهلباوي عن رأيه في الحكم فقال "... إن مثلي مثل الوالدة التي يصاب ابن عزيز عليها بداء في ساقه، ويرى الأطباء ألا سبيل إلى علاجها وأنه يجب بترها، فلا يسع الوالدة إلا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل..."

رفع "كرومر" راية الدم، بمجرد صدور الحكم – فكان تنفيذ الحكم بالشنق والجلد على أعين أهل المتهمين وقراباتهم بربرية هاجت المشاعر، أو كما قال "هيكل باشا" في كلامه عن مصطفى كامل "... وغداة صدور الحكم نفذ على صورة يقشعر من هولها البدن فكان كل محكوم عليه بالإعدام يعلق في المشنقة ويبقى معلقًا أمام أنظار أهله وأبنائه إلى أن يجلدوا اثنين من المحكوم عليهم بالجلد.

وكان هؤلاء يجلدون بكرابيج ذات ثمانية ألسن معقود طرف كل لسان منها بقطعة من الرصاص، ومن حول المشانق والمجالد وفوق أسطح المنازل وقف الناس من أهل هؤلاء التعساء وذويهم يشهدون جلودهم تشوى بالكرابيج وجثثهم فارقتها أرواحها معلقة في المشانق، ومستشار الداخلية الإنجليزي واقف يحافظ على النظام لهذا المشهد الذي أبدعته إنجلترا في مطلع القرن العشرين...!"

وبل كما قال "مصطفى كامل" في تقريره الذي حمل به على "كرومر" في مصر وأوروبا حملته القاضية ".. نصبت المشانق ووضعت آلات الجلد والتعذيب في وسط دائرة مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع وأحاطت "عساكر الدراجون" الإنجليزية بالمحكوم عليهم. والتفت الخيالة المصرية حول الإنجليز وتولى "المستر متشل مستشار الداخلية" ومعه مدير المنوفية، أمر التنفيذ! وقد تقدم إليهم ابن أول المحكوم عليهم بالشنق، سائلاً مقابلة والده لأخذ وصاياه الأخيرة فرفضوا قبول الرجاء الذي هو أعز ما يرجوه الإنسان ويحتمه الشرع والعدل.. فشنق رجل، ولبث أعضاء عائلته وأقاربه على بعد يملئون الفضاء بصراخهم الممزق للقلوب... وجلد اثنان أمام الجثة وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات! واستمر ساعة من الزمن!... منظر وحشي مهيج...

إني جئت اليوم... أسأل الإنجليز الغيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الأدبي لإنجلترا على مصر بالظلم والعسف وصنوف الهمجية..

جئت أسأل الذين يجاهرون في كل آن، ذاكرين الإنسانية، مالئين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط، إذا حدثت فظائع في بلاد أخرى فظيعة "دنشواي" ألف مرة أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع مثل حادثة دنشواي"، يكفي وحده أن يسقط إلى الأبد المدنية الأوروبية في أعين العالم كافة.. جئت أسأل الأمة الإنجليزية إذا كان يليق بها ان تترك الممثلين لها في مصر يلجئون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عامًا. إلى قوانين استثنائية ووسائل همجية بل وأكثر من همجية..."

وحملت صحيفة "الحزب الوطني" (اللواء) على الحكم وعلى المدعي العمومي وسيطرت عوامل شتى على الحادث وكان الهلباوي – كما جاء في مذكراته – قد ترافع ضد إخوة "الشيخ عبد العزيز جاويش" محاميًا عن "الكونت زيزينيا" في مارس سنة ١٩٠٦ فبرئ رجال الكونت وأدين أخوة الشيخ – فتربص الكاتب العظيم لفرطات المحامي العظيم.

وانتقل الأمر إلى مجلس العموم بإنجلترا وتداولته الصحافة في فرنسا فطاح "باللورد كرومر"... فاستقال في ٤ من مارس سنة ١٩٠٧ واضطرت إنجلترا إلى الموافقة على العفو عن المحكوم عليهم في "دنشوي" في ٨ من يناير سنة ١٩٠٨ بفضل مصطفى كامل. وبقى الهلباوي يحضر يحمل وحده أوزار الحادث كله عند الكتاب من مواطنيه... يريدون أن يقتلوا كرامة رجل ليحيوا شعور أمة!! فلم يمت لأن الأمة تريد له الحياة.

قال رحمه الله في مذكراته "وأمسى الهلباوي معروفًا بعنوان لطيف وهبه له الشيخ جاويش وهو جلاد دنشواي" بل إنه ليختتم تعليقه على هذه القضية بقوله:

"ما أتعس حظ المحامي وما أشقاه، يعرض نفسه لعداء كل شخص يدافع ضده لمصلحة موكله فإذا كسب قضية موكله، أمسى عدوًا لخصمه دون أن ينال صداقة موكله".

وفي يوليو سنة ١٩٠٦، وجه حافظ إبراهيم للهلباوي، داليته المعروفة.

أيهـــا المـــدعي العمـــومي مهـــلاً بعـض هـذا. فقـد بلغـت المـرادا

قـد ضـمنا لـك القضـاء بمصـر ... وضـمنا لنجلـك الإسـعادا

فـإذا مـا جلسـت للحكـم فـاذكر ... عهـد مصـر، فقـد شـفيت الفـؤادا

لا جـرى النيـل فـي نواحيـك يـا مصـ ... ـر ولا جـادك الحيـا حيـث جـادا

أنـت أنبـت ذلـك النبـت يـا مصـ ... ـر فأضـحى عليـك شـوكًا قتـادًا

أنـت أتيـت ناعقًـا قـام بالأمـ ... ـس فـأدمى القلـوب والأكبـادا

إيـه يـا مـدره القضـاء ويـا مـن ... سـاد فـي غفلـة الزمـان وشـادا

أنـت "جلادنـا" فـلا تـنس أنـا ... قـد لبسـنا علـى يـديك الحـدادا

أما عن الناحية السياسية فليست خطيئة الهلباوي بالقدر الذي قدرته الصحافة المعادية، وأما عن الناحية القضائية، أو قبول المرافعة في القضية، فإن دكريتو المحكمة أوجب حضور المحامي ووجود المدعي العام كما أوجب جلوس القضاة، وتقاليد المحاماة لا تنهي عنه، وبوجه خاص لم تكن تقاليد هذا المحامي الشخصية تأباه، فلقد قضى حياته يترافع عن كل المتقاضين، ومنهم خصومه السياسيون! وأما الأتعاب فكانت ٣٠٠ جنية وهي أتعاب عادية بالنسبة له في ذلك العهد... ولقد وصلت أتعابه قبل ذلك إلى ٥٠٠ جنية في بعض القضايا.

لكن الحملة أنتجت آثارها، فكانت درسًا قاسيًا من السماء، وإثباتًا لقوى الأمة. فإلى أي ذروة من الذرى، وعند أي من الحدود، كان هذا الرجل الجبار الخطى، سيظل مندفعًا في الصعود!!

حورب الهلباوي حربًا مدمرة، ونقص دخله في الأعوام الثلاثة التالية. وكادت تبسل نفسه في غمرات الأسى، وانطوى عليها يذاكرها ما فات وما هو آت..! فلما تكدر الأفق أمامه في الدنيا، تطرق الشك إليه في المحاماة، وكادت تقصف عوده سخطات الوطن.

وعرضت عليه في هذه الأثناء. وظيفة مستشار في محكمة الاستئناف، أوشك أن يقبلها، لولا أن جاءته المحكمة من صميم الريف على لسان سيدة مكفوفة البصر، عرضت عليه قضيتها وحدثته أنهم يرون في فناء المحكمة أنه سيلي قضاء الاستئناف، وذكرته بأن في مصر أربعين مستشارًا سيكون واحدًا منهم، ولكن في مصر محاميًا واحدًا لا مثيل له، هو الهلباوي، فتبسم ضاحكًا من قولها. وكأنما كانت كلمة القدر، فقبل القضية ولم يقبل القضاء، ورفض ما حملته إليه من الأتعاب قائلاً إنني مدين لك بكثير.. ودافع عن بنتها القتيل دفاعًا أكسبها كرامتها ودعواها.

وراح يدفن آلامه في الثرى.. بالعمل في سبيل الثراء، والعناية المترامية الأطراف في شمالي الدلتا.

لكنه عرف الاضطهاد، أفظع ما يكون الاضطهاد، من القوى، ومن الجماعات ومن الأفراد فكان أعظم صوت ارتفع بأنات المضطهدين...!

وتألف من هذا الاضطهاد ومن محاكماته الشخصية السابقة، ذلك المزاج التاريخي للمحامي الضخم الذي دخل في ذمة التاريخ. مدافعًا ضد الظلم، من أجل نفسه، ولأجل الناس.

* * *

ولا غرو إذا قرأنا في مذكرات سعد زغلول

في يوم الاثنين ٢٦ من أبريل ١٩٠٩ انعقد مجلس النظار، وقال الخديوي:

إن مركز محمد فريد في الحزب الوطني متزعزع. ويراد حلول الهلباوي محله!

وأي هذا كان فهو شهادة من الخديوي في مجلس نظاره، بالحزب الوطني أو من الحزب الوطني، بمكانة الهلباوي في الوطنية المصرية، تعضدها شهادات أخرى مثلها أو أقوى منها على ما سوف نرى. واسم الهلباوي يتردد في غير موضع من مذكرات سعد وكلها تشير إلى مكانته المرموقة وحاجة الأمة إليه.

محامي القضايا الوطنية

١- قضية أحمد حلمي ١٩٠٩

لم يطل على الهلباوي عهد الأسى والأسف، إذ جاءته التحايا سراعًا من معسكر الخصوم..!

فلقد أهرع إليه جماعة من شباب الحزب الوطني، موسطين الأستاذ "لطفي السيد بك" ليتولى الدفاع عن الأستاذ "أحمد حلمي" [٨] أحد كتاب الحزب. وأحد واصفي يوم التنفيذ في دنشواي، وكان قد اتهم في قضية صحيفة يمس الدفاع فيها ذات الخديو، وهم يخشون رفضه لما غمرته به أقلامهم ولاتصاله بالخديو، فقبل الهلباوي القضية قائلاً، "ليس قبولي لهذه القضية بحاجة إلى وساطة".

وانطلق ناظر الأوقاف، إلى مستشار الأوقاف، يستنكر منه وهو محامي الخديو، أن يحضر ضد الخديو!

قال لست حاضرًا إلا عن متهم!

فجاءه ناظر الخارجية "حسين رشدي باشا" فصمم.

فدعاه ناظر النظار فصمم.

قالا لقد كنا نفكر في أن نستصدر عفوًا عن أخيك المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة؛ لكن تصميمك يجعل الطريق شاقة!..

---

(٨) أبو زميلنا المرحوم المستشار بهجت حلمي وجد الصحفي صلاح جاهين.

ترافع الهلباوي عن المتهم وهو عليم بما سيفقده، لكنه لم يدخر كفاياته ومرتباته واتصالاته وحرية أخيه!... من أجل حرية المتهم في جريمة رأي [٩]. وعلى ذلك قدم استقالته[١٠] من وظائفه ليترافع.

ولم تمض أسابيع حتى شكلت لجنة لفحص قضايا الأوقاف، لمعرفة هل تستحق القضايا ما يدفع عنها من الأتعاب ثم ألغيت الوظائف أو كما ورد في كتاب عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية "لما كان قد تبين من أن ما يتقاضاه المحامون التابعون لقلم القضايا من أجر لا يتناسب مع الأعمال التي يؤدونها".

---

(٩) وفي مذكرات سعد ما يوضح فزع الخديوي من القضية (اجتمعنا يوم الجمعة ١٢ من مارس سنة ١٩٠٩... ثم صعدنا إلى الخديوي ودار الكلام في القضية المرفوعة ضد صاحب القطر المصري (أحمد حلمي) وما حصل من القاضي من تأخيرها إلى ٥ إبريل واستنكر ذلك).

ثم تقرأ في مذكرات سعد (٢٩ مارس ١٩٠٩... وقد دعينا للاجتماع بالقبة أمس... وأظهر الخديوي استياءه من الهلباوي وخطابته في حزب الأمة لكونه موظفًا بالأوقاف) فالهلباوي يؤرقه مرتين في شهر واحد.. ويفضي بذلك إلى مجلس النظار!

(١٠) كان أعضاء اللجنة أصدقاء ثلاثة للهلباوي وزملائه في عضوية الجمعية الخيرية: رشدي باشا وزير الخارجية والنائب العام ثروت باشا وأحمد فتحي زغلول باشا (أخو سعد الأصغر) وكان من قضاة محكمة دنشواي.

٢- قضية الورداني

ثم تتابعت التحايا – وحتى الزمن هامته للرجل الذي لا يحني هامته!... ففي ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٠ قتل الدكتور "إبراهيم ناصف الورداني" من الوطنيين المتطرفين "بطرس غالي باشا" ناظر النظار وكان من المتهمين بالاشتراك معه الأستاذ "عبد الخالق عطية" المحامي ووكيل مجلس النواب فيما بعد، فوكل الهلباوي في المرافعة عنه أمام قاضي الإحالة، ولما صدر القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضد الشركاء، بقى "الورداني" وحده، وكان قد راعه دفاع الهلباوي بجلسة الإحالة عن عبد الخالق، فبعث إليه كتابًا عن طريق رئيس النيابة يرجوه أن يترافع عنه [١١].

ويقول الهلباوي عن ذلك الخطاب وهو يملي مذكراته سنة ١٩٢٩: "... ومع أنه مضى نحو العشرين عامًا لا زلت أذكر ما اعتراني نم الغبطة والسرور بهذا الحظ..."

وأي غبطة، وأي حظ!... لقد تولى خصومه أن يردوا على خصومه! بل على أنفسهم...!

إنها لظاهرة عظيمة، تلك التي تفرض فيها العبقرية نفسها على الخصوم وكأنما تضيق عليهم المسالك المتنادحة، فلا يجدون لهم ملاذًا إلا العدو...! أم أنه ليس ضيقًا تضيقه الدنيا، وإنما هي الضخامة التي تزحم الوجود كله، وتملأ الفراغ كله، فلا مهرب منها إلا إليها!

عندما نظرت القضية سأل الرئيس "المستر دلبر أوغلو" عن برنامج المحاميين فقالوا: عن محمود بك أبو النصر سيترافع في سبق الإصرار، وأحمد لطفي بك في أن الجريمة شروع أما الهلباوي بك فسيترافع في الظروف المخففة.

ترافع لطفي "النقيب الرابع لسنة ١٩١٦" وأبو النصر "النقيب الثالث لسنة ١٩١٥" حتى إذا جاء الهلباوي "النقيب الأول" جاء كعادته آخر المترافعين، وكان قد أعد مذكرة مثلما أعد النائب العمومي – ثروت باشا – مذكرة. فهو الذي حقق القضية ساعة وقوع القتل. وهو من أبلغ رجال القضاء في العربية وأعظم نائب عام في تاريخ القضاء. سأل الرئيس الهلباوي: هل ستكون

---

(١١) وبهذا وضعت شهادة الورداني مرافعة الهلباوي أمام قاضي الإحالة في مقدمة المرافعات الوطنية.

مرافعتك من طراز مذكرتك؟ قال بلى، قال: "يا هلباوي بك: إن من واجباتي أن أنبهك أنك إذا خرجت في مرافعتك عن الموضوع إلى السياسة تضطر المحكمة إلى جعل الجلسة سرية" فأجاب... بأنه مضطر بحكم الدفاع أن يتكلم في السياسة لأن الجريمة سياسية، فأذن الرئيس بالكلام، حتى إذا وصل الهلباوي إلى الكلام عن اتفاقية السودان، وقفه وأمر بإخلاء القاعة.

وهكذا اقتضى نظام السرية أن يطوي عن جمهور الأمة ذلك الدفاع العظيم، لولا ما آل إلينا من مذكراته المكتوبة بالعربية والفرنسية.

استمر نظر القضية من ٢١ من أبريل سنة ١٩١٠ إلى ١٨ من مايو سنة ١٩١٠ بعد أن غمرت البلاد موجة من التوتر: فالمحتل في فزع من مضاعفات الوعي السياسي الجديد، والوزراء والحكام مروعون من الصدمة التي أصابت الرأس منهم، والأمة تحبس أنفاسها، هالتها المفاجأة، قانطة مما روجه المرجفون من دعاة الاحتلال من أن التعصب الديني سبب الحادث، متسائلة ماذا عن المستقبل؟

فلما تقدم الهلباوي بدفاعه تقدم في جلال المحاماة ليثبت أن في مصر رجالاً ليسوا أقل بطولة من "شوفو لاجارد" و "برييه" و "مالزرب" و "دي سيز" وهو الهلباوي الذي يقول في مذكراته:

"أنا معتقد أن واجب المحاماة كثيرًا ما يعرض صاحبة إلى الخطر وإني كنت ولا زلت أعتقد بأن صناعتي شبيهة إلى حد ما، بالعسكري المجاهد، وهو في الخندق يقدم نفسه ضحية لوطنه. ويكفي أن يراجع القارئ ما حدث لي من الأخطار...".

إن الهلباوي ليتحدى الخطر، فيحمل على الدولة المحتلة حملة هائلة، كما يتحدى في القيام بواجبه في كل مناسبة، سلطان الكبراء أو الوزراء أو سلطان الخديو، بل إنه ليتحدى الضعف البشري، فيترافع عن المتهم ولو كان هو الخصم المتهم، فتلك هي المحاماة: أداة العدل، والعدل أقول من الضغينة، وهي صناعة الشجعان والشجاعة أول ما تكون، تكون ضد النفس، وآية المروءة والنجدة، والنجدة الحق نجدة الخصوم.

المحامي في ردائه هو الجندي في شِكته، يدافع عن ثرى الوطن حين يدافع عن وجود الوطن، وعن المعاني العالية التي اختص بها الناس، وهي الحرية أو الكرامة أو المال، بل الروع أحيانًا، لكأن المحامين في مكانهم الذي يطل عليه القضاة، جند في الخنادق مستهدفون للمهالك، ولا عليهم إذا لقوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب، أو خاصمتهم أقوى القوى في الوجود.

إننا لا نستطيع أن نراجع – كما أهاب بنا– ما حدث له من أخطار وإن كنا نكاد نستشعرها. لقد بلغت المحاماة على يديه ذروتها. فهو الرجل القدوة الذي يحمل المشاعل ويذوق عذاب الحريق، لينير من بعده الطريق؛ فكان كما قال: "هنريون دي بانسي" "متحررًا من القيود التي تقيد سائر الرجال، تسمو نفسه عن الاحتماء بغيره، ويبلغ به إنكار الذات ألا يصطفي لنفسه المحسوبين والعبيد، لا سيد له، ولا عبد عنده".

وقف الهلباوي إلى جوار "الورداني" كما وقف من قبل، وكما سيقف من بعد، إلى جوار الذين لا ناصر لهم والذين تقف القوى كلها ضدهم

* * *

وقف الهلباوي في فاتحة هذا القرن إلى جوار "الورداني" وهو خصمه السياسي مثلما وقف "بربيه" بفرنسا في فاتحة القرن الماضي وهو ملكي، إلى جوار "كاميرون" قائد الحرس الإمبراطوري، وقائل الكلمة المشهورة في "ووترلو" "الحرس يموت ولا يستسلم". فلم يخضع المحامي في واجبه لمذهبه، بل صاح "بربيه" الملكي في وجه الملكية بقولته العظمى "لا يليق بالملك أن يجمع الجرحى من المعركة ليقذف بهم إلى المشنقة".

ولما قدم "لويس بونابرت" "لمجلس الأعيان" لمحاولته إحداث انقلاب في الدولة، وكان الأعضاء قد شاركوا في عدة انقلابات صاح فيهم مدافعًا عنه ضدهم "ضعوا أيديكم على ضمائركم قبل أن تحكموا وقولوا: نشهد الله والوطن، أننا لم نكن لنشترك في نظامه لو نجح انقلابه.. فلن يصلح للقضاء عليه إلا من كان يثور ضده إذا نجح!".

وهذا أبوه "بربيه الكبير" يتقدم للدفاع عن "أشجع الشجعان" في جيش نابليون المارشال "ناي" والصحافة الملكية تتوعده، والجماهير تتربص به. ولما نظر "شوفو لاجارد" إلى الملكة في سجنها وجد أيام السجن قد شيبتها في صباها، فبكى...! فراحت هي تطمئنه! حتى إذا انتهى من مرافعته طلب النائب العمومي رأسه، فلم ينج إلا لسرعة تغيير النظام... ولما استقبله "نابليون"

بعد سنين قال له: أأنت المدافع عن "ماري أنطوانيت"؟ قال أجل يا مولاي: أنا المدافع عن ملكة فرنسا..

بلى: تلك هي المحاماة وذلك "شوفو لاجارد" نفسه محامي "مدام رولان" القائلة "أيتها الحرية، كما من الدماء تراق باسمك!" ومحامي رئيس المجلس "بايي" ومحامي عذراء الثورة "شارلوت كورداي" قاتلة زعيمها "مارا" كانت الرؤوس تساقط من حوله، ومع ذلك يترافع عن هؤلاء الذين سفك القضاة الظالمون دمهم. وهو لا يخاف ولا يختفي... بل وهو يعلم منذ شهور أن "مالزرب" قال "لمجلس الوفاق" وهو يترافع عن الملك: "إني أقدم إلى المجلس الحقيقة ورأسي فقتل الملك وقطع رأس المحامي!

أما "دي سيز" المحامي الثاني عن الملك فسيق إلى السجن في انتظار الإعدام.

لقد قهر المشرع المحاماة في المجلس التشريعي فألغى نظامها، وألقى بنوها ألويتها وفيهم رئيس المجلس "توريه" وزعيم الثورة "روبسبيير" وخطيب المثقفين "برناف" وكبار المشرعين "كبورتاليس" و "مرلان" لكنها كانت تتحدى الطغيان خارج المجلس وداخله، فيتصدى بنوها للدفاع متبرعين برؤوسهم على أكفهم دون أن يعرف الرعب سبيلاً إلى قلوبهم!

تلك مواقف المحامين إلى جوار رجال تتطاير حول أعناقهم سهام السياسة. وإذا كانت مواقفهم الأخرى أقل روعة فهي أكثر عددًا، لكننا ليست أقل كرامة.

تلك صناعة الشجعان! ولم يكن الهلباوي إلا واحدًا من أشجع الشجعان، الذين شقوا الطريق إلى مجد الصناعة؛ كانت المحاماة عنده. وهبة، قبل أن تكون علمًا أو تجربة، يهدر مصلحة محققة لنفسه في سبيل مصلحة محتملة لموكله، ويضحي بذاته وماله في سبيل رأيه وكرامته، وإن تعجب فأعجب له إذ يضحي كل شيء في سبيل أعدائه!

لكن العجب يزول، والإعجاب يزيد، أن تدرك أن التضحيات ليست في سبيل العدو، وإنما هي سبيل المحاماة..! وهي ضمان العدالة الذي لا يغني عنه أي ضمان وفيها من البطولة أكثر مما فيها من الصناعة.

إنه الهلباوي نفسه الذي يهيب بالمحامين "... أن يعلموا أن المعارك لخدمة الوطن لن تصدق مبادئها، أو غاياتها إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن على أن حياته له، وليعلم المترافعون جميعًا وخصوصًا المحامون أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها هو أن يقفوا في جانب مظلوم تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه فتلك هي حقيقة المحاماة".

أجل! يا لها من صناعة "تسمو – كما قال داجوسو – على القيود وترتفع بصاحبها دون أن تحد من حريته، تزري بالزخرف الذي لا يقيد الفضيلة، وتجعل الرجاء نبلاء وإن لم يولدوا نبلاء وتجعلهم سعداء، وأغنياء دون أن تتوافر لديهم أسباب الثراء...".

وقف الهلباوي في هذه الآزفة مواقف الأبطال حين البأس، لا ينخلع قلبه، ولا تطرف عينه، لأن حضور ذهنه لم يكن يعوزه عند الفواجع بل كان يزداد. لم تخذله شجاعة النفس ولا شجاعة الجسد – أمام المحكمة وهو يسمع، ويبصر، السخط المدمر على المتهم وممثلي المتهم، وما يصدر عن رئيس الجلسة الإنجليزي من المعاني فيصيح بالرئيس إذ يقاطعه، ليمنعه أن يقاطعه! ويستطرد ليخاطب المتهم بكلام ضخم كأنما يخاطب به التاريخ:

"خدمت نحو الخمسة وعشرين عامًا محاميًا، ولم يخطر ببالي يومًا.. سبب اختيار الرداء الأسود حلة رسمية للمحامي الذي يتشرف بالدفاع بين يدي القضاء، ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذي تزدان به صدور من عهد إليهم إصدار الأحكام النهائية. أما الآن وقد أبعدت عن قلبي هذه القضية كل راحة. وجعلتني مرآة لتلك القلوب المنفطرة كأم المتهم وشقيقه وباقي أهله... قلت إن كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمز الحداد والمصائب للمحامي الذي يمثل القائم بالدفاع عنه، وباللون الأخضر الذي يتحلى به صدر القاضي، الرمز إلى الطاووس ذي الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة، فنعم الاختيار..

كأنما نحن هنا في هذه القاعة، أمام أولئك القضاة المشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض، نقوم بمأمورية شبيهة بمأمورية أولئك الأحبار في هياكلهم الذين اتخذوا مثلنا ثياب الحداد وهم يتضرعون إلى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الذاهبة إلى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه.. فتقبلوا دعاءنا في طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكمًا في عباده، الذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل، فإن من صفاته الرحمة، وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل..."

ثم يقول..

"الآن لي كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدي القاضي: الأولى، أني إذا كانت قاسيًا عليه في نعته فأني خاضع لقانون ليس دائمًا.. ملتئمًا في أحكامه مع ما توحي به الذمة والضمير لأنه مضطر في أحوال كثيرة – رعاية لسلامة المجتمع البشري وصيانته – أن ينظر نظرًا آخر في تعريف الحل والحرام، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون.

فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضًا أن تتقبل قبولاً حسنًا عذر الدفاع فيهما خالفك فيه من عقائدك السياسية. الثابتة: إني إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران، فلأن ذلك واجب أيضًا يقتضيه الدفاع. ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال، وأن تعيش معاملاً معاملة الأشقياء وقطاع الطريق، فارفع نفسك عن هذا السبيل، واقبل نبال الموت بقلب البواسل، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدًا..

اذهب إلى لقاء الله الذي لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن ظروف الزمان والمكان.

اذهب مودعًا منا بالقلوب والعبرات.

اذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك.

اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة".

* * *

وليس بدعًا أن تقرأ المذكرة المطبوعة أو محاضر الجلسات. في نظامنا القضائي الذي لا يعرف "الاختزال" فيهدر الفصاحة القضائية كلها وكثيرًا من الحقائق. ثم لا ترى إلا معالم لما قيل، أما الصيحات والوثبات واللفتات، والألفاظ التي كان لها في فمه معان تضاف إلى معانيها، وقوة فوق القوة التي فيها، وفي كلمة واحدة "المرافعة" فلا نلتقي بها على حقيقتها وكامل روعتها.

وهكذا تضافر الارتجال وانعدام الاختزال على ضياع أعظم آثاره.

والفصاحة القضائية كالكتابة على الرمال أو على الماء "عمل" يبعثره الهواء ولا تحفظه المضابط ولا المطابع. سأل رجال "الأكاديمي" النقيب "بتولو" عن كتاب يتقدم به ليقبل بينهم وفقًا للتقاليد فقال "ليس لدي شيء" قالوا "تجمع بعض المرافعات في مجموعة" قال "... ولا هذا أيضًا... إنني رجل كلام، لم يكتب مما قلته شيء، فخذوني كما أنا، أو دعوني"... فأخذوه..

وفي سنة ١٩٣٥ قصد مصطفى بك حنفي وكيل وزارة العدل السابق إلى الهلباوي في مكتبه يطلب مرافعة من مرافعاته لنشرها في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية بمناسبة انقضاء خمسين عامًا على إنشائها – وكانت الخمسون عامًا قد انقضت على الهلباوي في المحاماة – فقال له: ليس عندي. فنقلوا بعض المرافعات من محاضر الجلسات.

أو كما قال "هنري روبير" عن "جامبتا" إن أسوأ ما يصيب الخطيب المرتجل أن تنتشر خطبه – لأنها ستكون جافة خالية من الإشارات التي صحبتها عند الإلقاء ومن موسيقى الصوت الذي ألقاها".

ولا يصدق هذا المقال على أحد في مصر قدر ما يصدق على الهلباوي.

* * *

هاتان قضيتا "دنشواي" و "الورداني" بلغ الهلباوي في الثانية ذروة السمو الفني، والشرف الوطني. وتحمل المحنة في الأولى قيامًا بواجبه كمحام....

كانت قضية "الورداني" نهاية الانفجار الذي أعقب قضية "دنشواي" فكان صوت المحامي العظيم في سنة ١٩١٠، رجع الصوت لكلامه لبطرس باشا غالي سنة ١٩٠٦ عندما ألقه عن الحكم في قضية دنشواي، ليثبت أن المحاماة مرآة العصر تنعكس عليها علاماته وسماته، وليثبت أنه كان في الحالين صفحة المرآة، فكان رجل الساعة في الأولى وفي الثانية...

بل كانت قضية "دنشواي" عنصرًا من عناصر قضية "الورداني" فلقد قتل "الورداني" "بطرس باشا" من أجل "اتفاقية السودان" وحكمه في قضية "دنشواي"، وتفكيره في "مد امتياز القناة" وإحياء "قانون المطبوعات". رغم رفض سعد ومحمد سعيد زميليه في الوزارة إحياءه، حتى ليستعين بطرس عليهما بتوسيط الخديو، فيحيى القانون في سنة ١٩٠٩، بل ويصدر معه قانون "النفي الإداري"!

ومع أن "دنشواي" كانت سببًا للقتل فقد دعا الورداني للدفاع عنه في قضيته الرجل الذي سموه "جلاد دنشواي".

واجه الهلباوي دنشواي مواجهة أبطال المحاماة، فأصاب المحكمة، والمحاكم والحكم، وتنفيذ الحكم، وأصاب نفسه...! وفي كلمة واحدة: وقف "جلاد دنشواي"، "محكمة دنشواي" في قفص الاتهام، ولم يلتفت إلى منصة المحكمة قدر ما التفت إلى منصة التاريخ! ففاق نفسه!

فإذا رجعت إلى كلامه فرأيت حكم المدعى العمومي في قضية دنشواي على قضاة دنشواي – والقتيل رئيسها – فإنك ستجد أرفع المعاني في المحاماة وهو تقديم المحامي نفسه قربانًا لموكليه..

* * *

بحسبنا أن نتلوا الفقرات التالية مترجمة عن الأصل الفرنسي:

"لقد كانت دنشواي إحدى الفواجع الكبرى التي رزئت بها مصر في عهد الاحتلال البريطاني. كانت محكمة بلا قانون، بلا نصوص، تصدر ما تراه مناسبًا من العقوبات، ولها أن تحكم بأقسى الأحكام – حتى الإعدام – على من يرتكب أهون اعتداء على جندي بريطاني! كان إنشاؤها مخالفة صارخة للعدالة البشرية، لم يقنع منشئوها بأن يخلقوا محكمة بغير قوانين، ولكن جسارتهم دفعتهم إلى أن يشوهوا جيدها بإجراءات بشعة غاشمة... كان الدكريتو يوجب أن تكون أغلبية قضاتها من الإنجليز..

فكيف يحابي أحد الطرفين...

ولماذا يميز المدعون هذا التمييز؟ أليس ذلك زراية بحقوق الإنسان في عمومها، وحقوق المصريين على الخصوص!

"كره المصريون جميعًا هذه المحكمة من أجل هذه الأسباب، حتى ولو طابقت أحكامها العدالة. وليس غريبًا أن يحتقروا من يشارك فيها من بينهم كقاض وكمدع عمومي ولو كان أكثر الناس وطنية وإخلاصًا، لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب، إلى أن يتضح للناس، من بعد، أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لا عيب فيه.

"ومن الناحية الأخرى فإن من يقبل من المصريين أن يشارك فيها يحمل على عاتقه أكبر المسئولية عن القسوة الفاضحة في أحكامها...".

هذه كلمات الهلباوي في دنشواي وهو يدافع عن الرجل الذي حاكم رئيس محكمة دنشواي، فقضى بفكره ضده، وقضى بيده عليه!

بل إليك كلماته عن نفسه "لقد كان الحكم في قضية دنشواي بإجماع المصريين حكمًا قاسيًا لا يستحقه المتهمون، وكان تنفيذه فوق ذلك أكثر استحقاقًا للسخط... لا فائدة في القول بأن جميع المصريين الذين شاركوا في هذه المحكمة قد كرههم مواطنوهم واحتقروهم – ولربما استطاع أحد المدافعين في القضية الحالية أن يؤكد ذلك أكثر من غيره، لكنا لسنا هنا في مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا...

لقد جئنا إلى هذه القاعة للدفاع عن الورداني، ومن أجل ذلك وجب علينا أن ننكر ذواتنا، وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا".

"اللهم إننا نستغفر مواطنينا عما نكون قد وقعنا فيه من أخطاء..."

"إن الذين شاركوا في هذه المحكمة أو تولوا تمثيل النيابة فيها، قد اعتبرهم مواطنوهم قواد جيش الاستسلام للعدو – يميل الجمهور لاتهامهم بأنهم يخدمون العدو أكثر مما يخدمون مصالح الوطن دون أن يقدر مواطنوهم الظروف التي تصرفوا فيها تصرفاتهم"...

ثم يقول: "كان بطرس باشا رئيس هذه المحكمة المشهورة فلم ينل غير قسطه من التهم – ومن العسير تبصير الرأي العام بشأنه...".

ولم يفته أن يتكلم عن اتحاد العنصرين فيقول: "... حلت وزارة بطرس باشا محل وزارة مصطفى فهمي باشا التي أرهقت بجمودها الأمة خمسة عشر عامًا.. فقابلت الأمة وزارة بطرس باشا بالفرح العام.

أليست هذه الحماسة الشاملة لوزارة يرأسها رئيس قبطي حل محل رئيس مسلم، دليلاً قاطعًا على أن مصر لا تخلط المسائل السياسية بالأمور الدينية، وأنها تقدر من يخدمونها حق قدرهم أيًا كانت دياناتهم"!!

تلك كلمات الهلباوي عن دنشواي... لم يقل أقوى منها أحد ممن نقموا عليه موقفه في دنشواي..!!

بلى تلك مواقفه ومواقف زميليه تناقلها الشاهدون، وقرأ مذكرته القارئون، فكانت مجلى عظيمًا من مجالي الوطنية عبر عنه "هيكل باشا" بقوله فيما كتب عن "ثروت": ".... تحركت النفوس ذاكرة دنشواي واتفاقية السودان ملتهبة غيرة بما سمعت في الدعوى من مرافعات الدفاع عن الورداني مرافعات حارة تفيض تقديرًا لوطنيته..."

ترى لو كان الذين خلعوا عليه لقب "جلاد دنشواي" أحياء، فماذا كان جوابهم لو سألناهم: أي القوانين يحكمون بها في قضيته: كتاب الله حيث "الحسنات يذهبن السيئات". أم كلام "شكسبير" على لسان أنطونيوس في مرثيته لقيصر "إنما تبقى سيئات الرجال بعد أن يموت الرجال، لكن حسناتهم تغيب في الثرى مع عظامهم".

أما نحن، بعد خمسة وثمانين عامًا تكفي للتحرر من الشخصيات والمثيرات، وبعد ما تحمل الهلباوي من أسى وأذى، وعذاب، فوق مقدور الرجال، فهلا نستطيع أن نسمي جلاد دنشواي "شهيد دنشواي".

٣- قضية سعد زغلول ضد إسماعيل أباظة

لورد كتشنر والخديو

استمر نجم الهلباوي في الصعود فرأيناه في عام واحد أملاً لبلاده في مواقف ثلاثة أولها قضية الزعيم سعد زغلول.

وأسهم في عظمة المواقف، فزع الخديوي واللورد كتشنر في اثنين منهما واختتام رجال المحاماة العام بانتخابه أول نقيب لهم.

أما الخديوي ففزعه راجع إلى ترك الهلباوي وظائفه عنده من قريب ليترافع عن أحمد حلمي. وحضوره في قضية الزعيم ضد واحد من صنائعه هو اسم مستعار للخديو، للتنفيش عن غضبه على سعد، وبهذا أتيحت للهلباوي فرصة يدوي فيها صوته بإعلان فضائح الخديوي ذاته. وأما اللورد كتشنر فكان يهاب الهلباوي وسعدًا معًا، فقد سمعه العالم سنة ١٩١٠ يصب على إنجلترا جام غضبه في قضية الورداني، وكان اللورد يخشى لو دعاه للشهادة فتخلف أن تتهمه صحافة إنجلترا بتهمة احتقار المحكمة، والخديو وكتشنر أهيب لسعد فقد أتيحت له الفرصة ليثأر منهما معًا لتحالفهما على إحراجه ليترك الوزارة من أيام!

فصل وقائع القضية الأستاذ محسن محمد في كتابه الحديث (سعد زغلول – مولد ثورة) ويمكن أن نجترئ عن التفصيل بكلمات:

فسعد كان المصري الكبير الذي اختاره اللورد كرومر ليضطلع المصريون الصميمون (لا الأتراك) بالمسئولية في حكم بلادهم. ولما تولى الوزارة سنة ١٩٠٦ عارض الإنجليز والخديو من أول الأمر فهو – كمبدأ أستاذه محمد عبده – لا يترك وطنه يتداول أمره هذان العدوان بل يشترك في الحكم ويستعمل كلاً منهما ما استطاع لحساب الوطن. وفي أواخر سنة ١٩١١ استيقن اتفاقهما معًا ضده فاستقال في سنة ١٩١٢ وأطلق عليه الخديوي واحدًا من أذنابه بمقال قذف مجهول التوقيع حول سخائم الخديوي نشره الأهرام في ٦ أبريل وأتبعه آخر بعد أسبوع فكذب سعد المقالين ولجأ إلى القضاء واضطر المحقق رئيس تحرير الأهرام إلى الكشف عن ذلك "المجهول" الذي رمز لنفسه بتوقيع "عارف" فإذا بالمهجول العارف إسماعيل أباظة باشا الممثل الشخصي

للخديوي في غير مجالٍ والقائم على أموال أخت الخديو والذي يرشحه الخديو مرات للوزارات ويرفضه الإنجليز.

قال الهلباوي للمحقق (أمرني سعادة الباشا ألا أطالب الأهرام بشيء تشجيعًا لحرية الصحافة) وبهذا اقتصر التحقيق على العارف المجهول ولم يقدم أدلة فرفع سعد جنحة مباشرة نظرتها محكمة الجنايات برياسة دلبر أوعلو – رئيس الجلسة في قضية الورداني – وأصبحت قضية العهد بأطرافها الظاهرين وغير الظاهرين. وانضم اللورد كتشنر إلى كشف المذعورين فوسط الأميرة نازلي فاضل، وفي صالونها كانت اجتماعات الشيخ محمد عبده وقاسم أمين وسعد زغلول من فاتحة القرن – ووسط الخديوي عمه الكبير الأمير (السلطان) حسين كامل.

وقبل سعد الوساطة إذ اعتذر إسماعيل أباظة ونشر اعتذاره. وتولى الرجل كبره أو أوهمه الخديو بشيء إذا رفض. فاستمر سعد في القضية. ونظرت في جلسة سرية ووقفت الجماهير على الأبواب واستشهد المتهم بالوزراء والباشوات والصحفيين فلم يوافقوا على شيء إلا أن أحمد مظلوم باشا قال: (إن سعدًا ضرب المائدة بقبضة يده في اجتماع مجلس الوزراء في حضرة الخديو عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعي) وقال شفيق باشا إن الخديوي كان مستاءً لهذا التصرف ويراه استخفافًا به.

ولنا أن نتصور زراية الهلباوي بالخديوي الذي يعارض إنشاء مدرسة للقضاء الشرعي واحترام الجميع للوزير الذي يلزمه خطة احترام القضاء. ودلالة ذلك على سبب المقالين.

وترافع عن إسماعيل أباظة محام له صلة بالخديو (أبو شادي بك) ومما قاله: إن سعدًا عاكس الخديوي في كل فرصة، وإن سعدًا حُبس في الثورة العرابية وإن سعدًا عضو في حزب الأمة يحض على الثورة. وإن إسماعيل أباظة كتب ما كتب ليمنع الثورة ضد الخديو!

وسنرى أبا شادي بعد بضع سنين (سعديًا) عظيمًا ونقيبًا للمحامين!

وصدر الحكم في ٣ يونيو بتغريم المتهم ١٠ جنيهات وأن يدفع لسعد التعويض الذي طلبه (جنية مصري واحد) وقامت أسباب الحكم على عجز أباظة باشا عن إثبات ما أدعاه وأمرت المحكمة بنشر الحكم في الصحف.

٤- قضية سرقة التلغرافات

وفي سنة ١٩١٢ كذلك ترافع الهلباوي عن توفيق كيرلس أمام محكمة جنح عابدين في القضية المشار إليها وكان موظفًا في التلغرافات وقد أهمث الإنجليز لأن التلغراف كان يحوي أسرارًا حربية مذ كان "كتشنر" قائدًا للجيش المصري في دنقلة بالسودان وصار (المعتمد البريطاني) بعد جورست وكرومر، كما أوهمت الخديوي لأن المتهم الثاني الشيخ علي يوسف (باشا) نشر التلغراف في صحيفة المؤيد – وكانت من صحف الخديوي وقد أشارت إلى القضية الأستاذة مشرفة محمد المليجي في كتابها (عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية طبعة سنة ١٩٨٩) فروت حضوره إذ كان نائبًا عامًا في هذه القضية وتمثيله للمستشار البريطاني ماكلريث.

وفي مذكرات الهلباوي أن المحكمة قضت ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق كيرلس ثلاثة أشهر. وفي هذه القضية أثنى محمد فريد على الحكم، وكان وكيلاً للنائب العام في نيابة الاستئناف، فنقل إلى بني سويف – واستأنف توفيق كيرلس وترافع الهلباوي وقضى بالبراءة.

وهذه القضية سنة ١٩١٢، كقضية الورداني سنة ١٩١٠ هما أول قضية وثاني قضية يحضر فيها النائب العام في تاريخ القضاء المصري وسنرى في سنة ١٩٢٥. القضية الثالثة التي يحضر فيها نائب عام آخر والهلباوي أشهر المحامين فيها، وسعد زغلول يثني عليه من أجلها وإذا أضفنا إلى هاتين القضيتين قضية سعد ضد أباظة باشا في العام ذاته وجدنا الهلباوي فارس الحلبة تتلاقى على التسليم بعبقريته الأمة والإنجليز وسعد زغلول والخديو فلا عجب إذا استمر اسمه على كل لسان.

٥- نقابة المحامين

وفي سنة ١٩١٢ أيضًا ظفر المحامون بقانون ينشيء نقابة المحامين بمجهود بذله الهلباوي وبقية الزملاء من آباء المحاماة في ظروف مواتية، إذ كان سعد زغلول وزيرًا للعدل فأعد القانون ثم ترك الوزارة في ٣١ من مارس سنة ١٩١٢ فصدر في عهد رشدي باشا.

وكان أول ما صنعه المحامون أن اختاروا الهلباوي في ١٩١٢/١١/١ بأغلبية ٣٠٧ من ٣٣٣ عضوًا في النقابة وانتخبوه بما يشبه الإجماع ليكون أول نقيب في تاريخ المحاماة بمصر – وكان ثاني المرشحين أصواتًا عبد العزيز فهمي فنال ٢٦٩ صوتًا، ونال حسن صبري "رئيس الوزراء فيما بعد" ١٤٨ صوتًا..

ولئن كانت المحاماة وما تزال معسكر التدريب في ميدان الكفاح الوطني. إنها بهذا الانتخاب الأول قدمت نقيبها الأول، إلى المراكز الأولى من مراكز الوطنية. وهي تحية أخرى بعد حادثة دنشواي من معسكر المجاهدين: معسكر المحامين.

وأنشأ المحامون له ذلك اللقب العظيم "شيخ المحامين" مثلما أحيا المحامون في فرنسا لقب "شيخ المحامين" نفسه من أجل "برييه" العظيم.

وما أعظم التشابه بين الرجلين كثرة المرافعات وعظم التضحيات في القضايا الوطنية، وما أكثر ما وقف كل منهما وحده، وتجمعت الكثرة ضده، سواء في البرلمان أو في الأمة.

٦- المؤتمر الإسلامي

قامت الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤، وخلع الخديو، وارتقى العرش "السلطان حسين كامل" ففاجأ الانقلاب الجديد "احمد خيري باشا" و "حسن محرم باشا" وهما من خاصة الخديو،

باتهام "محرم" بخيانة الأمانة كوصي على الأمير سيف الدين. واتهام "خيري" بالتبديد. فوقف الهلباوي إلى جانبهما، وكأنما احتميا به في حصن مشيد، وصدر الحكم ببراءتهما [١٢].

وفي نفس العهد ترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهيم... لاتهامه بالتعدي على المحكمة أثناء المرافعة.

كان السلطان صديقًا شخصيًا له، يعرفه مذ كان سكرتيره في مأمورية "أعالي النيل" ومحاميًا متبرعًا بخدماته للجمعية الخيرية، وهو رئيسها، كما كانا شبه جارين في شمالي الدلتا، يزوره الهلباوي في "جيارس" كلما سنحت الظروف. كان على مائدته يومًا في "جبارس" واستأذنه في الانصراف ليسافر لقضية، فسأله ما موضوعها؟ قال لم أقرأها بعد وسأقرؤها في القطار.. وتعاقب الجديدان، وراح المحامون يطوفون بعرش السلطان، ليهنئوه. فقال لهم "ذاكروا قضاياكم، ولا تقرءوها كالهلباوي بك في القطار".

وكان الهلباوي يقول في ذلك "ليت أفندينا كان يعرف أنني قرأت هذه القضية في طريقي من كفر الدوار إلى قنا مرات...".

وكان "المؤتمر الإسلامي" المصري كما سماه الذين عقدوه في مصر الجديدة برياسة "رياض باشا" ووكالة "محمود سليمان باشا" وسكرتاريه "الهلباوي بك" قد جمع من الاكتتابات ١٨ ألف جنية لم تنفق فيما جمعت له من الأغراض. فكافح الهلباوي في سبيل الحصول عليها "رشدي باشا" ناظر النظار إذ كان رشدي يريد أن تمنح للجامعة القديمة، لكن الهلباوي ظفر بها للجمعية الخيرية، وجمع بين الغايتين بشراء أرض باسمها، خصص ريعها لتعليم التلاميذ تعليمًا عاليًا.

وانطلق في سني الحرب يذرع مصر بين حدودها الشمالية والجنوبية طردًا وعسكًا في سبيل الدفاع عن موكليه، ويزرع ألوف الأفدنة في شمال الوادي، وكانت الأرض الفضاء في "جاردن سيتي" بالقاهرة قريبة من داره المواجهة "لدار السفارة البريطانية" فاستكبر منها ومن أرض الإصلاح بالبحيرة، وراح يعمر الأرض. وينفق عن سعة، كأن دائرته حكومة دولة، وماله مال مصرفن وجهده جهد شعب كامل!.

---

(١٢) أثبت نسر أوراق وزارة الخارجية البريطانية أن اتهام سعد لأحدهما كان سبب خصومة بينه وبين الخديوي وقد أقامه الخديوي قيّمًا على أحوال أخته. ولما عزل الإنجليز الخديو سنة ١٩١٤ أذنوا بإقامة الدعوى العمومية ضده بعد تخلص الإنجليز من الخديو.

وأخذ مع سعد و "ستورس" السكرتير الشرفي لدار الحماية – وكان يستأجر الطبقة العليا من دار الهلباوي في "جاردن سيتي" – يتدارسون مصير مصر بعد الحروب على تفصيل ورد في مذكراته.

في هذه الأثناء ترافع في عدد من القضايا ذات الشأن، وردت في مذكراته كقضية "أسرة المصري باشا" بالبحيرة، وقضية الرشوة الكبيرة المعروفة "بقضية فليبدس" (سنة ١٩١٧)، إذ كان جورج فلبيدس بك مأمورًا لضبط العاصمة من قبل الحرب، قد اتهم بالرشوة وكان قاضي التحقيق محمود شكري (باشا) – وممثل النيابة محمد زكي الإبراشي (باشا).

أما دفاع المتهم فتولاه في التحقيق عبد العزيز فهمي باشا، ثم تنحى فتولاه الهلباوي ومرقس حنا باشا في المرافعة.

* * *

وضعت الحرب أوزارها وكان اسم الهلباوي واحدًا من بضعة أسماء هي أعذب الأسماء في الأسماع، يكاد ينفرد بشهرة شعبية مقطوعة القرين. فلقد يصير الرجل شعبيًا إذا هز مشاعر مواطنيه مرة أو مرات، في بضع سنوات، فكيف به وهو يخطب كل عام مائة مرة أو تزيد، من فوق أعواد المنبر الوحيد الذي تتيحه الأحكام العرفية، وهو في منصة الدفاع. فيسمع رسل الشعب من رواد الجلسات أهازيج العدالة ويوقع على أوتاره الحساسة أصوات الحرية والوطنية والآداب والرجولة والمروءة والدفاع عن النفس وعن العرض، مدافعًا عن أكبر الأسر، أو أعظم الرجال، أو أخطر المجرمين... أو مترافعًا ضدهم ولكنه دائمًا مع الحرية!

لكأنما كان له على كل عائلة يد، وبكل كبير عهد، وكأنما كانت كل قرية أو دسكرة تذكر له أثره! فأي رجل شعبي كان في ذلك الزمان...!

وفي سنة ١٩١٨ هبت مصر هبتها فتسلم المحامون قيادها وكان ١٣ نوفمبر يومًا من أيام المحامي الأول "سعد زغلول" والنقيب الثاني "عبد العزيز فهمي" فأتيحت للنقيب الأول – إبراهيم الهلباوي– فرص باهرة، من مجده العظيم، ومن زمالة سعد، في الشباب وفي الجمعية الخيرية، والمحاماة عنه، والمشاركة معه في مباحثة "ستورس" وفي الظفر للمحاماة بنقابتها.

لكن الهلباوي إذا شارك في الثورة شارك فيها على طريقته وبوحي نفسه! فبينما يتهدد كبيرًا من الأمراء ليخضعه لاتحاد الأمة، تجده يشارك فيها بنصيب مالي ثم يجادل سعدًا من البداية، وقبل تمام تأليف الوفد...!

فلم يكد ينشعب اتحاد الأمة بعد تأليف عدلي باشا وزارته الأولى في مارس سنة ١٩٢١ حتى كان الهلباوي في الفريق الذي ليس سعد فيه!

وإنك لتقرأ مذكراته، وتتابع خطواته، فلا تلقاه ينعى على سعد قالة سوء فيه، ومع ذلك اتخذ من سعد موقف الخصومة! وهذه ظاهرة لم تكن بدعًا منه... فلقد كان يقف مواقفه مخضعًا نفسه لوحي نفسه لاتهمه مصلحته أو فرصته، فإذا وقف في المفترق، بين طريق تنتهي بالأمان في سرية، والعافية في ماله وبدته، وطريق أخرى فيها العذاب، والاسترهاب، في سبيل الفكرة أو النخوة أو الحرية أو الاستقلال، لا تلتمس النجاة فيها إلا بشق النفس، انجذب بقوى خافية في غريزته، نحو طريق الخطر.

كأنما جبل على التضحية في سبيل موكليه، فغدت روح الاستشهاد طبعًا فيه!.. وغدت أولى قواعده، أن المغامرة الكبرى، طريق للسلامة المثلى! وأن الخسارة في سبيل الرأي هي بعض الكسب للحق، وكل الظفر بالكرامة.. ويا لها من آداب وأسباب، للتلف وللعذاب، تخرج منها النفوس جديرة بحمل رسالات المحاماة... بل يالها من مظاهر، تبدو متناقضة في أعين الناس، إذ يرون النقمة على الصانع هي النعمة على الصناعة! لكنه قانون الإنسانية التي لا تعتز إلا إذا أرخص نفوسهم بنو الإنسان. وهو قانون المحاماة، لأن المحاماة صناعة التضحيات.

لزم الهلباوي جانب "عدلي" و "رشدي" و "ثروت" و "حشمت" و "علي شعراوي" و "محمود سليمان" و "عبد العزيز فهمي" و "محمد محمود" و "إسماعيل صدقي" و "لطفي السيد" و "محمد علي" أصدقائه القدماء في حزب الأمة.. وشهدت مصر معسكرين يخطب في أحدهما سعد زغلول.. وفي ثانيهما إبراهيم الهلباوي.

وصدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعينت "لجنة الثلاثين" لوضع الدستور فكان في مقدمة واضعي الدستور.

٧- دستور ١٩٢٣

كانت مشاركة الهلباوي في "لجنة الدستور" مناسبة أخرى، لتنزل به سخطات الجمهور، فلعل نعتًا – بعد جلاد دنشواي – لم يقدر له من الذيوع والانتشار مثل "لجنة الأشقياء" الذي خلعه الجمهور على واضعي دستوره...!

كان الهلباوي أول النقباء الثلاثة، الذين شاركوا في هذه اللجنة (هلباوي – عبد العزيز فهمي – محمود أبو النصر) وكان المولود الذي قدمته اللجنة للوجود، هو أمجد الانتصارات الوطنية؛ وأعلى الصروح القانونية، في مقاومة الملوك. وجهد عبد العزيز فهمي في هذه اللجنة كبير فقد سبق أن أعد مشروع دستور في إبان مفاوضات الوفد المصري سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠.

بحسبك أن تستعرض محاضر اللجنة لتشهد آيات القوة والحيوية في أمنا، مؤيدة أو معارضة للجنة الدستور فنرى سعدًا منفيًا في "سيشل" والوفد – طبقة بعد طبقة– في المعتقل، وترى "رشدي" و "حشمت" و "الهلباوي" و "عبد العزيز فهمي" و "علي ماهر" و "عبد الحميد بدوي" و "المكباتي" و "محمد علي" وزملاءهم تؤيدهم حكومة "ثروت" و "صدقي" وشخصية "عدلي يكن". ينافسون زعيم أغلبية الشعب –سعدًا– في العمل لحساب الشعب! وكأنما قسمت الأمة نفسها، عن حكمة. بين أغلبية وأقلية، فكانت الأغلبية تكافح الغاصب، وتكافح الأقلية، على حين أن الأقلية تكافح الغاصب – على طريقتها – مستغلة كفاح الأغلبية...! وبهذا ظفرت لنا بدستور على أحدث المبادئ العصرية كما قال عنه سعد فيما بعد.

في هذا الأساس القانوني الضخم لبناء نهضتنا، كان للنقيب الأول أثر ضخم – فهو يجادل جداله الباهر في مواد وأبواب، هي أم الكتاب في الدستور، وإن تعجب فعجب أن تراه في ذلك المضمار التشريعي البحت، يكاد يصفق لبلاغته المشرعون..! وإليك أمثالاً:

في مناقشات المادة ٦٤ الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استئجاره ملكًا للحكومة، أو قبوله عضوية شركة أو عمله عملاً تجاريًا، وقف الهلباوي يقول: "... أطرحوا من أذهانكم أننا نريد بمثل هذا النص كف يد الوزير عن العبث بمال الحكومة، حاشا أن يمتد بنا الظن إلى ذلك، كل ما نريده للوزير، البعد عن الشبه، وتجنب مسالك التهم، فإذا قلت إن كل التصرفات التي لها مساس بأشخاصهم، خير لهم ألا يعالجوا بأشخاصهم، ولا بحكم وظائفهم. فلا أكون قد أسأت الرأي فيهم، وإنما أردت تنزيههم ورفع الشبه عنهم" ثم يقول بعد كلام طويل "اللهم لا قانون العقوبات الذي نبغي بسلطة هذه المادة، ولا قانون محاكمة الوزراء... وإنما نريد أن نحول بين

الوزير الطاهر وبين الشبهات ذلك غرضنا الذي نبتغيه، فإذا قدر لهذا البلد وزير يعمل على الإضرار بالمصلحة فهذا الذي يمكن تطبيق العقوبات عليه". فلم يكد ينتهي من مقاله حتى سجلت محاضر اللجنة قول المكباتي بك – وكان قاضيًا سابقًا شديد الحماسة: "لقد يصعب علي الكلام بعد هذا البيان الذي فاه به حضرة إبراهيم الهلباوي بك..."!

وجرى الأعضاء أشواطًا في مناقشات المادة ٦٥ فاقترح "المكباتي" أن يستقيل من الوزراء من يكون في درجتهم من الموظفين، في معية الملك كرئيس التشريفات... فقدم عضو آخر اقتراحًا بعدم سقوط ويزر الأوقاف مع الوزارة إذا سقطت، معلنًا أنه يرد بهذا على اقتراح "المكباتي" فتدخل الهلباوي، فأدحض الاقتراح الأخير، وشرط لتسويد الاقتراح الأول: أن يسهم في الحكم مع الوزارة الموظف المطلوب سقوطه معها لأن كل واجب يقابله حق".

ورفضت الاقتراحات الثلاثة.

ولما طلب المكباتي إخراج طائفة – الأمراء – ممن يختار منهم أعضاء الشيوخ، دافع الهلباوي عن الأمراء ببيان طويل؛ وكما دافع عن الأمراء دافع عن النقباء. فجاء في النص جواز تعيين الشيوخ من الأمراء والنقباء، وظهر النقباء إلى جوار الأمراء.

وعندما أوفت اللجنة على ختام عملها في المادة ١٥٦ اقترح "عبد العزيز فهمي بك" أن كل تعديل او تفسير لنص من النصوص لا يجوز إجراؤه إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلسين وهما مجتمعان بهيئة جمعية وطنية، واقترح "علي ماهر بك" ألا يصبح الدستور صفة القانون، إلا إذا صادق عليه البرلمان بصفة جمعية مؤسسة. فكانت آخر الكلمات الكبيرة للهلباوي في اللجنة قوله: "أؤيد اقتراح حضرة عبد العزيز بك – إننا معك لا نجحد سلطة الأمة ولكن ما كان لنا أن ننسى الظرف الخاص الذي نحن فيه الآن. نحن في ظرف فقدت فيه ثقة الناس بعضهم ببعض. نحن في دور التطور تسلط فيه حكم العاطفة، واستكان لها حكم العقل. يا طالما طارت الإشاعات يوم شكلت هذه اللجنة، وتناثرت من حولها قالة السوء، وكنتم أول العالمين ببطلانها وسوء نية مذيعيها. ولا والله ما كنتم لحظة عند ظن السفهاء بكم.

لقد اجتمعتم وعملتم للمصلحة بصرف النظر عن كل اعتبار. حكمتم العقل فلم يلفتكم عن القيام بحق وطنكم أن كان الرأي صادرًا من متطرف أو معتدل، فإذا عرضتم هذا الدستور على المجلسين وحالنا على ما نرى، نفوس ملتهبة وعواطف ثائرة، فماذا أعددتم لتغلبوا عقول الناس على هواهم، وتحكموا مصالحهم على عواطفهم؟ من أجل ذلك أرى أنه في الدور الأول، حتى تجوز هذه العاصفة – يجب أن يكون حق التعديل مقررًا بأغلبية الثلاثة الأرباع، على أنه بعد ذلك يصح أن ينظر فيما إذا كان يصلح التعديل بحكم الأغلبية المطلقة....".

* * *

في مارس سنة ١٩٢٢ مات صديقه "علي شعراوي باشا" ثالث الثلاثة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، عن ثراء عريض فعهدت إليه "السيدة هدى هانم شعراوي" بالدفاع عن حقوقها وحقوق ولديها، فقدم لهم خدمات لم يقدم مثلها محام لموكليه، وإن قدموا الجزاء العدل لمتاعبه، لو عادل الجزاء مهما جل ما يقدمه المحامي العظيم من بعض ذاته! – لكن أهم مآثره عند السيدة هدى شعراوي كانت مؤازرته العظمى لها في كفاحها من أجل حرية المرأة وقد ظل مستشارًا للاتحاد النسائي حتى وفاته.

وفي نفس العهد ألف مع صحبه حزب "الأحرار الدستوريين" – وصدرت جريدة السياسة لتكون لسان حال الحزب، وخاض الحزب انتخابات سنة ١٩٢٣ فانهزم، وظفر سعد باشا بالأغلبية الساحقة، وتولى الوزارة وقدمت السياسة إلى محكمة الجنايات سنة ١٩٢٤ ثم إلى محكمة النقض، فكان يتقدم هيئة الدفاع عنها ولم يبرح يحضر عنها، وعن الأحرار وسائر صحف الأحرار. من دستوريين وغير دستوريين، أينما قدموا للمحاكمة.

وفي نفس العهد ترافع عن "هنري سكاكيني" في جناية اعتداء بإلقاء سائل حارق على المرحوم الشيخ المراغي وهو رئيس للمحكمة الشرعية العليا قبل أن يلي مشيخة الأزهر.

٨- قضية مقتل حاكم السودان

(شفيق منصور – الباشوات أحمد ماهر – النقراشي – حسن الشيشيني)

وفي نوفمبر سنة ١٩٢٤ قتل "عبد الحميد عنايت" وآخرون بالاشتراك مع الدكتور "شفيق منصور". المحامي وعضو مجلس النواب عن حزب الوفد، حاكم السودان "السرلي ستاك باشا" – وهي جريمة لم يستفد منها أحد غير الملك فؤاد والإنجليز – فبطش بمصر جيارين. واستقالت وزارة سعد باشا زغلول بعد رفض الإنذار البريطاني، وأجلى الجيش المصري عن السودان....! فتم مشروع إنجلترا العظيم في ٤٠ عامًا...! ففي سنة ١٨٨٤ أمرت مصر بإخلاء السودان فأخلته، وفي سنة ١٨٩٨ أمرتها بفتحه ففتحته... لتشاركها قيد في العام التالي باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وتطردها منه ربع قرن في سنة ١٩٢٤! ثم تضيف إلى ميزانية المملكة المتحدة التي لا تغرب عنها الشمس، من ميزانية الدولة التي استقرت فيها بحجة إصلاح ماليتها.. نصف مليون جنية....!

وهنا أعاد التاريخ نفسه... وفرضت العبقرية نفسها من جديد! وما أشبه سنة ١٩١٠ يوم كان جلاد دنشواي مرجوًا عند المتطرفين ممثلين في الورداني، بسنة ١٩٢٥ عندما طلب التائب الوفدي "شفيق منصور" أن يتولى الدفاع عنه أعنف خصوم الوفد... محامي الأحرار.. محامي القضايا الوطنية!

كان "شفيق" تلميذًا ممن ناقشهم سعد باشا في مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٩ كما سنرى في الفصل الثالث وفيهم مصطفى الشوربجي وأمين الرافعي (أخي عبد الرحمن) ونصحهم سعد بإرجاء جهادهم إلى ما بعد إكمال دراستهم وكان شفيق أحد المتهمين الذين قرر قاضي الإحالة في قضية الورداني ألاَّ وجه لرفع الدعوى الجنائية ضدهم. فلم يبرح ذاكرته جلال الهلباوي في الدفاع عن الورداني، وعبد الخالق عطية فلما جاء دوره، لجأ إليه بدوره.

ترافع الهلباوي فأبعد الشبهة عن حزب الوفد المصري، وعن صديقه القديم سعد، بل خصمه العظيم في ذلك العهد، وبكى سعد لما علم، وأخذ يدنو من رفيق الصبا في الكفاح ضد أسرة محمد علي والإنجليز، وكان بين المتهمين النقراشي وأحمد ماهر (رئيسًا الوزارة فيما بعد) وكان الإنجليز يريدون أن يثبت باتهامهما اشتراك حزب الوفد المصري.

وجلس النائب العمومي في كرسي الاتهام، وهكذا يلتقي الهلباوي في قاعة الجلسة ثلاث مرات بالنائب العمومي، الأولى وهو يترافع ضد "ثروت باشا" في مقتل بطرس باشا، والثانية في قضية التلغرافات والثالثة وهو يترافع ضد طاهر نور باشا في مقتل السردار، وهي ظاهرة لم تتح لمحام في تاريخه القضائي.

إنما الظاهرة الأقوى أن يتاح لخصم سياسي أن يدافع عن متهمين، في أعظم قضيتين في تاريخنا الوطني يفصل بينهما خمسة عشر عامًا: مقتل ناظر النظار ومقتل حاكم السودان ويكون في القضيتين وفي العهدين، بطلاً مأمولاً، وسيفًا مسلولاً، في ميدان الدفاع.

فلنستمع إليه وهو يختم، أمام محكمةٍ عضو اليمين فيها، هو "المستر كرشو": المستشار الإنجليزي الذي ختم حياته القضائية بالاستقالة والنزوح عن مصر إعلانًا منه لرأيه في المداولة.

"عرضت على حضراتكم أنكم الآن تعالجون مرضى أصيبوا بجنون الوطنية – وأريد أن أتكلم عن شيوع هذه الجرائم، وهو يدعو أحيانًا إلى التشدد في العقوبة. وهو يدعو أحيانًا التلطف فيها فالجريمة التي وقعت والتي أخذ بعض الجرائد الإنجليزية يتندر بها علينا – والتي أنتجت الإنذار البريطاني الذي يقول إننا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة – هذه الجريمة من واردات أوروبا. لقد أتى مرض القتل السياسي من الغرب مع مرض الزهري تمامًا... يجب أن تقبل أوروبا هذا أيضًا فهي ملوثة في جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم وبأفظع منها".

وبعد أن تكلم حق المتهمين في الرحمة، وجنون القتل الوطني. وحسن نية المتهم السياسي عاد يقول: هناك سبب أتضرع إليكم أيضًا بأن يكون سبب رحمة، هذه الجريمة كان يرمي خطرها إلى إيذاء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان ما لا بد منه، أن تتدخل السياسية الإنجليزية، وقد تدخلت واحتملت مصر طرًا أن تكفر عن هذه الجريمة. دفعت تعويضًا لا يقل عن نصف مليون جنية... اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفي توقيع العقوبة... وقد دفعت الدية...".

الخريف العاصف

إنما العجب العجاب في تاريخ الهلباوي أنه حارب بعض هذه الحرب وما تلاها من حروب على حين كانت جراحة تثغب دمًا!

كانت ديونه قد أربت على مئات الألوف، فنزل به عام ١٩٢٤ – ١٩٢٥ وهو لا يملك من بضعة آلاف الأفدنة... فدانًا... ولا من بيته في جاردن ستي... حجرًا..! لقد رسا مزاد هذه الآلاف على الدائنين... ورسى مزاد السراي على الخاصة الملكية! تشفيًا من الملك فؤاد فيه، وأراد "سعد" قبل مرسى المزاد أن يحفظ الدار له. فأوفد إليه "فتح الله باشا بركات" ابن خال سعد وعضو الوفد يرجوه أن يقبل تدخله في المزاد، فشكر لهما وأصر على ألا يفعلا. فلم يفعلا.

أترى هذه الفاجعة، وما أعقبها من الفواجع المتتابعة، حنت هذه القامة المتطاولة! أتراها علمته التردد، أو الترفق، أو جعلته يكفر بالجمال، وبالحب، أو يتخلف عن جلسة من جلسات المحكمة في طول الوادي وعرضه.

أتراها غيرت طبعه في داره، أو معاملته لرجاله، أو للمحامين، أو للقضاة!

أم تراه فكر في أن يقضي بضعة عشرة عامًا الباقية من حياته كما قضى "لامرتين" العشرين من سنيه الأخيرة في محنة الدين والسقوط السياسي، يجتر ذكرياته، ويبني حياته من الماضي كالبيت الذي تدخل في حجارته الأنقاض، بنفس الحظ على المجدودين من بني الحظ إذ يوافيهم الردى وهم في عنفوان المجد أو تراه يترقب أن يحين الحين فيلقاه شلوًا هامدًا، ليس فيه من آثار الحياة إلا ذماء؟ أم ترى موكليه نزعوا ثقتهم به فأضحى كما قالت "مدام رولان" عن زعيم الثورة الفرنسية "دانتون" "المحامي البائس المثقل بالديون، لا بالقضايا..."!

الجواب عن ذلك كله، عرفه بنو العصر وسجله التاريخ له في سجل الرجال الشداد، الذين تخر الجبال ولا تخور عزائمهم، فلا نعيد ما يجري على ألسنة الناس مجرى التواتر.

تلك مفخرة الهلباوي ولا مراء لما فات، ولأنه فوق ما فات من عوامل الإخفاق والإرهاق، كان يخاصم الأكثرية السياسية خصومة جارفة وتحمل عليه صحفها حملات فاصمة.. ثم إن حفيدته التي عادت من دراستها بأوروبا كما تعود قطعة من الروح قد ماتت سنة ١٩٢٥، وهذه زوجته التي لازمته ٢٦ عامًا فكانت سكنه الوحيد في الوجود تموت سنة ١٩٢٩. بل إن حفيدته الأخرى، تعود من أوروبا فتموت هي الأخرى!! فصار وحيدًا، في داره.. وفي الدنيا..

حقًا: إنه لم يكن يحزن للموت ولا للفقد، لكنك لا تكاد تتخيل كيف جرى في إثره القدر، كأنما كان طريدًا لانتقام الزمن، فلم يدع محنة متصورة إلا أنزلها به: فقد الجمهور، وفقد المال، وفقد الدار، وفقد الأسرة، وكانت سِنُه تعبر السبعين إلى الثمانين، أي تدلف به نحو العالم الثاني..

* * *

أجل كان في ذلك كله مفخرته الكبرى لما فات من نكبات، ولأسباب أخرى زادت كل الذي فات. لقد كانت وفاة زوجته سهمًا أصمى كبده، فإذا به ليس وحده، وإذا الفاجعة فاجعتان، وإذا الآخرة شر له من الأولى... لقد انتقلت زوجته إلى الدار الباقية، وبقى هو في الدار الفانية.. ولكن بلا دار..

إن الدار الجديدة التي بناها "بمنيل الروضة" في أثناء إجراءات مرسى مزاد داره بجاردن سيتي، كانت قد سجلت باسم زوجته، فلما ماتت عن غير عقب، وكانت من معتوقات الخديو إسماعيل، أبى الملك فؤاد. فطلبت الخاصة الملكية حقها في الميراث عن نصف هذه الدار.. حتى هذه الدار لم تعد له وأصبح شريكه فيها خصمه؟.. هكذا لم يكد يبقى له شيء إلا حُرِمه، ومع ذلك كان في هوة الأسى كما كان في قمة نجاحه، في أقصى النهايتين، ولكن نفسه كانت في غاية توازنها، وبقيت، بل عظمت، رهبته في أعين خصومة في الحزب، وفي الشعب، وفي المحكمة!!

بقى يدافع عن "السياسة" وعن "الكشكول" وعن الأحرار وصحف الأحرار، من كل حزب إلا (حزب الملك فؤاد) ويخطب ضد سعد، والوفد، أو معهما ضد حزب الاتحاد، ويتلقى التكريم من نصرانه وخصمائه، ويدافع عن نفسه وعن الموكلين، في صفاء ذهن لعله لم يبلغ مثلما بلغ حينئذ أصفى صفائه!!

لقد رحل إلى استامبول في سنة ١٩٢٥، ليقيم على ضفاف البوسفور، فلما رشحه الحزب في غيبته، دعوه بالبرق فخف إلى مصر ليكافح وهو ما يزال يقطر دمًا..

يعرف ذلك كله بنو العصر ويضيفون إليه أنه كان طوال حياته يسخر نفسه كمحام، لحزبه كحزب، ولا يسخر حزبيته لخدمة نفسه كمحام، بل كان حزبه يفيد لنفسه من كفاياته واسعة وماله، أما هو فلم يفد لنفسه من الحزب إلا الضني والكفاح. لا رتبة ولا وزارة ولا شهرة ولا مال.. فتلك جميعًا لم تكن عملة تتداولها أنامله.

وكانت الأحداث تجد في طلبه.. فبينما حلت به وبالناس الضائقة المالية العالمية في سنة ١٩٣٠، حتى باع سنداته وماساته، وركب أصغر سيارات "أوستن". إذا به قد تخلى عنه أعظم موكليه تأثيرًا فيه، فانقطع إيراد لم يقل عن ثلاثة آلاف جنيه في العام تدرها عليه أخلاف المحاماة، ويغرقها في مشروعاته الزراعية، فلم يأس على شيء، وقابل هذا الإدبار بالاستكبار...

وتتابعت الأحداث، وكانت الجاذبية التي اختصته بها السماء للمصاعب وللمتاعب ما تزال في ازدياد فقتل أخوه في "منشأة الهلباوي" وهو إلى جواره، ورووا أنه هو الذي كان غرضًا للقاتل.

وتتابعت الفواجع وتحركت جراح نفسه، وشهدت الارستقراطية العليا مشهدًا كله طرافة، عندما رفع خصومه في وجهه أسلحة تطيش لها أحلام البواسل مكنهم منها بإهماله ذهبوا بها إلى قصر الملك...! فواجههم مواجهة رجل تمرس بالآفات، كأنما تصاب به ولا يصاب بها..

وجاءت محن أخرى فالسيل لا يخف... ولا يتوقف، وذلك أن نظارة "الأوقاف الخصوصية" الملكية رفعت دعوى بطلب إقفال نوافذ فتحها الهلباوي على حقول وقف "المانيكلي" على شاطئ النيل. وصدر الحكم بإبصادها!!

وراح يسدها بتخريج من تخرجاته الفقهية!! بالبللور القوي الذي يمنح النور ويمنع الرؤية، ويحتمل احتمال الجدار، فلم تقبل النظارة ذلك النحو من تنفيذ الحكم. وقدم إشكال "لمحكمة السيدة" فترافع عنه فيه كامل البنداري باشا، وترافع عن الخاصة مستشارها أحمد نشأت بك.

وصدر الحكم بأن السد يجب أن يكون من نفس مادة الجدار...

يعرف ذلك كله بنو العصر، ويعرفون أنه اتخذ من نكباته غذاء لكفاياته. وكأنما كان مانعه صواعق تتلاقى فيه غضبات السماء لتزول.

فإذا سيطر اليأس على من حوله لم يعرف سوى الأمل، وعلا على الحادثات بمد زاخر من الإيمان، يسبح به في محيط العذاب، كأنما كانت لديه حاسة أخرى يتطلع منها إلى المجهول، وكان من كثرة ما عالج المخاطر. يتوقع المفاجأة في الساعة الأخيرة.. بل بعد الأوان!

بلى... عرف الهلباوي مد الحياة وجزرها، وعرف أن عليه أن يعمل في مغرب حياته ليعيش، مثلما عمل في مطالع نجمه ليعيش، وكان أمامه بضعة عشر خريفًا ملأى بالقضايا السياسية وغير السياسية، وكأنما تأبى السماء إلا أن يحضر في كل قضايا الحرية، فلا تفوته منها قضية.

أجل: كان هذا المحامي العظيم آلة رصد لتسجيل الاتجاهات الوطنية والاجتماعية في مطالع تاريخنا الحديث، وكانت أحداث حياته تكبر وتعظم لتكون في مستوى هذه الحياة! فتتكسر النصال إذا أصابته، تساعده ظاهرة غريبة، هي أنه لا المرض ولا الخور، ولا الضعف الجثماني،

ولا الضعف النفساني، كانت تصيبه. فبقى صحيح الجسم فيه قوى الشباب حتى عام موته. تكاد تسمو فتوته البدنية والذهنية على الخيال!

لقد أحاطت به الجماهير لتفتك به في المحلة الكبرى لخصومته مع سعد، ومرافعته عن خصوم الوفد، فصاحت وهو يبرح القطار، فليسقط الهلباوي! فسخر من المتظاهرين بقوله: متى ارتفع الهلباوي ليسقط...!! ومشى قُدمًا يخترق صفوفهم، كالسهم في قلوبهم، ففسحوا له مبلسين...!

بل إن الجموع لتحدق به في دار السادة البكرية بالقاهرة سنة ١٩٢٠، فيخرج دون حماية البوليس، على أعين الجماهير وهم مشدوهون!

ومن قبل ذلك بنصف قرن ذهب لاشو يترافع عن "بيسون" كما ذهب يترافع عن "تروبمان" والجند تحرسه من سخط الجماهير...!

رحمه الله: لقد كان يستطيع إتقاء العواصف، إذا مال معها بعض الميل. ولكنها كانت تهب على مبادئه وطباعه، فكان يعترضها، وكثيرًا ما كانت تؤذيه، لكنها لا تطويه. وكان الناس يقولون. إن هذا عيب في الإنسان، ولا يعلمون أن هذا شرف للإنسانية.

ولقد تقع الفاجعة فتساوي في الحساب مائة ألف، أو مئات الألوف، أو تكوين فقد بنت أو زوج أو صديق عظيم، فتسمع من أعماقه، وهو يحاول الإخفاء جاهدًا، تنهدًا خفيفًا.. خافيًا. كأنه صوت ريح يعصف وراء جدر هائلة، وتراه أحيانًا يرسل نظرات كأنها شرر، ويدفع صدره إلى الأمام ويرفع رأسه إلى السماء... وكأنك أمام هذا الرجل الضخم، بإزاء تمثال روماني ضخم، يجيش وينبض! فتعجب لهذا الشيخ الذي هدم السنين ولم ينهدم، يبدو لك منتصرًا حتى إذا انهزم. وتجد في الرجال، ما تجده في الأمثال، فتحاول أن تقول له مقالة (كليبر) لقائده الأكبر (إنك كبير كالدنيا) أو مقالة قيصر الروسيا له (إنك رجل قد قدرته السماء) لكنك كجمهور "تالما" الذي مثل في "تلست" وفي البهو ملوك، وفي المقاصير قيصران، تسكت مأخوذًا بك من عجيب ما ترى وتسمع، وتفرح نفسك لأن هذا الرجل مصري.. ولأن فرصته أتيحت لك.

والذين قاربوا الهلباوي في تلك الأيام النحسات يدركون كيف كانت تتهاوى على رأسه الكوارث، كما تتهاوى الكواكب، ومع ذلك يترافع مرافعاته التي تكاد ترددها حجارة القاعات الكبرى لمحاكم الجنايات.

* * *

في سنة ١٩٢٦ كان الهلباوي عضوًا في مؤتمر الأحزاب برياسة سعد، فتبادلا في جلسة المؤتمر كلمات ذكرتهما بماضيهما بعد ما أنساهما الخلاف أن يذكراه. صاح في سعد وهو يناقشه "أنت تحجني برياستك لا بمنطقك" فتبسم سعد وسكت.. وتوثقت عرى الائتلاف، واستقال العمد استقالتهم المشهورة فحوكموا، وترافع الهلباوي في قضيتهم.

ورشحه الائتلاف نائبًا عن دائرة نكلا بإمبابة، ولم يدخر سعد وسعه في تزكيته، ونجح الهلباوي كعادته في كل نجاح أحرزه بالجهد والكدح واللغوب.

ومات سعد، وأخفقت مفاوضات ثروت تشمبرلن، وتصدع الائتلاف وتولى الأحرار الدستوريون الوزارة في سنة ١٩٢٨، وحل مجلس النواب، ودارت الأيام الأيام دورتها واستقالت وزارة الأحرار، وولى الحكم عدلي باشا أشهرًا جرت بعدها الانتخابات وظفر الوفد بالأغلبية وعاد إلى الحكم.

في ذلك العهد ترافع الهلباوي مرافعة عظيمة عن الفتاة إ. أ. ضد الضابط إ. ن. عندما قذفته بماء النار، إذ لم يف لها بوعده...! كما ترافع في قضية عبد الله باشا لملوم.. ضد الأستاذ هـ.. إذ قدم الباشا لمحكمة الجنح بتهمة التحريض على الاعتداء على الأستاذ من جراء نزاعاتها السياسية.

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٩ شرع يملي مذكراته على كاتب كبير من كتابنا المعاصرين[١٣].

وأجريت – في وزارة عدلي – انتخابات لمجلس الشيوخ دخلها الهلباوي مرشحًا عن حزب الأحرار فلم ينجح في الانتخابات، بل لم ينل عشر الأصوات! فلم يكره الشعب، وظل يقول إن الانتخابات مدرسة يعلم الشعب فيها معلميه! أما الخذلان ومرارته، والكفاح وحرارته، فكانت أمورًا ركبت في بنيانه يسيغها إذا تجرعها.

وفي غداة ظهور النتيجة وقع عقدًا باسم الفريق أحمد زكي باشا "بقبرص" كانت أتعابه منه معوضة نفقات المعركة الانتخابية جميعًا..!

---

(١٣) الأستاذ أحمد الصاوي محمد.

وفي سنة ١٩٣٠ تولى صدقي باشا الحكم في شبه ائتلاف مع الأحرار، لكنه لم يكد يسلخ أشهرًا حتى تجهم لهم وتجهموا له، فأنشأ حزب الشعب وأبدل الدستور وأعلن الوفد والأحرار حربًا ضروسًا على النظام الجديد. والحرب يومئذ عند الأحرار، هي لسان الهلباوي، وقلم الدكتور محمد حسين هيكل.

واعتزم الزعماء السفر إلى طنطا فقاومهم البوليس بمحطة مصر، وكان الشيخ الذي ناهز الثمانين في طليعة المهاجمين لصفوف الجند، فأصيب "النحاس باشا" و "محمد محمود باشا" وأصيب "الهلباوي" في ذراعه إصابة أقعدته في سريره.

وإنه لفي فراشه، إذ قدم "النحاس باشا" يعوده، فاحتفت به فتيات الدار في شبه مظاهرة حتى دخل عليه، فداعب المريض زائره بقوله: "حتى البنات في بيت الهلباوي يتظاهرن لك!" وتضاحك الحضور.

وفي نفس العام دار الزمن دورته، فكان شاعر النيل "حافظ إبراهيم" – الذي خلع عليه لقب جلاد دنشواي – لا يكاد يقضي يومًا من أيامه الباقية بعد إحالته إلى المعاش في سنة ١٩٣٢ إلا في دار الهلباوي، أو دار محمد محمود. يسمع الناس شعره الجديد في الإنجليز:

وكما كان شاعر النيل لا يكاد يبرح داره كانت أبهج ليالي المرحوم السفير "فؤاد باشا سليم" ابن "لطيف باشا سليم" – قائد ثورة الضباط علي نوبار – قسمة بين دار الهلباوي ودار "عزيز عزت باشا" الذي صار وصيًا على العرش.

قعدت الحكومة للأحرار كل مرصد، وقدم "محمد محمود باشا" إلى محكمة الجنايات من أجل خطبة خطبها فحضر معه الهلباوي، وظلت القضية تؤجل حتى شملها عفو عام.

وفي نفس العهد ترافع عن الأستاذ "عصام الدين حفني ناصف" أمام محكمة جنايات الإسكندرية في قضية اتهامه بالترويج للمبادئ الشيوعية.

وقدمت النيابة إلى محكمة جنايات أسيوط "م. باشا" من الأحرار الدستوريين القدماء، وكانت قضية الحزب وكان ميدان المعركة في المحكمة، فسافر إليها في مارس سنة ١٩٣١ حيث بقى أسبوعًا يسمع الشهود والنيابة ويترافع، بينما يعني به في مبيته أربعة باشوات!

وما أسعدنا إذ سمعنا يومئذ صيحاته باسم العدالة التي لا تسبغ التفريق بين فريق وفريق، فتقسو النيابة على منهم وتعفو عن متهم!

هنالك سجل على الشاهد الإنجليزي هذا التمزيق لأوصال العدالة في انقلاب صدقي باشا الذي حمل الإنجليز تبعاته، وسما درجات في البلاغة وهو يصف "سعادة البك"! – عضو النيابة – يتهادى في موكبه في دياجير الظلام، وعلى رغم أنف المتهم، يبحث عن... عن دليل نفي للمتهم! وهو لا يبتغي وجه الله باستجماع دليل ضد نفسه وإنما يبتغي الفضيحة لكرام الأسر.

وفي العام نفسه وكل في قضية إبراهيم بك راتب ضد زوجته النبيلة ماهوش عزيزة فبدل الموقف الذي سيطر اليأس عليه موقفًا كان النجاح مؤكدًا له، لولا ما سبق من إقرارات واعترافات.

قضى الهلباوي في دراسة هذه القضية أشهرًا طوالاً، درس فيها حسابات بضعة عشر عامًا لدائرة ضخمة، وأدلى بمرافعة كبيرة، وتقدم بمذكرة بارعة جعلت من ضعف الموكل قوة ليست إلا فضلاً من قوى محاميه.

وفي هذه الآونة تزوج من سيدة تركية في نضارة الشباب، فلما جاء أجلها في سنة ١٩٣٧ كان في الثمانين، ومع ذلك لم تنقض أسابيع حتى تزوج من تركية أخرى، تصغر الأولى، ليموت عنها بعد ثلاث سنين وهو في الثالثة والثمانين.

في هذه الفترة من حياته وقف وقفيته فكان لخدمة نصيب، كما كان لابنه وبنته نصيب، وكان للجمعية الخيرية الإسلامية أكبر الأنصباء، إذ تئول إليها كل الأموال التي كان يملكها في أخريات أيامه، وهي ستمائة وعشرون فدانًا.

أما نقابة المحامين فاختصت بأربعين فدانًا..! هي أول وقف وآخر وقف عليها حتى اليوم لا عجب إذ يصدر لها من أول نقبائها.

قال له محام شاب عند تحرير الوقفية "ألا تكون هذه الأربعون فدانًا وقفًا على شباب المحامين...!"

فأجاب شيخ المحامين "... بل أجدر به شيوخهم!"

وتصالح الرأيان على تركه للمحامين عمومًا ممثلين في نقابتهم

هكذا استطاع الشيخ المعمر أن ينشئ من جديد ويعمر! ويحيل الفشل إلى شجاعة، كأنما هو الذي عناه "كبلنج" في أبيات قصيدة.

"إذا كنت تستطيع أن تحتفظ باتزانك حينما يفقد الناس من حولك اتزانهم.

"وإذا كنت تثق بنفسك حينما يشك الناس كلهم فيك..

... وإذا كنت تلاقي الانتصار كما تلاقي الانكسار..... وإذا كانت تري أشياءك التي وهبتها حياتك قد تحطمت، فتنحني لتبنيها من جديد. بأدوات واهنة.

... فإن لك الأرض، وكل ما عليها

بل، وهذا أعظم، إنك رجل...."

* * *

قبض على "محمود الأتربي باشا" عضو الوفد "ومحمود عبد النبي بك" عضو مجلس الشيوخ من بعد، لتحقيق سياسي، وعلمت العاصمة بالخبر في الهزيع الأول من الليل، فنهض الشيخ إلى سيارته ومعه الغرابلي باشا "نقيب المحامين" إلى ميت غمر ليحضر التحقيق ويعود في منتصف الليل....!

ووقعت وقائع القضية الشهيرة بقضية الخطابات المزورة، إذ زور فتية أوراقًا تدل على تلاعب الحكومة في الانتخابات ونشر الدكتور "عزيز ميرهم" عضو مجلس الشيوخ بلاغًا كان قدم للنيابة قدمته للنيابة – هو – إلى محكمة الجنايات، فتقدم شيخ المحامين كبار الوفديين في الدفاع وكشف تحقيق المحكمة استار الأمور، فظهر أن المزورين من معسكر الحكومة للإيقاع بالوفديين، وسقط في أيديهم، وكانت قضية العهد، بما أثارت من شئون، حتى لتغلق الأبواب، والنوافذ، وتستهدف المحكمة الشهود، وتحقق، وترفع الدعوى بنفسها!! ولا تعفي النيابة من تعليقاتها.

وقدم الأستاذ "حسن النحاس" إلى محكمة جنايات مصر، وكان سعديًا، لمنشور اعتبرته النيابة طعنًا في نظام الحكم. فأدلى الهلباوي بدلوه وقدم – للزميل – المتهم خدماته أمام محكمة النقض.

ثم جاءت قضية كبرى، كمثل قضية الخطابات المزورة، إذ اتهم عمال العنابر" بوضع قنابل في المباني العامة واتهم الدكتور "نجيب اسكندر" عضو الوفد بالتحريض، فتراجع الهلباوي عنه – وكان محاميًا ضده من قبل في قضية ذات بال – وانجلت القضية عن براءته وآخرين.

في إبان نظر القضية انسحب الأستاذ مكرم عبيد باشا، وطائفة من المحامين لخلاف مع رئيس الجلسة، فتقدموا لمحكمة النقض، منعقدة بهيئة مجلس تأديب، وتقدم الهلباوي للمرافعة عن مكرم وزملائه.

في تلك الجلسات التأديبية كنت ترى عبد العزيز فهمي باشا – ثاني النقباء – رئيسًا للمحكمة العليا. وتسمع الهلباوي بك أول النقباء، ومرقص فهمي بك بطل هذه الجلسات، وإلى جوارهما صبري أبو علم باشا ومحمد يوسف بك تلميذ سعد باشا في مكتبه ونقيب المحامين فيما بعد ومحمود بسيوني بك، نقيب ذلك العام، يدافعون عن نقيب آخر! وكأنما كانت المحاماة تحيى عيدها الذهبي [١٤] بمناسبة الدفاع عن نقيب آخر هو مكرم عبيد.

وفي نفس العهد ترافع عن الأستاذ محمود سليمان غنام إذ قدم للمحاكمة التأديبية لمقال كتبه في لغة النائب العمومي، وتقعر منشوراته، وتحرج وكلائه في فهمها.. وكم كان في التحقيق من مضحكات! فلقد دعي للتحقيق معه فوجد على مكتب المحقق كتابًا، وإذا الكتاب ليس قانونًا، ولكنه كان قاموسًا لغويًا لفك طلاسم منشورات النائب العمومي! فأثبت المتهم في محضر التحقيق هذه الواقعة ضد المحقق وضد رئيس المحقق.

كما ترافع من قبل عن الأستاذ علي الحلواني النائب الوفدي السابق في جنحة اعتداء على المحكمة في أثناء المرافعة.

---

(١٤) كانت الجلسة سرية إلا عن المحامين وعلق عبد العزيز باشا على المذكرات التي قدموها بأنه لا يجد فيها جديدًا حتى جاء إلى مذكرة مرقص فهمي وقال: وهذا أيضًا مثل ما ينشر في الصحف فجلس مرقص بك بكى، وانزعج الرئيس وانطلق يقول كلامًا ويكرر (لقد مررت بدارك أمس وانتظرناك طويلاً.. حتى تعود من مشوارك اليومي) وأنفذ الموقف مكرم باشا بطلب رفع.. زر عبد العزيز باشا مرقص بك في المساء. وانتهى حديث المسألة. أما زيارات عبد العزيز باشا للهلباوي فكانت دائمة وكنت أحرص على مصاحبة هلباوي بك إذا زروه أو زر لطفي السيد.

وإنه ليترافع يومًا أمام محكمة الجنايات في إبان الحرب الكبرى السابقة مع المرحوم حسين بك هلال وكان عضوًا في الجمعية التشريعية ومن كبار الملاك عن محمود سعيد بك من مستخدمي الخاصة السلطانية إذ قال رئيس النيابة لحسين بك، مهددًا أو منددًا.. "إنك تسيء إلى مقام عظمة السلطان..." وأربد الجو فصاح الهلباوي في وجه رئيس النيابة بصوته الجهوري: "لو علم الذين لا يستطيعون أن يصلوا إلى عتبات السلطان، أن حسين هلال صديق شخصي لعظمة السلطان لوفروا على أنفسهم هذه الوقيعة!".

* * *

في هذه الموقف الخالدة في تاريخ المحاماة كان شيخ المحامين يضرب المثل الأعلى للمحامين على أن المحاماة ميدان المؤاخاة الكريم، وأنه إذا لم يمنع الخلاف السياسي من أجل "دريفوس" النقيب "بلوبيه" – أن يدافع عن زملائه في المحاماة ضد زملائه في الرأي... فإنه لم يمنع الهلباوي أن يترافع عن "مكرم عبيد" و "محمود سليمان غنام" و "علي الحلواني" بل لم يمنعه أن يترافع عن الأستاذ "ح... ح...." في مجلس التأديب، مع أنه كان نائبًا عن حزب الشعب والهلباوي لم يكره في حياته حزبًا قدر ما كره ذلك الحزب الذي ألفه صدقي باشا.

لقد شهدت محكمة الجنايات أروع كفاح عن الحريات في التاريخ القضائي لمصر الحديثة، كما شهدت آيات الزمالة الكبرى من دفاع "مكرم عبيد" عن "مصطفى النحاس" في سنة ١٩٢٩ إلى دموع "مصطفى النحاس" من أجل "أحمد ماهر" سنة ١٩٢٥! مثلما بكى "فردريك لانتيه" في "قضية النياشين" من أجل زميله رئيس الجمهورية "جبل جريفي".

لقد قضى الهلباوي في المحاماة خمسة وخمسين عامًا، تخللتها مذابح التناحر الحزبي في الأمة وفي المحكمة فلم يخاصم محاميًا، بل لم يصب محام بسوء إلا أخذ بيده في المحكمة أو في مجلس التأديب، أو في بحر الحياة.

إن من وراء القاعة الكبرى لمحكمة جنايات مصر قاعة أخرى ليست أقل عظمة، هي أكبر قاعات المحكمة، وهي أكبر ندى في تاريخ مصر الحديث لأبطال الحرية وسادات البلاغة وعلماء القانون: نعني بها قاعة المحامين.

كان الهلباوي يدخل قاعة المحامين تحيط به هالة المجد العظيم من أقطاب الصناعة ومن النجوم التي سيجعل منها الرداء، كواكب الغد، في المحكمة، أو مجلس الوزراء أو مجلس النواب، ناسين خلافات الأحزاب، متلفين حول أمهم الكبرى "المحاماة" وهي أسمى المهن في هذا الوطن، لأنها الحقل الذي تنمو فيه كفاياته، ولأنها الدرع الواقية لحقوقه وحرياته.

في ذلك العهد ترافع الهلباوي في قضية الأزهر، وما أدراك ما قضية الأزهر!! العلماء الأعلام، أعضاء "هيئة كبار العلماء" و "مشايخ المعاهد" فيما بعد، كانوا هم العجزة، الجهلة تفصلهم حكومة ذلك الزمان لجهلهم وعجزهم إرضاءً للملك فؤاد!

تحركت في المحامي الشيخ ذكريات نشأته، فطوى السنين القهقري، وعاش في جو موكليه كما يعيش بين أهله وذويه.. وابتسم الزمان، وأعيد العلماء، فدخل إدارة الأزهر في صبيحة يوم من أيام سنة ١٩٣٥، ومن ورائه المرحوم "الزنكلوني" ثم "محمود شلتوت – شيخ الأزهر فيما بعد –". و "دراز" و "عبد الجليل عيسى" و "فكري يسين"، و "حامد محيسن". دخلوا الأزهر على شيخ الأزهر، دخول الفاتحين في موكب الظفر.

وفي ليلة من الليالي، دعاه الأمير محمد علي، لينهي إليه أنباء قضية فذة! رفعت عليه – بإيعاز من الملك فؤاد – وقُضي فيها بعزله من النظر على أوقاف والداته أم المحسنين! لتؤل إلى نظارة الملك.

كان الأمير والهلباوي صديقين قديمين. يزور جاره بالمنيل بين الفينة والفينة، فلجأ الأمير إلى صديقه القديم، ليقف في وجه هذه الدعوى.

وكان الأمير معرضًا لكل شيء، فبذل الهلباوي لأجله كل شيء.. كانت القضية قضيته لا قضية الأمير، ومع أنه لم يكن مقيدًا في جدول المحامين الشرعيين، فقد سمعه القضاة!

وكسب الأمير، بعد مجهود كبير [١٥].

---

(١٥) ترافع الهلباوي وحده في القضية وإن كان اشترك مع الهلباوي في تحرير المذكرة والحضور الشيخان على عبد الرازق باشا ومحمود شلتوت وكانا قد قيدًا محاميين شرعيين بعد فصلهما وأعيد بعد ذلك الشيخ محمود شلتوت ليصير بكفاياته شيخ الأزهر وبهذا جمع الهلباوي في القضية خصومًا ثلاثة للملك فؤاد يترافعون عن خصم سيكون وصيًا على العرش بعده.

وقدمت "السياسة" إلى محكمة الجنايات إذ نشرت تعليقات جارحة ضد المرحوم المستشار ع. بك س. حينما أعلن انضواؤه تحت لواء حزب سياسي، فترافع الهلباوي "عن السياسة" مرافعة عجيبة ضد صديق قديم له، فقال فيما قال: "أنت تنضوي تحت اللواء؟ أنت تنضوي؟ تنضوي! تنزوي!!

يا حضرات المستشارين، قولوا للمستشار إن المستشار لا ينضوي ولا ينزوي أيًا كان المكان الذي يريد أن ينزوي فيه...".

وفي سنة ١٩٣٤ ترافع عن صحيفة "كوكب الشرق" وكانت صحيفة للوفد، كما ترافع عن "السياسة" من أجل مقالات ضد التبشير.

وجاءت إليه سيدة كريمة تسعى، وكأنها تجر خطاها من الأسى، أخوها رئيس عظيم بين عظماء رؤساء الوزارات، كانت أمًا لزهرة يانعة من زهرات الأرستقراطية العليا، هي السيدة... ف. ر. قتلها مطلقها في المستشفى خشية أن تتزوج من سواه.

ترافع الهلباوي عن أم القتيل، وعن حقوق المرأة التي كرس لها "الاتحاد النسائي" نشاطه بزعامة هدى شعراوي، وكان الجمال قد استولى على أكثر المقاعد ليسمعه، فأسمعه روائعه، وأمتعه، وأمتع الناس معه،... وإن كان قد عرف من بعد جحود الموكلين الأرستقراطيين عند الحساب في دفع الأتعاب...

كان شيخ المحامين، فكان أقدمهم علمًا بأن توكيلاتهم لا تولد إلا في المحن، وكان الموكلين يدفعون الأتعاب – كالجزية – عن يد وهم صاغرون! فإذا ظفروا بغاياتهم، قطعوا ما يصل الماضي بالحاضر. وأغرقوا آلاء المحاماة فيما يغرقون عن عمد من ذكريات آلامهم، ومن ثمة يصدف بعض البررة عن المحامين بعد الانتهاء من عملهم، فيستوي البررة في نكرانهم، بالكفرة في كفرانهم، وإن تنوعت الأسباب.

لقد طلبت "ماري هرمان" إلى وكلائها، بعد أن أنفذ "مارشال هول" رأسها من المشنقة حسابًا عما أنفقوه، فقدموا لوكيلها كشف حساب هذا نصه:

"يا سيدي لقد أنقذنا موكلتكم من المشنقة، إمضاء: أرثر نيوتون".

لكن الخير والشر والشر يتجاوران في المحاماة لأنها مرآة الحياة.

كان إلى جوار "ماري هرمان" في حياة "مارشال هول" ذلك المتهم الذي انطبق حذاؤه على الأثر الموجود بمحل الحادث، لكن القرائن تضافرت على براءته، وقامت شبهات قوية ضد أخيه، فطلب المتهم إلى "مارشال هول" أن يقرر أنه (المتهم) هو الذي ارتكب الحادثة إن كان ذلك ينفع الآخرين.

ولما حكم عليه بالسجن قال: "إنه رجل متزوج"!

فلقد كان واقع الأمر، أن أخاه المتزوج استعار حذاءه ليلة ارتكب الحادث.

فأي معرض للألم وللأمل هذه المحاماة! يشهد فيها المحامي مأساة الوجود البشري يمثلها موكله وخصومه، في عراء تام تتجرد فيه الإنسانية من زيوف الأغطية والأستار والاستعلاء والاستكبار.

* * *

أخذت الريح تأتي بما يشتهي السُفِن، وأحس بثغر الحياة يبتسم. فرشف الشيخ رضاب الحياة، وعادت الليالي البهيجة، بعد انقطاع بضعة عشر عامًا، وتكاثرت الدعوات: تلك لأمير بعد أمير، أو أميرة بعد أميرة، وهذه لبنت الصدر الأعظم، وهذه لوزير سابق أو لاحق، أو سفير أو وزير مفوض لدى مصر أو لشيخ الإسلام – الذي ترافع ضده منذ أعوام – وهذه للمدير الكندي "لشركة سن لايف" أو للسير "كين لويد" أو لقنصل الصين، أو لغيرهم.

وبينما تتلألأ في حديقة داره ثريات الأضواء، احتفالاً بمؤلف القانون الدولي العام، وكاتب الحزب الوطني الذي ظالما كتب ضده "الأستاذ أحمد وفيق". إذا بالكرائم في الحديقة الكبيرة يجلسن إلى جوار الورود، حاليات النحور، كالبدور.

وبينما تسمع مقرئي القرآن عنده، أو تجد أعضاء هيئة كبار العلماء، إذا بك تجد رجال الفن الغنائي في داره. وفي سنة ١٩٢٩ تجد عنده إسماعيل صدقي، وفي سنة ١٩٣٨ تجد علي ماهر. وفي سنة ١٩٣١ تجد مصطفى النحاس، ودائمًا تجد محمود وكلهم متخاصمون إلا معه.

وبينما تجد نائبًا فرنسيًا من باريس، ترى في الغداة الزعيم الثعالبي الذي نفته فرنسا من تونس! وبينما تجد عازفات الكمان ولاعبات البيان إذا بك تجد الفقيه عبد الرحمن سيد أحمد باشا. وبينما تجد الفيلسوف المصري – لطفي السيد باشا – إذا بك تجد ملكة الجمال التركية: كريمان خالص!...

كان كالدنيا فيه من كل شيء، مع الترتيب لا الفوضى، ومع التوفيق الأنيق.

وكان يريده يحمل هذا الطابع: فرسالة من محامية فرنسية في باريس أو من معارفه بإنجلترا وفرنسا أو من موكلته – مدام فضلى – في اليابان – أو من أصدقائه بالشام أو الهند أو توصية من قصور الملوك العرب بقضايا الأمراء العرب، إلى جوار رسائل موكليه، ووكلاء زراعاته، وكبار الكتاب الأدباء والساسة! كأنما كان سلطة من السلطات في البلاد!..

يدير الجمعية الخيرية ورأس مالها أكثر من مليون ويترافع متبرعًا عن قضاياها ويتحدث في شئونها التعليمية، والزراعية والصحية، وبعثاتها التعليمية، ويدير دائرة هدى شعراوي ورأس مالها أكثر من مليون بل يبعث بعثات على حسابها إلى الخارج! ويعول عليه الرجال في أكثر من حزب. وتستفتيه جهات شتى. وتسأله كل الصحف، وترسمه في كل مناسبة صحف مصرية وصحف أجنبية.

هو في الصباح في المحكمة، أو الوزارات يسعى للناس، أو في النقابة أو الحزب أو الجمعية، أو دائرة من الدوائر، وهو في الغداء داع أو مدعو، وفي العشاء داع أو مدعو. وهو بعد الظهر يلقى موكليه وزواره، والمحامين من كل أرجاء البلاد، ويحضر جلسات المجلس التشريعي أو الحزب، ليس لديه إلا ربع اليوم ليرتاح أو لينام أو يسهر مع السمار في داره.

كانت حياة حافلة بالحوادث وبالأحداث أجهدت من براقيها.. فكم جهد صاحبها... كان من تعبيراته أن الحياة لا تقاس بالطول.. وأنها تقاس بالعرض؛ وما كان أعرض ما حيى! وأعظم ما سعد وأفدح ما شقى...!

وكانت الدار كأكبر البيوت الأرستقراطية في خدمتها دائمًا سيارتان.. وفي حديقتها جنانان!.. أما الآنية فمن "النمسا" و "فرنسا" والأثاث من معارض "باريس" و "مبلي"... تناهت إليها شتى مظاهر المال والجمال، والأنس والبهجة!.. ولم يكن في البيت ديمقراطي إلا صاحب البيت، إذا لمح بادرة من بوادر الأرستقراطية عاجلها بنكاته وعالجها بضحكاته.

ولما وقعت وقائع قضية نزاهة الحكم وقدم "حفني باشا محمود" مدير صحيفة السياسة لمحكمة الجنايات بتهمة سب الوزراء، تولى الهلباوي الدفاع فيها مع بضعة عشر محاميًان ويومئذ سمعت القاعة الكبرى في محكمة جنايات مصر آخر كلمة عظيمة للنقيب العظيم وإن كان قد ظل يترافع.

في هذه السنوات العشر من تاريخ مصر سنة ١٩٢٨-١٩٣٧، كانت المحكمة أبرز ميادين المعارك، وكانت المحاماة هي الجندي المحارب وستبقى جهودها في تلك الأيام مفخرة للأمة.

كان المحامون يحاربون حربًا حقيقية بأنفسهم وأجسامهم! جماعات وأفرادًا، ويرهقون القضاة، فيخر المستشارون (رئيس الجلسة محمد نور بك) مرضى، ويخرج المحامون (مكرم عبيد) متهمين... ومع ذلك لم تنحن لهم هامة. بل زادوا وطنهم وصناعتهم عزة وكرامة.

وكان شيخ المحامين يتقدم المحامين، تتراءى في كفاحه تلك الظاهرة التي طالما تراءت في معارك القادة. فيوجد في كل مكان في وقت واحد! فتراه الأمة مع الوفديين والمحامين الوفديين ومع الصحف الوفدية، ومع الأمير محمد علي، ومع شيوخ الأزهر، كل أولئك وهو إلى جوار الدستوريين وجريدة السياسة والدكتور هيكل، وهي مظاهر ترجع إلى حقيقة واحدة، هي أن الرجل كان أمل أمته في حربها ضد القيد والظلم في كل مكان.

وفي سنة ١٩٣٦ توفي الملك فؤاد، وتقلد خصمه الأمير "محمد علي" رياسة مجلس الوصاية وعين الهلباوي عضوًا في مجلس الشيوخ.

وفي ديسمبر سنة ١٩٣٧ تولى الحكم "محمد محمود باشا" رئيس حزب الأحرار الدستوريين وعُين الهلباوي نائبًا لرئيس الحزب. وهكذا لم ينجح كرجل سياسي في أن يرأس حتى حزبه! بل لعله لم يصل إلى مركز نائب رئيس إلا بالسن. أو لأنه لم يعين في الوزارة.

وكان عضوًا بالمجلس التشريعي الأعلى فلم ينل رتبة...!

وكانت انتخابات النقابة لسنة ١٩٣٨ آخر انتخابات تجري في حياته فرأى المحامون بإلهام عجيب، أن يحيوه في آخر فرصة تتاح لهم في حياة شيخهم، فانتخبوه نقيبًا لذلك العام.

كأنما شاءت المحاماة أن تكرمه بأسمى مراكزها في أول حياتها، وأن تكرمه بذلك المركز الأسمى في آخر حياته.

وفي ختام ١٩٤٠ بلغ أواخر الثالثة والثمانين، وكانت عظامه تبدو من هزاله، لكنه كان يحضر مع أحمد ماهر باشا زعيم السعديين ضد مصطفى النحاس باشا في قضية العهد – "قضية البنك التجاري". ويستحث مدير دار الكتب، الدكتور منصور فهمي باشا، لطبع مذكراته، فجمع بعضها في المطبعة ولكن لم يطبع، ومع ذلك لم يكف عن السر الأسبوعي إلى مزارعه، حتى صعدت روحه إلى بارئها وهو نائم غداة عودته من سفر.

فكتب في غداة وفاته زميل [١٦] لم يكن في يوم من الأيام من حزبه. شكر له موقفه في الدفاع عن الصحافة وعنه وعن طه حسين وهيكل وحفني محمود، ثم قال:

"أيها النقيب الراحل: دعنى ألتمس لك رحمة الله وغفرانه – لقد مضيت عن الحياة بعد أن أخطأت. وبعد أن أصبت، ولقد لقيت من حياتك عنتًا. وظفرت من قومك بالتقدير، وظفرت من قومك بالحرب واقتعد كرسي الوزارة من حزبك من اقتعدها وقيل أين الهلباوي فقير رجل أسن فما يقوى على جليل الأمور..

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة في دارنا. تذكر بالمحامي الشهم والنقيب الأول، والمترافع الفذ. وأما المحاماة في الشرق فلن يفتح لها كتاب، إلا كتب صفحة باهرة من صفحاته...".

(١٦) الأستاذ عبده حسن الزيات في كتابه "من يوميات محام".

فُتحت الجلسة

لقد شهدنا الملعب واللاعب. والميدان والمحارب، أترانا نستطيع أن نصوره لمن لم يره[١٧].؟

إن من يسمع المحامي العظيم في المحكمة لا يسمع كلام الناس عنه. وليس راءٍ كمن سمع.

---

(١٧) عمل المؤلف محاميًا بمكتب الهلباوي بك عشر سنين من أواخر سنة ١٩٢٨ حتى أواخر سنة ١٩٣٧ عندما عين وكيلاً للنائب العام وتدرج في الوظائف القضائية حتى رأس هيئة قضايا الدولة منذ مارس سنة ١٩٥٦ إلى أبريل سنة ١٩٦٨. ومن حق النقيب الأول علينا في هذا المقام أن أشيد بفضله عليّ. فالسنوات العشر المشار إليها في الكتاب الحالي وتدخل تحت عنوان (الخريف العاصف) قد قضيتها في جوار، وكانت بالنسبة لي سنوات "تحقيق الذات". ولا أحسبني نعمت بعدها بمثل ما مُنعت به في إبانها. فمن بعدها تغير الزمان والمكان والأشخاص. في وظائف لها مذاق خاص، في دولة حملت هموم حروب تدور رحاها على أرضها بين دول العالم أو بينها وبين إسرائيل، وفي خواتيم نظام ملكي يريد أن ينقض وبواكير نظام جمهوري يريد أن يرفع بنيانه على أساس سيادة القانون.

وسيظهر في الفصلين التاليين بعض بيان عن هذا العهد.

لقد كان الانتساب إلى مكتب النقيب الأول درجة للمنتسب. يهيؤها له اسم الهلباوي وأسماء من عملوا معه، وكنت آخرهم. وهنالك اتصلت أسبابي بكثير من الكبراء في الدولة والمجتمع العلمي كانوا لي أضواءً على الطريق.

وهنالك أدركت أن من أسباب امتياز الهلباوي وسعد زغلول ومحمد عبده وعبد العزيز فهمي واللقاني – وله عند سعد مكانة عالية_ وغيرهم تبحرهم في الدراسات الشرعية، فأخذت نفسي بها وظهرت آثارها فيما بقى من أيام الحياة.

وهنالك كانت قضايا الكبرى في العصر، سواء للأفراد أو الجماعات، هي الغذاء اليومي في المكتب. فأصبحت القضايا الكبرى على مستوى الدول مألفًا لي. وحاولت فيما بعد أن أنقل عن الهلباوي إلى جماعة من رجال القانون: أن لرجال القانون من "سيادة القانون واستقلال القضاء" درجةً في الناس. ومن حقها عليهم أن يأخذوها بقوة واستقلال وإحساس وطني، وأن الجزء على النهوض بها هو فائدة الأداء ذاته، في نماء الذات وطورها أو ضمور الملكات وتدهورها. وقد ظهرت الطبعة الأولى من الفصل الحالي في سنة ١٩٤٦ بعد انتقال إلى هيئة قضايا الدولة. ومعها الفصلان الرابع والخامس، أما الفصل الثاني فظهر في السبعينات والثالث يظهر في الطبعة الحالية.

فهو في ساعة "العمل" يعمل. ويمثل، إشاراته فصيحة كعباراته، يستعين بجوارحه جميعًا ليحدث في دقائق معدودة، آثارًا غير محدودة، ويظفر في زمان قليل بغرض جليل، لفرد أو لجماعة أو لأمة. ترهقه التبعات، ويعصف بطمأنينته القلق على من يمثلهم مما طوى القدر، وإحساسه أن الحق الذي يجازف به ليس له، وإنما هو وديعة أودعها الناس بين يديه. وأن من مجده ووجوده، رهن بالأحكام التي تصرف بها الأقدار مصاير المغامرات الكبرى المسماة بالقضايا. وهيهات أن يرسم القلم كل أولئك..

كان الهلباوي يجلس ساكن النفس إذ يدرس قضاياه، فإذا أحس الظلم أسلم عواطفه إلى المظلوم ولو كان خصمه! ولذلك كان يرقى إلى مستواه إذا اقتنع. فإذا لم يقتنع، قنع بعرض أوجه الضعف في مركز الخصم، وهنالك تتحالف براعة العرض، ودقة الأداء، وإن خلاء المكان من عباراته التي تنبض فيها الحياة.

فإذ تكلم وهو مقتنع بقضية موكله، كان هو الذي يتكلم لا موكله، فلقد كان يكره أن يتقيد بأي قيد..

وكان استقلاله عن موكليه سر قوته عند موكليه أو سامعيه، كأنما كان يسبق الموكلين إلى أهدافهم، إذ يتخلص من أثقالهم، فيطمئن القضاة إلى أنه ليس صدى لأصوات المتقاضين، وإنما هو سفير العدالة إليهم، وسفيرهم إلى العدالة! أو وكيل عن الحق، لا عن صاحب الحق..!

ولقد ظهرنا من قبل على أمثال هذا الاستقلال في قضية "الأمير سيف الدين" وقضية "المنشاوي باشا" وقضية "دنشواي" وقضية "الورداني" وقضية "مقتل السردار" وغيرها من القضايا.

جلس في أواخر شيخوخته، يدرس قضية السيدة ص. ز. عندما طلبت الحجر على أبيها في أواخر شيخوخته، فلم يقتنع بعدالتها فقال: "إن من سوء حظها أنها وكلتني".

فأجابه محدثه: "بل من حسن حظها". قال كيف! قال "لأنها ضمنت ألا تكون عليها إن لم تكن لها..".

وإنه ليترافع يومًا عن "م." ممثل كوميدي كبير من عائلة كبيرة في قضية مخدرات، في فصل الإجازات، فإذا بقاض منتدب، يمت إلى المتهم بنسب فلما تودى على القضية علت قسمات وجه القاضي علامات رغبته في تأجيلها، لكن الممثل الكبير انطلق في حركاته المسرحية. يستجير بقاضيه ويستعيذ بمحاميه، ألا يتأخر الفصل في القضية ساعة من نهار...!

وكان المتهم متلبسًا، بل معترفًا، ومن مصلحته أن يطول الحبس الاحتياطي!

فتلفت الهلباوي يسأل مساعده عن سر تلهف المتهم، وتنصل القاضي، فلم يكد يدرك السر حتى طلب – هو – التأجيل ليستعد في القضية...

وخاب أمل المتهم في تلك الجلسة. ولكنه ظفر بغاية ما يتمناه وهو الحد الأدنى من العقوبة في الجلسة التالية... وكان قد استوفاه في حبسه!

وكان في مقدور الطارق أن يستأذن عليه، وهو يحضر قضاياه، فيحدثه ما شاء ويعاود قراءاته إذ يفصل عنه الزائر دون أن ينقطع سيل تفكيره.

تهبط عليه أفكاره على أقساط. في راحته وفي خلوته، ولم تكن تطير من ذهنه، مع أنه لم يكن يدونها، يقرأ قضيته في مكتبه مرتين، على الأقل، وفي الفطار مرة أو مرتين فإذا كانت في قنا أو أسيوط قرأها مثنى وثلاث.

لم يك مثل "نابليون" إذ يضع خططه – كما يقول لدفيج – كالحامل إذ تضع، بل تراه هادئًا، مأخوذًا بما يقرأ، حتى إذا انتهى من دراساته بحثت في الملف الضخم عما أعد لدفاعه في قضية يدوي صوته فيها ساعات، أو يسلخ في تحضيرها أسابيع أو شهورًا، فعلام تعثر؟

إنك لا تلقي مرافعة محضرة، طويلة أو مختصرة، كما كان "لا بورى" يكتب ليجيد أن يتكلم، تأثرًا لأب البيان عند الرومان "شيشرون". "بل تلقى سبع جمل أو سنتًا أو خمسًا "كالشفرة" لا يكاد يقرؤها إلا ذوو العلم، ممن يفكون خطه، مبعثرة في ورقة بيضاء كأنها شوارع قرية لم تعرف بعد خط التنظيم! حتى إذا ترافع أسعفته بالتفاصيل والأرقام ذاكرة واعية لم ينح مثلها لرجل من رجال المحاماة في العصر الحديث.

فإذا تهجم على عزلته متجهم قبل أن يترافع، دافعه بإجابات معجلة، تحس من اختصارها أنه ينزع ثوبه منه ليهرب.

ويجلس في انتظار القضاة ولا ينتظره القضاة، ويرتدي رداء المحاماة خارج الجلسة لا داخلها؛ أدبًا في حق القضاء ويباهي بأنه لم يناد على قضية له في غيابه طول حياته..

فإذا ترافع فهو آخر محام في القضية يقدم غيره من المحامين تحية لهم، ودفعًا للحرج عنهم. واتفاقًا مع طبائع الأشياء، لأنه يوكل عادة بعدهم، ولأنه يقول ما لا يقولون.

* * *

هو ذا رجل عملاق؛ طويل القامة، عظيم الهامة، فارع العود، عريض الألواح، مفتول العضل، شديد المنة، قوي البنية، في وجهه القريب من البياض سمة لطيفة، مشربة بحمرة خفيفة؛ يميل وجهه البيضاوي إلى أن يستطيل.. ضيق العينين، نافذ النظر. طويل الشارب! طويل الذراعين، طويل الكفين، طويل الأنامل... في ظاهر يمناه وسم... من عهد الأزهر: أما هندامة فهندام فتى العصر! أنيق غاية الأناقة. ألبسته في داره يد صناع ذواقة، ملابس قصت في "باريس" أو "لندرة" أو "نيويورك" أو "القاهرة" وكان يقضي إجازات الصيف خارج البلاد.

هو ذا ملء العين والأذن، بذاته وعباراته، ثابت الجأش كالجهاز الكبير إذ يدور، مسرع بعض السرعة، جملة قصيرة متتابعة؛ لا تكاد تنفصل، يمهد كل منها للأخرى، وكأنما يطرق الحديد الساخن ليصهره فيلاحق طرقه مخافة أن يضيع أثره، أو يستقل سامعه بمنطق غير منطقه.

وليس كالعبارات السريعة المتلاحقة أخذًا بألباب السامعين، لما فيها من روعة الجواد المنطلق في وثباته نحو الغاية، ومن تأثير القذائف المتتابعة فوق الهدف الثابت.

وينطلق الهلباوي في وثباته، مشرقًا بقامته العليا على قضاته، مسيطرًا بحجاجه القوي، وسمعته المنحدرة من العظائم، في تجاوب مع السامعين، وانفعال مستمر، يتجلى فيه اقتناعه. بما يقوله، واندماجه في دوره، معه صغو السامعين، وعليه أنظارهم، وفيهم كثير من إيمانه. إن لم يكن كل إيمانه. ويمضي غير محتفل بالزمن، مع قصده العظيم في إنفاقه في الحواشي أو الصور، همه فكر السامع، وميله إلى السماع وقربه من الاقتناع.

سأله رئيس الجلسة يومًا: كم من الزمن يكفيك؟ قال "لا أستطيع أن أضبط زمام عبارتي ما لم أفرغ من التعبير عن أفكاري، فلا أعدك الآن بشيء"، فهو لا يبرح قضاته حتى يراهم لمسوا الحقائق بقلوبهم، وعقولهم، وأصابعهم... بل حتى تفيض أعينهم بالدمع أحيانًا.

ترافع عن نفسه مرة في حياته ضد الخاصة الملكية مدافعًا عن مسكنه الذي بناه، فلم تبدر منه بادرة ضعف، ولا طلب عطف، ومع ذلك ترقرقت في عين الرئيس العظيم عبد الهادي الجندي باشا. دمعة حارة لمأساة ذلك الذي يقول إنه "جاء بنفسه إلى المحكمة، لأنه يعرف أنه إذا انهزم في كل مكان، فقد تعود النصفة في المحكمة.. وأنه إذا لم تبق له دار... فإنه باق في دار العدالة التي ساهم فيها أكثر مما ساهم أي إنسان، لا يلتمس أن يسكن، ولا يلتمس أن يرحم، ولكنه يطلب العدل من دار العدل".

ويمضي في مرافعته دقائق، أو ساعات لا يلجأ إلى الملف إلا اضطرارًا ليلتو تاريخًا أو نصًا من سطرًا أو سطرين، فلقد استوعب القضية استيعابًا، فأصبح فكرة لا ملفًا، وحقائق لا أوراقًا وهو في الواقع لا يريد أن تبرح عيناه أعين القضاة.

لا يعرف المقدمات فيبدأ من صميم الدعوى، ويسير وكأنه يجري، خفيف الظل، إلى حد عجيب، تتراءى لذة سماعة في الوجوه الراضية، عظيم "الحضور" وكأن القضاة في المحكمة، هم السمار في الدار، سواء القضاة الشبان، أو قضاة الاستئناف، حيث تشتعل الرءوس شيبًا..

* * *

يكشف "العقدة" كما يعبر رجال القصص. ثم يعمد إلى "الحل" والحل لا يكون في الإلحاح بالتفاصيل، ولا في التطويل أو التمثيل، ولا في الفصاحة، وإنما هو في أمور كليات، كنوازع النفس الإنسانية ومتاعبها أو أصول القانون أو عرف الناس أو عظات التجارب، تحيلها قوة الجدل إلى حقائق قضائية، والقضايا وقائع إنسانية صنعها الناس، فهي حقيقة بأن ت طرح على المحكمة كما وقعت، وكما أرادها القدر، مع تلوينها بألوان الدفاع وغاياته. وهو في بعض طباعه وأسلوبه "كما رشال هول"، "يخلق من الحقائق التي بين يديه ومن أحلام بعض الناس، جوًا خاصًا" لكن التمثيل عنده أقل، فليس في مصر محلفون، والظروف عندنا لا تأذن بالتمثيل، فإذا تم له التوفيق استحال الجو الذي أبدعه إلى عالم من صنعه، يعيش فيه سامعوه، فيفكرون بفكره إذ يعيشون في دنياه..

ومن أجل ذلك كان أبلغ طلاب المرحمة وكان "محامي الظروف المخففة" بل "محامي القضايا اليائسة". من فجر حياته القضائية، كما كان في قضية "ناقوس" وقضية "الخازندار" وقضية على يوسف "التلغرافات". وقضية "سيف الدين" وقضية "المنشاوي" وقضية "الورداني" وقضية "سعد زغلول" وقضية "السردار"، وفي كل قضية سواها، كما كان دوره الدور المخوف من بين الأدوار.

وكنت تراه إذ يلبي النداء لهذه المعارك القضائية، جدلان متلهفًا، فالمريض المشرف يدعو مخدعه نطس الأطباء كما قال "جرانمولان" ليحيى أو ليحارب "مليران". وهو يترافع في سنة ١٩١٣ عن شركة "هليوبوليس" ضد الحكومة المصرية في الاستئناف أمام المحكمة المختلطة بالإسكندرية.

يعرض القضية مرة في استهلال الدفاع وفي دقيقة!.. ومرة أخرى في طول ما يترافع!

يبدأ في هدوء كأنه طائر لم يتم تحليقه، حتى إذا استوى في آفاقه راح يصنع كل شيء في أجواز القضاء! لا يقسم المرافعة قسميها التقليديين: العرض والمناقشة، بل يسوق الوقائع ويجادل فيها معًا، حتى إذا انتهى من السرد كانت القضية قد انتهت. وسقطت أدلة الخصم من نفسها.

ولقد يستبقى للخاتمة وقائع قاهرة، تتحرك في النهاية، كالقلاع، تقذف أبراجها أقوى ما أعده من قانون وحجج، وكأن هذه الوقائع الفاصلة في النزاع، المواقع الفاصلة في القتال.

فإذا وقع الهجوم على عظيم، أو جهة ذات خطر، تضافرت بلاغته وجسارته في التحدي، ويتفجر في معينه ينبوع من المعاني القوية حيث يحسب الناس أن لا معاني هنالك! وتواتيه العبارات، وتسعفه التصويرات، وينطق الأرقام الصامتة بالمعاني الصادقة، كأنما عناه "شارل شنى" حين قال عن "باربو": كانت الأرقام تبتسم بين شفتيه وكشوف الحسابات تحمل معاني كالشعر لا تحملها إلا بين يديه..!

لا يخضع لخطة خصمه، وإنما يفرض خطته عليه، وعلى المحكمة، فيترافع على الوجه الذي يراه، دون أن يقف من الخصم موقف التحديد لأقواله، ولا التردد لحججه بعرضها، بل هو ينساها لتنسى، فإذا اضطر إلى مناقشتها ناقشها عرضًا لا عمدًا، كيلا يعيد إليها الحياة.

ولئن كان المحامي النابه هو الذي يتساءل عما يقوله لحساب خصمه، لو كان محاميًا عنه، ليعد دفاعه على أساس دفاع الخصم، إن هذه لم تكن قاعدته، فإنه يغفل دفاع الخصم إذا قاله ويتغافل عما قد يقوله إذا استطاع.

وفي الحالات القليلة التي يرد فيها على الخصم، تراه في رده كمرافعته يستفتح بصعاب الأمور، ويدلي بأقوى الحجج، ثم يتركها قليلاً ليسرد مسألة ثانوية، ثم يعود إليها، ثم يتركها لمسألة أخرى، ليست من الصميم لكنها جديرة بأن تقال، ثم يرجع إلى الأصل وهكذا دواليك، حتى إذا انتهى كانت الأصول والفروع قد عرضت ونوقشت، فإذا القضية كل لا يتجزأ وإذا هو قال كل شيء! تساعده حريته في الإدلاء بما يشاء وقوته في إسقاط كثير من العرض أو من البهرج.

الاختصار ديدنه، إذا كتب كتابًا فكتوقيعات الخلفاء في إيجازه، وإذا ترافع تحمل المسئولية فحذف ما يحذف؛ الجناية العادية، كالقتل والسطو والخطف وأمثالها، مقياسها العادي ٦٠ دقيقة!

وكم في هذه الدقائق القصار، من أفكار وأخيار، يسردها ذلك اللسان السريع كالقطار، يطوى في لحظات ما يطويه غيره في ساعات...

ولقد طالما اقترن إسراع المحامي بإحساس القاضي أنه يحرص على وقت المحكمة. ذهب إلى "بني سويف" يومًا ليعود بمأمور قسم متهم بالقتل بُرئ بعد مرافعة دامت ٤٠ دقيقة! لكنه في القضايا الاستثنائية، لا يعترف بالساعات ولا بالأيام. لقد ترافع في قضية نزاهة الحكم أيامًا متوالية في كل يوم أربع ساعات وكان في الثامنة والسبعين!! وكان الأخير من بضعة عشر من المترافعين فلم يطرق بابًا طرقوه؛ ولم يترك شيئًا تركوه... وجمهور المحامين يستمعون المحامي الكبير ينظر النظرة الشاملة. إذ يبصر بقضيته كما يبصر بالمدينة الناظر إليها من الطائرة، يصدر حكمه من سماء النبوغ ونفاذ البصيرة. أما الإلحاح في الإثبات فمشكل، ومضلل، ولا يضيع الحق كالالتفات عن صميمه إلى تفاصيله، أو كما يقولون في الفرنسية: "ربما لم يثبت شيئًا من أراد التزيد في الإثبات".

وأما التفاصيل فما أكثر احتفاله بها إبان دراسته، مع أنه أكبر مضيع لها وهو يترافع، والتفاصيل كالقوى المبعثرة، أو كالعدو المجهول، والصديق المضيع، تبقى سببًا لذعر من يجهلها، ويفيد منها من أحاط بها، ولكم صادف المحامين منها أسباب الكشوف العظمى.

وإذا كان المحامي الحقيقي كما يقولون في فرنسا هو "القدير على تأييد كل دعوى وهدمها عند اللزوم". فليس كالجدل جهاز لهذا الرجل.

امتاز الهلباوي بقوة الجدل، وهو العدة الأولى للعقل الفقهي، وبه تميز آباء المحاماة في مصر، أن كانت الدراسة الشرعية مصدر ثقافتهم، وهي تقوم على التأصيل والتفريع والقياس أي على المنطق – وآية ذلك الزعيم سعد زغلول خريج الأزهر العظيم ثم المرحوم "الحسيني بك" الذي بدأت على يديه سيطرة الشريعة في عالم المحاماة، ومكتبته الفقهية تزدان بها دار الكتب المصرية [١٨].

كان الهلباوي يعرف من تقاليد المحاماة أن خير ما تهاجم به دعوى الخصم أن يدور المحامي حول النقطة القوية أو يحاصرها، لكنه كان رجل مواجهة ليست من أسلوبه المداورة ولا المحاصرة، بل يجابه بالهجوم، أو يواجه بالسخرية، فإذا رأى جانبًا من المتعة في مداعبة الخصم، لم يحرم المحكمة من دعابته، وكم كان له في ذلك من إبداع وإمتاع! أو يأخذ في إثارة الشكوك، وياله من مشكك! سخريته حجج، وشكوكه حجج، ورواياته حجج.

وينساب في أمان واطمئنان خالعًا على دعواه مسرح الجد والوقار وفيوضًا من عظائم الأفكار، يرفع بها مستوى دعواه إلى مستواه.

---

(١٨) أول طبعة من كتاب الإمام الشافعي بمصر طبعها ونشرها الحسيني بك، وفي "الأم" رسالة الشافعي التي تحوي أصول المنهج العلمي المعاصر.

ففي كل من قضاياه معنى من المعاني يسمو على الأشخاص والأشياء، كأن لم يكن شخص الموكل أو المتهم، هو الذي يصدر في شأنه الحكم!

* * *

كانت قضية "الورداني" محكمة لمحاكم دنشواي، وللشكاة من مد امتياز القناة، وقسوة قانون المطبوعات واغتصاب حقنا في السودان!

وفي قضية "أحمد حلمي" كانت حرية الكتابة ضد السلطة وحرية المحاماة المقدسة.

وفي قضيتي "علي يوسف" و "المنشاوي" كان وراءهما ما وراءهما (الخديو والإنجليز).

وفي قضية "سعد ضد إسماعيل أباظة باشا"، كان في القضية سعد لكن الخديو كان ظهير ذلك الباشا.

وفي قضايا "السياسة"، لم يكن يدافع عن الدكتور هيكل، ولا الدكتور طه حسين، وإنما كان يدافع بحق النقد العظيم! وفي قضايا المحامين كانت قبلته هي المحاماة.

وفي قضايا المرأة كانت مبادئ قاسم أمين منتهى غاياته. وفي قضية "السردار" كان يكافح الاحتلال البريطاني. وفي قضية "العنابر" وقضية "الخطابات" وقضية "نزاهة الحكم" كان يهاجم انقلاب الملك سنة ١٩٣٠ على الدستور.

* * *

فإذا استطردنا فاستقرأنا القضايا العادية نفسها، بدا لنا وراء ذلك الطراز بعد شأوه، وجلال غاياته، ومقدار ما يحمل المحامي العظيم من تبعات، وكيف كان كفاح الهلباوي في قضاياه كفاح المؤمنين الأولين يدركون ما أوجبه عليهم القدر من واجبات، منذ قضى بنهوض هذا البلد على أيديهم.

من أجل ذلك سار من قضية كبرى إلى قضية كبرى، يجود فكره دائمًا بالجديد والغريب، ويخرج عن المعارج المطروقة، إلى الطرائق غير المطروقة، يسمع القضاء أشياء كأنما يخلقها من لا أشياء، كفلسفة التشريع ورأي الشريعة في الموضوع، وقواعد الخلق، وبطلان الإجراءات.

وفساد أسلوب القاضي، وتحيز المحقق، ونقص إنسانيته، ومخالفة دعوى الخصم للبداهة أو لأصول المنطق، أو انخداع الهيئة الاجتماعية، أو مخالفة التهمة للتقدم الاجتماعي.

بل إنه ليوازن يومًا بين الله والقضاة! وبين النبي موسى والمتهم!

كل أولئك وغير أولئك من المقالات الكبار ينقض بها على الخصم فنأخذ عليه المفاجأة مسالك الفكر فلا يرد، وتسحر ألباب القضاة بما فيها من جدة وورعة وإقناع.

ففي "قضية السردار" يتحدى القتل السياسي الوارد من أوروبا، كما ترد الأمراض الخبيثة "الزهري" ويتقدم بفكرة الدية التي تعفى شرعًا من توقيع عقوبة القتل، لأننا دفعنا الدية ألف مرة يوم ابتلع الأسد البريطاني منا نصف وادي النيل.. ونصف مليون! من أجل نفس السردار!! وأي ظروف مخففة تلك، في مقتل ضابط وهب حياته لبلاده منذ اليوم الأول لتكسب بلاده.. كما كسبت إنجلترا في ذلك الحادث – ما لا وبلدانًا!!

وفي قضية الورداني يفدي المتهم بذاته، بل يعده بعدل الله إذا فاته عدل القضاة!! ويصور اللوحة الخالدة للمحامين في هيكل العدالة مسربلين بالسواد كالأحبار.

وفي "قضية نزاهة الحكم" يواجه رد حفني محمود باشا لرئيس المحكمة فإذا في الرد كرامة للراد وللمردود معًا بالموازنة الرائعة التي عقدها بين "حفني" و "موسى عليه السلام" وبين رئيس المستشارين، والله... جل شأن الله! فشرف حفني بهذه الموازنة في حين روع القضاة، عندما رد "حفني" رئيس محكمة جنايات مصر لشبهة عرضت له فرفض الرد، وأخذ الدفاع عن الخصم يعبره أن رده رفض، وأنه – وقد كان متهمًا بالقذف – يقذف حتى في القضاء!. قال: "... فلما عرضت له الشبهة في قاضية، لم ينخلع فؤاده فرقًا، بل أقدم على أن يطلب الحقيقة عارية، والعدالة مجردة، ليطمئن قلبه! وقديمًا، وفي سبيل الاطمئنان، قال موسى: ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾

فالاطمئنان الذي نشده موسى وظفر به هو الاطمئنان الذي نشده "حفني" وظفر به، والذي حدث من "حفني" حدث من إنسان أسمى منه ألف مرة، وبالنسبة لمن هو أسمى من سعادة المستشار لا مرة، ولا مليون مرة، ولكن بمقدار الفرق بين الإنسان وخالق الإنسان...!!".

وفي قضية شرعية خطيرة، أملى مذكرة كبيرة على شاطئ النيل في "روض الفرج" في مشغل الاتحاد النسائي الذي تملكه السيدة هدى شعراوي، ووقعها محامون أربعة، فيهم نقيبان،

ومحام أكبر من النقيبين، هاجم فيها القاضي الشرعي مهاجمة لم يقع في تاريخ القضاء فلم يقف عند التصدي لكفاياته أو صدق مقولاته. وليقرأ القارئ ما كتبه عنه:

"ومن الصعب أن يدخل القاضي نفسه في زمرة الشهود.. والذين لا يعرفون لأنفسهم هذه المكانة ويباشرون في القضايا... أعمال الشهود إنما يعرضون ذاتهم إلى ما يتعرض له الشهود والخبراء وكل ما على الخصم الذي يطعن أن يقول. أنا أقدس القاضي "...." كقاض. وأطعن عليه من الناحية الأخرى التي يعمل فيها عمل الشاهد أو الخبير إلى حد الطعن على كفاءته. بل وعلى نزاهته إن مست الحاجة...".

بل كتب أيضًا: "أليس عجيبًا أن رجال القضاء وهم أقدر وأدرى الناس بما يعرض من العقد في كشف الحقائق المتنازع عليها بين أيديهم. نجد أحدهم سهل التصديق، قريب الإيمان، في مسألة لا تزال موضع الخلف بين أهل الفن في مشارق الأرض ومغاربها، ومن عجائب الصدف أن هذا اليقين – وقلما وجد له مثيل – جاء في مصلحة المدعية ودليله عند القاضي فوق ما ذهبت إليه في مذكراتها!!".

بل قال: ".... وقد يكون من غرائب الصدف أن جميع التحقيقات التي جرت في هذه القضية مدة الثلاث سنوات، وكلها كانت علنية وبالطريق القانوني وجاءت ضد مصلحة المدعية ولم يقض على أثرها للمدعى عليه.

أما الذي جاء لمصلحتها فهو العمل الذي جرى بطريقة خفية وعلى غير علم من المدعى عليه، وهو الذي بنى عليه القاضي الحكم لمصلحة المدعية...".

وقد كان ما أراد أن يكون.. فأبطل الحكم الذي أثخنه الهلباوي بهذه الجراح.

وفي قضية النبيلة الدائنة ضد الوزير المفوض المدين (إ. ر) يتحداها بأدق أسرارها كمدينة، ويطيل الكلام عن الحرب العظمى الأولى ليستخرج منها حججًا لموكل كان خصمًا لإنجلترا، وإذا القضية، وهي قضية مدنية تضحى قضية دولية، يظفر فيها موكله بعطف القضاة.

وفي قضية حجر بالمجلس الحسبي يتحدى الباشا طالب الحجر للسفه بسفهه هو، ثم ينشب فيه براثنه فيلتمس من المجلس أن يسمح له "بتلقيب الخصم باللقب الذي لا يزال يعشقه (مدير القليوبية سابقًا) الذي قلنا له أمام الجلسة... إنه غريب الأطوار في تصرفاته المالية، وضربنا لذلك مثلاً أنه أنفق على مشتري الخيول آلافًا مؤلفة من الجنيهات، حتى يقال إنه اقتنى – من عهد خروجه من السجن – نحو الستماية فرس وحصان، ويقال إن كل إيراده لا يفي بخدمة وعلف هذه الدواب.

قال له سعادة رئيس المجلس... هل عندك هذا العدد من الخيول! أجاب عندي خيول ولكنها هن مالي ولركوبي...".

ويتحدث عن موكلته بقوله: "قالوا إنها تزوجت وهي في سن الستين. سلوا أيها الأخصام شريككم في الدعوى.. باشا... مدير القليوبية سابقًا ينبئكم عن عدد ما تزو وما طلق وسلواه في أي سن تزوج هذه المرة الأخيرة بأرملة... باشا. ثم لا تنسوا أن هذه السيدة التي تزوج بها.. لا تقل سنًا ولا ثروة عن زوجها المرحوم... باشا، فهل يستطيع أحد أن يعيبها لذلك أو يطلب الحجر عليها!

يقولون إن خطر الزواج يتضاعف لأنه كان بالأمر فاضل باشا.... والحقيقة بعيدة عما يقولون"، فلتلاحظ تكاثر العيوب التي يسندها إلى الباشا – ولكن بتسليم الباشا – وثمة أمور شخصية جدًا صيرها حججًا قضائية.

ويستطرد في مستواه الفكري والبياني: يدلي بالقول البديع، فتلقي إليه صغوك فإذا به يشفعه بما هو أبدع، وتبهرك الروعة وتسمع... فإذا به يسوق ما هو أروع... ببديهيات كأنها الاختراعات، تذهل سامعيه ييسرها وغزارتها يسرًا وغزارة ليسا مما تعارفه الجيل من مألوف ناسه.

وهو أقوى ما تراه، حين يكون في مستواه، في البحار العالية، حيث يبتلع اليم صغار الربابنة.

في هذه المواقف وأشباهها كان الهلباوي يأتي بالخوارق أنه بلغ الأوج، فيحطم كل قيدن ويثور ويتمرد، ويرغي ويزبد، فتسمع كلامًا من سورة الجن ومن سحر السحرة، ومن الإلهام الملائكيّ ومن علوم العرب، وعلوم الغرب، بالعربية الفصحى والعامية والدارجة، أو كما قال أستاذ من معاصريه [١٩]:

".... يوحوح ويولول وقد يبكي بعد ما يضحك، ويضحك بعد ما يبكي".

هنالك يشعل عود الثقاب ليستشعر المستشارون ما يحيط بالقضية من ظلمات في قضية فلبيدس مثلما حمل "ديوجين" مصباحه.. باحثًا عن الرجل... ويصيح في قضية ملكية بينه ضد الملك صيحات ترتج لها جدر المحكمة لأنه تعود النصفة في المحكمة! وهنالك يقول له الرئيس الإنجليزي "لبر وغلو" في قضية الورداني إنك تحرض على الجريمة! فيصيح الهلباوي في وجهه: "إنني أمنعك من أن تقاطعني".

ويتقدم بغضب الإنجليز للسودان في مقتل السردار الإنجليزي – حاكم السودان – باعتباره طرفًا مخففًا مع أن "المستر كرشو" عضو اليمين في المحكمة، ويترافع عن أحمد حلمي ضد الخديو ليخسر الهلباوي كل شيء له عند الخديو ويترافع ليبرئ المأمور ولو أثبت أنه كان "عبد المأمور". على الرغم من موكليه!

ويقف ليترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهيم. فلا يتكلم، فيدعوه الرئيس للكلام فلا يتكلم. ثم يقول إن لسانه قد انعقد لأول مرة في حياته، لأنه يترافع ضد قاض أمام قضاة، ثم يتلو عبارات شكوى القاضي "ويقذف بها الثري، لأنها عبارات "عرض حالجي"! حتى إذا انتهى قال له الأستاذ المحامي: ذلك أمجد أيام حياتي، ولو توجد مجهودك بشطب اسمي...!

(١٩) الأستاذ عزيز بك خانكي في مقدمة كتاب أشهر القضايا المصرية للأستاذ محمود كامل.

في هذه الوقفات كان الهلباوي يصدر عن فكرة عالية هي التي يصدر عنها أبطال السيف والبيان والمحاماة، وهي أنه عندما يلجأ إليه الضعيف، ولو كان خصمه، فقد أضحى في حماه.. وفي سبيله ببذل كل شيء.. ولو دمه...! فهذه هي المحاماة.

* * *

في سنة ١٩٢٦ صوره الأستاذ عبد العزيز البشري حين صور هو وحافظ إبراهيم في صحيفة السياسة الأسبوعية "في المرآة" أبرز شخصيات العصر، فبدء بصورة الرئيس (سعد) وثنيا بزبور – وكرشه جذاب للكاريكاتير، فعدلي، فثروت رؤساء الوزارات الأحياء ثم أتبعاهم الهلباوي – قال البشري عنه فيما قال:

"... شيخ يتزاحف على السبعين، إن لم يكن قد اقتحمها فعلاً.. عاش مدى عمره، يحبه ناس أشد الحب، ويبغضه ناس أشد البغض إلا أن هؤلاء وهؤلاء لا يسعهم جميعًا، إلا التسليم بأنه رجل عبقري...

رأيته يخطب الناس عصر يوم قدم في صباحه من أعلى الصعيد، والهلباوي إذا خطب خطب بكله: بلسانه وبعقله وبنخاعه وبعصبه، وبرأسه، وبيديه، وبرجليه أيضًا! وله صياح يقد أصفق الحناجر، ثم تدلى عن المنبر بعد أربع ساعات كاملات في كل هذا البلاء، وهو أشد وأفتى من أكثر من سمعوه إن لم يكن أفتى ممن سمعوه جميعًا...

محام أي محام، وخطيب أي خطيب! لقد يقف في الجمهرة والناس أكثرهم على غير رأيه فيما يجول فيه، فما يزاول يدور على مواطن إحساسهم يحبسها من ههنا ومن ههنا في رشاقة وخفة قول، ولطف شاهد، وبراعة نكتة. حتى إذا آنس من الآذان تطامنًا من جماح واسترخاء بعد عصيان. هجم منها بكله على النفوس، فظل يهزها هزًا ويرجها رجًا. فما الفحل إذا هدر ونلا الليث إذا زأر، ولا البحر إذا زخر، بأشد صولة على الأسماع من الهلباوي يتدفق في الكلام، فما يروعك من هذه الجماهير الواجمة إلا أن أثرها برغمها قد أرسلت حناجرها بالهتاف، وبعثت أكفها بالتصفيق!

والهلباوي خطيبًا يشتري هوى سامعيه بأي ثمن – فهو يجد ويهزل، ويثب ويحجل، ويضحك ويبكي، ويعلو ويسف، ويثقل ويخف، ويكثف ويشف، وينظم الدرر، ثم يرمي بالشرر، وبينا تراه في وداعة العصفور، إذا به في شراسة النمور. كذلك يتشكل هذا الشيخ في خطبه، ويتلون لكل مواقع الكلام...

(ثورة فى رجل)

الهلباوى فى صورة مشهورة رسمها "سنتيز" سنة ١٩٢٦

فى صحيفة السياسة الأسبوعية

وإذا كان الهلباوي خطيبًا عظيمًا فهو ممثل أعظم..."

* * *

فإذا كان وحده إلى جوار موكله في القضايا التي يفرق منها سواء حمل العبء في نبالة، وفحولة، ووضع بين يدي موكليه مواهب لا تعادلها الدنيا...

ولقد أراد ذلك مرارًا فتم له، ولعل أول ذلك كان يوم اشترط للحضور عن الأمير سيف الدين أن يكون وحده، ليحمل على عاتقه مسئولية الدفاع ضد الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) في ظروف كان غيره حريًا أن يستكثر من الزملاء، ليكون لهم كِفل من تبعاته التي ظل يعاني آثارها من النظام الملكي طوال حياته.

ولئن قيل في العصور الوسطى "إن على المحامي أن يحب قاضيه". إن الهلباوي كان أكبر الناس في العصور الحديثة حبًا لقاضيه، وكان قاضيه أكثر الناس حبًا لمحاميه! تلك حياته جميعًا وهو المحامي الاستثنائي، وهذه قضاياه الاستثنائية كم خاصم فيها من أمة، أو حكومة، أو حزب، بل محكمة، ومع ذلك لا تعرف له معركة واحدة مع القضاء! ولقد يكون أمر النيابة فرطًا واتهامها شططًا، ومع ذلك فوكيل النيابة هو: البك النائب.... ولقد يتيح لتلاميذه ولاية القضاء. فإذا ترافع أمامهم قال: مولاي. أو... يا سعادة الرئيس...!

كل أولئك عن سليقة مطبوعة، لا طريقة مصنوعة، يفهم بها القضاء إجلال هذا الرجل الجليل للقضاء.

لا يقاطع الزملاء. فالمقاطعات إزراء بساحة القضاء، بل هو يلقى السمع وكأنه لا يسمع، فإذا شقت عليه أكذوبة أو أغلوطة تشابكت أطراف ناملة، يداعب بعضها البعض في حالة عصبية ألفها عارفوه. وقديمًا كان "لاشو" يستمع إلى التلخيص، أو إلى الاتهام، ورأسه بين يديه كأنه ينام، أو كما روى الزعيم "جامبتا" "يمد أذنه في سكون وفي يده حرارة الحمى، يبري قلمًا، وهو في الواقع يتلقى ضربات الخصم في صدره، ليردها إليه وقد ازدادت بإضافات العبقرية".

فإذا أثيرت مسألة من مسائل القانون، لم يقل "كمارشال هول" لمساعده. "ألقِ بالك: هنا مسألة قانونية".... أو "هنا بعض الفقه"... ليترافع فيها مساعده! بل هو يتكلم في القانون عن هدى وعلم بالأصول الفقهية، أو بما زوده به مساعدوه، فيفاجئ معارضيه بما لم يتوقعوه.

كان يعلم أن المرافعة لا تتسع إلا لعرض الأصول، وحاصل الدراسات، وتطبيقها على الوقائع، وأن القاضي مع لهفته على حكم مماثل أو نص افصل، لا يطبق البحوث ولا الاستعراض الطويل للنصوص، وأن الفقه هو الفهم والهضم، لأنه كما يقول رجال الشرع "نور يضعه الله في القلب" وأن المحامي الفقيه يعمل عملين، تكييف الواقعة، وتكييف الحقيقة القانونية مع الواقعة، وكلما تمكن منهما كان أكثر اقتناعًا وإقناعًا، فلا يستطرد في التفصيل إلا الذين لا يستطيعون التأصيل ليلقوا على سامعيهم تبعة تحصيل الحقيقة، إذ لا يستطيعون تحصيلها لأنفسهم ليعرضوها عليهم.

لقد سافر يترافع في قضية محفوظ باشا، ومعه مساعده وحقيبتان من المراجع فلم يفتحهما وإن كان عرض جملة ما في الكتب.

كان ذلك أسلوب رئيس جمهورية فرنسا "بواتكاريه" في قضية "جونكور". وهي تتعلق بمبادئ الوصية، وفي قضية "مليران" رئيس جمهورية فرنسا بعد بوانكاريه وهي تتعلق بما سماه إجارة أشخاص وبعلاقة رئيس الجمهورية بالجمهورية! وفي قضية "الكوميدي فرانسيز" وهي تتعلق بمسئولية الممثلين عن ترك العمل.

وكان ذلك وما يزال أسلوب المحامين الفحول، فيما قرأ الناس لهم، أو سمعوا، من عهد "والدك روسو" و "باربو" و "بتولو" و "دي بوي" و "لابوري"، و "هنري روبير" وسيبقى ذلك الشأن أبدًا.

كان الهلباوي يفوق جهابذة القانون في البيان، وفي الأصول الشرعية، وإن ساواهم في علوم الفقه، فإذا هو أصل المسألة صارت من قوة الجدل، كلامًا سائغًا في فمه، وحديثًا عذبًا في أسماع القضاة، تتزايل أمامه السوابق، والمسلمات، وكفايات المحامين ذوي الكفايات، ممن ظفروا بأرفع الشهادات العلمية، في مصر وفرنسا؛ وهذا هو الذي أجرى على لسان نقيب المحامين في المجلس التشريعي الأعلى حين تكلم سنة ١٩٤٦ عمن زاولوا مهنة الهندسة قبل صدور القانون معلنًا أن "حكمهم حكم المحامين الذين أدركهم قانون المحاماة، وهم غير حاصلين على ليسانس الحقوق، فقد أعفاهم القانون من شرط الحصول على الليسانس مكتفيًا بما كسبوا من علم ومران،

ونحن نعلم أن خيرة المحامين كانت من بين هؤلاء كالمرحوم الهلباوي بك وغيره من أعلام المحاماة" [٢٠].

ترافع يومًا في قضية أب لم يسلم ولده لأم محكوم لها بحضانته، فظفر ببراءته من محكمة الاستئناف، وطعنت النيابة بالنقض في الحكم، فرفض الطعن وأيدت المحكمة العليا رغبتها في تعديل تشريعي، فصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ بإضافة المادة ٢٥٣ مكررة لقانون سنة ١٩٠٤

وهذه تحية نقيب ورئيس للمجلس التشريعي الأعلى، وزعيم فيه للمعارضة التي طالما خالفها الهلباوي وخالفته [٢١]، حياه فيها المجلس بقسميه، معارضين ومؤيدين، حين نهض عبد السلام عبد الغفار بك – من مؤيدي الحكومة – في صدد مناقشة حرية الصحافة يشيد بذكرى زعماء الحرية المصرية فقال: "ولا يخفى على حضراتكم أن للصحافة المصرية ماضيًا معروفًا في الجهاد الشريف، ومنذ سنة ١٩٠٨ وأنا أقر للمغفور له مصطفى باشا كامل، والشيخ علي يوسف باشا ولسعادة أحمد لطفي السيد باشا، ولحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوي بك وغيرهم. إذ كان لهؤلاء جميعًا أثر خالد في تربية النشء يجب أن يمجد في مجلس الشيخ الموقر". فنهض الأستاذ محمود بسيوني يقول: "أرجو ألا ينسى حضرة الشيخ المحترم أنه في سنة ١٨٧٨ قبض على الأستاذ المحترم إبراهيم الهلباوي بك المحامي لأنه كان يخدم حرية الرأي ويمجدها بالخطابة والكتابة في الصحف".

* * *

فلقد كان أسلوب الهلباوي هو الهلباوي الرجل: مزيجًا من القوى، فيه من السيطرة والاندفاع والمباغتة، أقدار متفاوتة، وفيه من الرفعة الذاتية والسمو البلاغي ما لا مشابه له إلا لدى الفحول، وفيه من البساطة الدارجة ما يتدلى إلى الطبقات الدنيا... فيه من تصويرات الفرنجة، وفيه من تعبيرات الأزهر.. يسبح سبحانه العليا فوق سحائب الفكر والبيان ويهبط هبوطه الممتع إلى عبارات أولاد البلد!..

فما أصدق كلمة "بوفون" فيه "الأسلوب هو الرجل"

---

(٢٠) الأستاذ النقيب أحمد عبد الحق، في جلسة مجلس الشيوخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٦.

(٢١) الأستاذ النقيب محمود بسيوني، في جلسة مجلس الشيوخ ١٨ من مارس سنة ١٩٤٠.

إن الذين سمعوه في قاعة الجنايات بمصر، يدافع عن السيدة إ. اضد الضابط إ. ن. والنيابة العمومية ليذكرون يومًا عظيمًا في تاريخ المحاماة....!

لقد سُعدوا في ليلة من ليالي سنة ١٩٢٩ بمرافعة كأنهم ما يزالون يستمعون إليها!! لكأنما اتخذت البسالة والبلاغة شكلاً إنسانيًا من لحم ودم، ولسان رجل يتكلم، تسعفه حنجرة رنانة كأعظم آلات النغم!

كانت اللآلئ والماسات تتلألأ كالكواكب، على صدور الكواعب، في مقاعد المحكمة وفي المساء، تعلو بها أنفاسهن وتهبط، إشفاقًا على المتهمة. فتجلى جلاله...

كان الدفاع عن المجني عليه يعيب عليها سفرها إلى السنبلاوين ليلة قرانه، ورماها بأن رحلتها كانت للاعتداء عليه هنالك، قبل ان تعتدي عليه بالقاهرة، فلما فرغ الهلباوي من تفنيد ذلك الدفاع ذيل الكلام بقوله "... ذهبنا إلى السنبلاوين، مع النبيلة الجليلة (عين الحياة...) لا لنفسد عليكم مباهج العرس وأضواء المهرجان، ولكن لنرى كيف يصبح الحلم حقيقة... ولنسكب الدموع على جوار الشموع المضيئة!".

وفي أواخر سنة ١٩٣٠، وقف يخطب في نادي الأحرار الدستوريين ضد رئيس وزارة في الحكم، فترددت في خطبته نكات لاذعة، على رقصة "التانجو" في الأضواء الحمراء...!

وبينما يعبر بهذه العبارات الباعة، تسمعه في اجتماع للأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٥ يقول منددًا برحلة رحلها رئيس وزراء مصري، "بقا يا باشا نسيت أيام ما كنت تاكل في الشلية".

ولعل ذلك التنقل الفكري والبياني هو الذي عناه أحد الزملاء عندما قال [٢٢]: "وهل يجب إقصاء العامية عن المرافعات؟ المسألة، شائكة حقًا وإنه ليكفيك أن تسمع واحدًا من شيوخ مدارهنا المقاويل لكي تأخذك الحيرة ويستعصي عليك الحكم.

---

(٢٢) الأستاذ زكي عريي في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية.

أينا لم ير "الهلباوي" في أحد مواقفه الرائعة، إنه يتكلم الفصحى فيزري بفقهاء اللغة، ولكن الرجل محام بطبعه وسليقته، فهو يعرف أن العربية الصحيحة ما تزال إلى اليوم لغة صنعة وأنها ما تزال تجهد المخاطب والمخاطب معًا، والإجهاد إذا طال انتهى إلى الملل والسآمة. لهذا تراه وقد فرغ من التحليق في سماء البيان، وانتهى من قرع الأسماع في نقطة معينة بخطاب فخم، داوى الألفاظ، رنان العبارة، تراه بعد هذا وقد هبط من جوه الأعلى إلى سهل موطأ من كلام عامي يروي به لطيفة من لطائفه السائغة أو يصوغ فيه ملحة من ملحه العذبة البارعة، أو يبري منه سهمًا من السخر الفتاك ينفذ به إلى مقاتل الخصم".

بلى. بلى. أي لوحة يرسمها الهلباوي للدموع، إذ تنسكب إلى جوار الشموع، وللشموع وهي الأخرى تسكب الدموع.. وهي تحترق!!.. بل للفتاة الوضيئة، كالشمعة المضيئة، تذيب نفسها من تباريح لظاها..!

تلك تصويرات عبقري من عباقرة الرومانسية كفكتور هيجو لا تعبيرات محام مصري أزهري.

ولئن كانت المحاماة قد أسهمت في إحياء اللغة العربية بما أذاعته من الفصاحة القضائية في أقطار الديار، إن نصيب الهلباوي من ذلك ليتعادل مع منزلته في المحاماة.

* * *

كان السخرية من القبح طبعًا فيه، فكان تعبيره عنها جد طبيعي! ينقض بها على خصومه انقضاض الحرب الخاطفة، فتذهلهم ضحكات الجمهور وابتسامات القضاة، ويرون الدنيا كلها تضحك منهم، ويرى القاضي أن الدنيا كلها مع الهلباوي.

وتنداح موجة الانشراح على كل الأسارير في القاعة، إلا أسارير مصدر المرح، يبقى في وقاره، ولا يبتسم!

أما نكاته فكانت كحياته، أخلاطًا شتى من أوروبي أو أزهري، ومن نكات الشيوخ إلى نكات الفتى العصري، ومن روايات في السياسة إلى حكايات في التاريخ، إلى نوادر في طباع اسم الغرب، والشرق من جنوب ومن شمال.

وكانت السخرية من المتجبرين مفروضة في بيانه – ومن أجله كان الناس يهرعون لسماعه في قضايا بعينها لوجود خصوم بعينهم.

رأى في صدر شبابه عظيمًا يصعد سلم محكمة الاستئناف ويصدف عنه.. فحث إليه الخطى يقول: "إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً" فانحنى الباشا يعتذر.

وفي ذات يوم سيق المأمور م. ط. بك إلى محكمة الجنح بالمحلة الكبرى متهمًا بتعذيب الأهالي لأسباب سياسية، فلم يأله رئيس الجلسة إرهاقًا، وعرض للمتهم في إبان شهادة الشهود ما جعله يبتسم، فصاح فيه الرئيس "بتبتسم"؟!!! وكأنما بهت الذي ابتسم. لكن الرئيس به أكثر عندما قال له الهلباوي في هدوء "لا يا سعادة الرئيس.. ده مش بيبتسم ده بيتنفس!"

فانشرحت صدور الجمهور. مع أنه كان ضد المتهم، لكنه كان يحس بضغط القاضي على أنفاس المأمور، وتذكر القاضي أن الجمهور هنالك، وأن الهلباوي يقف إلى جوار المتهم.

سأله رئيس الجلسة في إحدى جلسات المجلس الملي الأعلى في أثناء إحدى مرافعاته "هل لك في كوب ماء قال "شكرًا... فالأستاذ.. س. ن. (محامي الخصم) هو اللي نشف ريقه".

وفي قضية م. باشا تنكب رئيس النيابة الجادة كل التنكب وانتفخت أوداجه صلفًا وعتوًا، وجانبه التوفيق في ختام مرافعته وهو يحاول التنكيت أو التبكيت بالمثل العامي، "خير الشبه بيان على الضبة!" وكثرت الباءات في أشداقه الغلاظ مع اجتماع ظرفي التشديد والتكرار، فساء نطقًا، وانحط على كرسيه مضطربًا. فشيعه الهلباوي بقوله "يا حلاوة.. يا حلاوة.. زدنا زادك الله".. فانفجرت القاعة ضاحكة كالقذيفة، حتى رئيس الجلسة لم يكتم انشراحه!!

وذهبت بددًا تلك الساعات التي أنفقتها النيابة في الكلام. وبدأ الهلباوي مرافعته بعد هذه الحركة التي تسبق الهجوم، وتسمى في الفن الحربي "حركة النعيم".

وإذ أخذ الهلباوي يتساءل خال سامعوه أن ثمة أشياء يريد أن يفضحها دون أن يشرحها، ليفيد شيئًا لموكله دون أن يكشف خطايا آخرين، فيكسب ثقة السامعين كرجل رفيع لا يستغل متاعب المنكودين.

والتساؤل والنكيت ضربان من ضروب التنويع في أسلوبه، وليس كالتنويع مشوق للآذان وللأذهان، في حلبات الفصاحة، أما الأسلوب الذي لا يتغير، فهو أشكل بموسيقى الجنازة أو بألحان الكرى.. وكأن صاحبه يزحف على قضبان ممدودة.

وكانت مواقفه تهب له تنويعًا عجيبًا في أصواته، فإذا ثار سمعت الدوى القوي، وإذا تساءل تناهى إلى حسك الهمس، وتكاد تلمس يدك الرنين، ينبعث من أعماق السكون كأنما يتردد بين جدران معبد، وهناك يكبح اندفاعه، ويملك زمام عباراته، فلا ينطلق معها، بل يقفها دون أن يكبو، أو يسقطه القصور الذاتي – ليس كذلك النقيب (دي مورو جيافري) عندما انطلق في خاتمة دفاع دام ثلاثة أيام أمام محكمة السين إلى مناجاة مؤثرة، تزايلت أمامها قائلة عشاقها الأحد عشر – موكلته – فقالت "رباه إني أعترف".

وينتقل البارودي ذهوبًا وجيئة، بين الهدوء والذريعة، والتساؤل والاستنكار، والاستفهام والتعجب، والتنكيت والتبكيت، يعلو صوته ويهبط ويأسر سمع السامع في الموقف الدقيق، ثم يطلقه! وقد يتوقف ليستلهم السماء الكلمة المناسبة، فتسعفه كأنها الانفجار المنتظر، ساهم فيها المحامي بقوله، والسامع بانتظاره.. كأن يقول: هذه الـ هذه الـ.. هذه المذبحة؟ أو يقول هذا الـ.. هذا الخراب الشامل!

وكانت له توفيقات في "التذييل" كأنما يدق به آخر دقة في مسمار يدقه من زمن طويل، فهو يشرح الفكرة، حتى إذا انتهى منها سكت هنيهة، ثم حصل الفكرة الكبيرة في كلمات قليلة، وهو في الواقع يدق ليثبت المعنى في أذهان القضاة. مثل ذلك مرافعته عن ك. بك. ف في تهمة تبديد إذ راح يبين أن الدين كان قد سدد في ٣ من أكتوبر وأن المطالبة لم تقع إلا في ٦٥ أكتوبر، ثم صمت قليلاً وقال في يسر وطلاقة... "و ٣ أكتوبر قبل ٦ أكتوبر".

كان أسلوبه أسلوب تعاون بين القائل والسامع في ذلك "العمل" وهذه "الحركة" المسماة بالمرافعة، لكأنما كان سامعوه يترافعون معه.

أما وجوه القضاء، فما كان أجملها وهي تراه. أرأيت إلى عبد العزيز باشا فهمي، وعبد الرحمن سيد أحمد باشا، ولبيب باشا عطية وإتربي باشا أبو العز وكامل بك إبراهيم، وبهي الدين بركات باشا، وعبد الهادي الجندي باشا، ومحمود غالب باشا، ومحمد راغب عطية بك ومصطفى حنفي بك، ومحمد نور بك من كبار رؤساء الجلسات الذين كانت تجمل الدنيا به في أعينهم؟

لقد كان "الروتين" القضائي يزول بحضوره، تطلع الأفئدة فيه إلى الرجل الذي كان قوة كبرى في المحكمة، الوحيد الباقي ممن وضعوا بأيديهم الأسس التي تقوم عليها نظم العدالة في أمتنا. وفي ذات يوم أدلى بحديث صحفي عن قضية سياسية تحدث فيها مع النائب العمومي فنحت دائرة محكمة جنايات مصر نفسها بنفسها.

* * *

فإذا وقعت الواقعة وقاطعه الخصم فكأنها زلزلة الساعة! هنالك تقدح عيناه الشرر، ويجيش جأشه، ويشير إشارات سريعة ويدفع صدره إلى الأمام، وتتعالى هامته إلى السماء، فتسمع زمجرة الأسد أو هزيم الرعد، وتراه يضرب المنصة ضربات قوية مطردة، ضربة وراء ضربة تعقبها فترات من التوقف، ثم تتوالى ضربتين ضربتين، ثم تتلاحق الضربات، وتتعدد الحركات وتبلغ المعركة ذروتها.

هنالك تتابع خواطره كأنها وحي مطرد، ويتوالى بريقها في منصة القضاء وفي سماء القاعة كأنما بروق تتلاحق، ويخفق قلبك خفقًا دراكًا وترى هدشات جارك. واضطراب محامي الخصم، واستجابات ناطقة في قسمات القضاة!

ويبقى الجميع في نشوة الإبداع الذي تجلى فيه، إلا ذلك الذي سفه نفسه، فأخذته الصاعقة بظلمه، لأنه قاطعه.

في سنة ١٩٢٩ وقف يترافع عن المستأنف ضد فني قيل بأنه زور على خاله سندًا بـ ٧٨٠٠ جنية وكانت نظرية المستأنف أن المستأنف عليه "أخذ من المورث توقيعًا بإمضائه على بياض على ورقة السند التي كان وضع فوقها المستأنف عليه ورقة أخرى كشهادة بحسن سلوك كان قد لصقها فوق ورقة السند بمادة لزجة ليخفي الورقة البيضاء. بعد أو وضع بخطه التاريخ وكلمة كاتبه التي فوق الإمضاء ليقيد به المورث عند كتابة إمضائه بألا ترتفع بقلمه عند كتابة إمضائه حتى لا يشعر المورث بوجود ورقة السند البيضاء... بحيث أصبحت الورقة السفلى التي عليها الإمضاء والتاريخ هي السند المزور.

وأيد النظرية تقريران شرعيان، وناقضها تقريران آخران، ثم لوحظ أثر في مكان الالتصاق، إذ كان الحبر فيه سائلاً (مقرطش)، فكانت نظرية المستأنف أنه مكان ما بقى من آثار المادة اللزجة! وكانت نظرية الخصم أنه أثر عرق يده على الورقة.

وأنه ليترافع في حدته وشدته إذا بالمستأنف عليه يصيح أن يده تركت أثرها على الورقة لأن في طبيعتها أن تنضح العرق، وبسطها للمستشارين قائلاً: أنظروا إلى يدي الآن تسيل بالعرق!

وتطلع الحاضرون إلى وجوه المستشارين ليروا أثر المفاجأة، لكن المحامي العظيم تجمع كالأسد، ووثب على من قاطعه، بأعلى أصواته وأروع إشاراته، وراح فيما يقول: بتعرق... أجل.. لأنك تعلم أن هذه الجلسات المدنية هي الجلسات التي تسبق جلسات محكمة الجنح..! أجل ولأنك تحس من وقع هذه الكلمات أني أصيح في وجهك بصحيفة الاتهام التي ستسمعها غدًا.. بل ولأنك تحس بمقدار ما يتضافر عدل السماء مع عدل القضاء.. ولأنها حرارة الفزع الأكبر لا تطفئها بحار الندم. ولأنها.

وبينما هو يستطرد في هذه الارتجالات الباهرة طرد الأستاذ وهيب بك دوس – وهو مترافع كبير – موكله من الجلسة فلم يعد الهلباوي يرى غريمه.. وعاد يستأنف المرافعة.

المرافعة

في سنة ١٩٣٣ سئل الهلباوي [٢٣] بك كيف يترافع، فأجاب: "اعذرني إذا لاحظت عليك أن هذا السؤال يوجه إلى غيري لا إلي".

فلعلنا قد أصبنا فيما أسلفنا من محاولة...

فلندع له عنان المقال حيث قال: "لا يحضرني تعريف منطقي يحدد كنه المرافعة وأركانها التي تقوم عليها. وإنما تحدها عندي الصورة المنطبعة في رأيي عنها، تلك الصورة تمثلها بعدسة المنظار التي تكشف كل الدقائق التي تشتمل عليها الصورة.

فالمرافعة تؤدي هذه الوظيفة لدى القاضي، لتكشف له التعاريج والمنحنيات الدقيقة التي يعتمد عليها الخصوم في تكييف المنازعة وتوجيهها نحو مصلحتهم، والقاضي مهما كان ذكيًا فطنًا أو مهما توافر وقته لبحث الخصومة المعروضة عليه في حاجة لذلك المنظار يساعده على ملاحظة تلك الوقائع، وقد تكون من أهم النقط التي توجه تقديره لمصلحة أحد المتخاصمين، فإن هناك ثقة في عدم تحيزه.

ولكن غيرة الخصم على التعمق في درس موضع الخصومة غيرة تدنو من غيرته على عرضه وهذه الغيرة تتخذ مظهرها في الاهتمام بمن يسهل له عرض دفاعه ودرس خصومته، وتكاد تدفعه إلى تقديسه. فالمرافعة التي تؤدي هذه الخدمة للخصم وللقاضي – أيًا كانت لغتها – هي فخار المحاماة.

أما الأسلوب الذي تؤدى به المرافعة – فهو وإن كان من لوازمها – لا يعد ركنهًا من أركانها وإنما هو أحد المحسنات اللفظية أو المعنوية.

في العهد الأول للمحاكم شاهدت محامين عرفوا بالفصاحة فرفعتهم درجات بين المحامين كما شاهدت مترافعين تعلموا من الخارج، وكانت بضاعتهم من اللغة العربية قليلة كقاسم بك أمين وحسن باشا عاصم وعلي بك فخري وعزيز باشا كحيل. وكانت حجتهم تصل إلى صميم الإقناع في الغالب بأسرع مما إذا أدليت بلسان أولئك الذي يراعون البديع والبيان.

---

(٢٣) كتاب المرافعة للأستاذ حسن الجداوي.

فالمرافعة إذن هي البلاغة ولكنها ليست الفصاحة".

ثم يقول:

"أما إعدادي للمرافعة فيبدأ بدراسة أوراق الدعوى ومعلوماتي التي أستقيها من أصحابها ومراجعة ما يلزم من النصوص والمراجع وكتابة مذكرات تساعد الذاكرة وقت المرافعة لعرض النقط الخاصة بها. وكثيرًا ما تستلزم الدراسة تكرار الإطلاع كما قد تكبر الأوراق ويدنو عددها الآلاف، ولكن مذكراتي لا تعدو الصفحة ولو أن مرافعتي على أساسها قد تستغرق عشر ساعات.

والمحامي وهو يدرس في مكتبه مضطر إلى استقبال ذوي المصلحة، في كل وقت، وأنا لا يشوش دراستي استقبال الزوار ومقاطعتهم في أثناء التحضير، ولذلك لا أشعر بشيء من التشويش، وأنا أقر في السكة الحديد وفي طريقي إلى محاكم الجهات، وما زلت مرتاحًا لهذا النحو رغم التلميح الذي لمح به مرة في التشريعات عظمة السلطان حسين.

أما استعدادي لها فأشعر أنه نتيجة الدراسة ذاتها وأنا أعتمد فيه على ذاكرة أحمد الله عليها. وإنني عند الدراسة أجد نفسي في حالة استعداد للمرافعة دون مجهود جديد. وأكون مغررًا بالقارئ إذا أدعيت أني أحضر برنامجًا خاصًا تتحدد به مرافعتي.

ويخال لي أني إذا سئلت "ماذا أقول أو ماذا أبدًا به مرافعتي وبماذا أختم" لا أستطيع الجواب فأنا من أول كلمة أبدأ بها أمام القاضي أشعر بأني مندفع في تيار ذاكرتي وتحقيق غ رضي حسبما تقتضيه الحال، وكثيرًا ما شعرت بتحول في تيار فكري إلى نقط تصلح لموكلي استنبطها من طريقة الخصم أو ملاحظة المحكمة، وأعظم نعمة أشكر الله عليها توفيقي في انتهاز هذه الفرص في لحظتها ثم في التعبير عنها والاستفادة منها.

نصيحتي للمترافعين:

إنني وأنا أبدأ نصيحتي للمترافعين بأن يكونوا واسعي الإطلاع، شجعانًا في إبداء الرأي والمرافعة لا يسعني إلا أن أذكر أن ميزان المترافع وأهليته عندي هو مقدرته على أن يدلي بأدلته ووجوه رأيه دون أن يبعد عن جو الرضاء وحسن إصغاء القاضي ومقدرته، كذلك، على تذليل العقبات التي تعترضه في هذا السبيل، وإلا يخشى أن تنتشر سحابة أمام القاضي فتصرف أذنه عن حسن الإصغاء وفي ذلك من الخطر ما لا يخفى، فإذا كان لسان الدفاع عن موكله فهو في نفس الوقت وسيطه لدى القضاء فيجب ألا يفوته أن يظهر بمظهر الأستاذية، وهو يدلي بالحقائق والمعارف، وأن يكون في نفس الوقت طالبًا حسن السياسة، ومن الواجب عليه أن يجمع بين هذين لا أن يضيع بينهما واجبه أو لباقته.

فأنا أنصح المترافعين بأن يحتفظوا بالاستقلال في الرأي، وفي تقديم الدفاع دون أن يتقيدوا برأي يأتيهم من السامعين أمامهم، أو من ورائهم وألا يهتموا بالبحث عن عبارات، أكثر المصلحة فيها تمليق الجماهير أو تمليق ذوي السلطان أو تمليق السامع، ولا يتحقق هذا جميعه إلا إذا كان المحامي مستعدًا عند قبول الوكالة لأن يلاقي وهو يؤدي واجبه من العقبات والأخطار ما يلاقي الجندي في الميدان من طوارئ ومفاجآت.

كما يجب أن يعلموا أن المعارك في الحياة لخدمة الوطن لن تصدق مبادئها أو غايتها إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن أن حياته له، وليعلم المترافعون جميعًا وخصوصًا المحامين أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا في جانب مظلوم تحالفت عليه القوى وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه، فتلك هي حقيقة المحاماة".

رُفعت الجلسة

فإذا صدر الحكم لم يتأثر لفداحة الحكم، وإذا المحامي الذي كان يخاف وقع الذباب على موكله أصبح عنده الحكم بالإعدام سيرة من السير الغابرة! يجيء من أسيوط فيجلس إلى مادته، ويسأله جلساؤه عن قضية قنا التي ترافع فيها في نفس الرحلة، فيقول إعدام، ويستطرد في الطعام، ويسألونه عن قضية أسيوط فيقول: الشركاء براءة والباقون مؤيد. ويفد السامرون، فيسهرون ويسمرون، كأن لم تزهق روح على يدي ذلك السامر الساحر!

لقد قام بواجبه ففيم يُراع ولقد تعود الأمر، وألف الخطر، فكان يضيف مآسي موكليه إلى ما تعوّده من دهره فلا يألم ولا يتبرم كأنما فقد حاسة الألم.

ذهب محام ناشئ حكم على موكله بالإعدام يسائل "لاشو" ماذا تصنع إذا كنت مكاني؟ قال لاشو "أطلب نم فوري مقابلة الإمبراطور فيجيبني إليها – في العادة – فالتمس العفو عن موكلي، وهو يرفض – في العادة – فأنتظر يوم التنفيذ.. فأصلي لروح موكلي.. ثم..." قال المحامي الناشئ "ثم؟" قال لاشو وهو يضحك من كل قلبه. "ثم يحكم على موكل لي جديد، بالإعدام، فأسير معه نفس السيرة!".

ولقد جمع الهلباوي ثراءه الضخم مع اعتدال أتعابه. لطب إليه موكل أن يرفع له نقضًا واقترح عليه أن يطلب منه مائة جنية مقدم أتعاب قال بل خمسين، ودعى الرجل ليدفع الخمسين، فقدم له ورقة ذات مائة ليرد إليه الخمسين الباقية!! فعلق صاحب الاقتراح على ما رأى بأن الرجل كان يتوقع أنه سيدفع ١٠٠ جنية فجاء بها كاملة! قال "صبرًا... فسيدفعها إذا كسب"..

ولقد رجاه المدير عبد الحليم عاصم باشا في فاتحة القرن أن يقبل ١٠٠٠ جنية أتعابًا، فأوجس خفية أن يكون ثمة استغلال لنفوذه، وأخذ خمسة وعشرين من الجنيهات.

وكان يقول دائمًا "يجب أن تكون خدماتنا في متناول الناس".

وبينما يشهده المسافرون في محاطات فرنسا وهو يماكس الحمالين "بالسنتيمات" إذا بك تراه يقتسم في إيثار عجيب خمسمائة من الجنيهات مع زميل حضر معه في محكمة الجنايات. وبينما تحل أزمة ١٩٣١ فيقطع اشتراكه في "كلوب محمد علي" إذا به يتبرع للجمعية الخيرية الإسلامية بمائة جنية قدمها إليه (ي. بك. ع) أتعابًا عن عمل قام به له لمجرد أن ذلك العمل جاءه بمناسبة عمل خاص بها.

كان يعهد في شئون مكتبه الإدارية إلى وكلائه، ويتندر بأنه لا يدري منها شيئًا، ويشير إلى وكيل مكتبه "إبراهيم أفندي" على أنه إبراهيم بك صاحب المكتب وأنه – إبراهيم بك الهلباوي – موظف عنده...! وفي بضع سنين لم يكن إبراهيم الهلباوي يملك شيئًا، لكن إبراهيم أفندي كان من السراة ومن الأثرياء، له أصدقاء حميمون بين شيوخ المستشارين وكبار الموظفين.

* * *

تلك مواعظ الماضي للحاضر يلقيها علينا آباء المحاماة من منبر النجاح والكرامة... والمحامي الذي يقوم بواجبه مع اعتدال أتعابه، يصنع صنيعين، وكأنما يقوم بواجبه مرتين!

جمع الهلباوي ذلك المال من ذلك الاعتدال؛ لأن الفضل يربي، ومع ذلك لم تبق آلاف الأفدنة معه، ولا استطاعت الأحزاب التي رفعها أن تفرفعه، وإنما الكفايات والتضحيات هي التي رفعت له ذكرًا في الصفوف الأولى للمدافعين عن البشر.

ولقد طالما كانت اللهفة على المال من رجال ليس جمع المال غاية صناعتهم، سببًا في ألا يصيبوا منه ما يصبون إليه: أجرى طبيب في القرن الماضي جراحة لإحدى الدوقات بفرنسا، فزارته بعد أن أبلت، وقالت "غليك هذا الكيس الذي طرزته بيدي عرفانًا لصنيعك" وتسلمه فخف في كفه، فقال: "إن الهدايا الصغيرة تحفظ المودة، لكن الحساب الصحيح يستبقي الصداقة صحيحة". واستطرد يقول لها إن العملية أنقذت حياتها وإن عليها أن تدفع له ٢٥٠ جنيهًا! فافتر ثغرها وعالجت الكيس ببنانها، وأخرجت منه مائتين من الجنيهات ثم قالت:

"أنت جم التواضع يا دكتوري العزيز، فالكيس ليس بفارغ وإن فيه الآن المبلغ الذي طلبته...".

إن تقاليد الأطباء لا تمنع طلب الأتعاب – ومع ذلك لم يوفق الطبيب فيما قاله ولا فيما ناله، وتقاليد المحاماة في فرنسا تمنع الطلب فكيف بالغلواء وبالاستصفاء!

كان الهلباوي شديدًا في حقوق الناس وفي حق نفسه، يطبق النظام بحروفه، في مكتبه وفي داره، يكاد يبكي إذا تأخر طعامه! ولقد انسحب من المحكمة مرة والقضية منظورة، معرضًا نفسه للمسئولية التأديبية، لتناول غذائه في ميعاده!

وكان يقول إنه كالقطار ينتظر ولا يُنتظر، يسير قدمًا إلى داره، أو أسفاره، لا يلوي ولا ينعطف.

انتهى ذات ليلة من عزاء الأستاذ "محمد محمود جلال" فركب معه في "الأوستن" الصغيرة محمود فهمي النقراشي بك في طريقه إلى صهره المستشار صدقي باشا، وكان الباشا صديقًا حميمًا وزميلاً قديمًا للهلباوي.. فلما صارت السيارة قبالة الشارع، ترجل الضيف يقطع المسافة الباقية دون أن تتعطف به السيارة!

لم يكن أحد أحرص منه على وقته.. فإذا أزف موعده، أو الموعد الذي حدده؛ قام عن كرسيه لينصرف زائره!.. ذلك مختار باشا زوج بنت السلطان حسين يقوم إذ يقوم! وهذا الأمير محمد علي (الموصي على العرش) يطيل الجلوس في رمضان ويطلب الهلباوي محفظة قضاياه، استعدادًا للقيام فلا يقوم الأمير.. فيطلب الكاتب يسأله عن قضايا الغد... فلا يقوم... فيقول الهلباوي... "أفندينا.. إنت رايح تفطر عندنا والا إيه..."... فيقوم...!

وهو في مكتبه في ميعاده، وإلى مائدته في ميعاده، وفي كل عدة وعدها يكون في موعده، لا يؤخر عمل يومه إلى غده، ولا يهدر لحظة من النهار.. أو من الليل..

كان قد سلخ ثلاثة أرباع قرن، ولكنه يعمل ثلاثة أرباع اليوم..!

ولقد يكون – كما كان يقول – قضى نصف عمره في السكك الحديدية، ولكنه يقول إن ذلك من أسباب صحته.!

ويسافر أسفاره البعيدة بسيارات مكشوفة في صميم الشتاء. والغيث ينهمر!

وينام في شرفات داره المشرفة على النيل.. إلى قبيل مماته..!!

فإذا سافر حمل طعامه في رحله، فملئت الأوعية الأنيقة الواردة من أوروبا وأمريكا بزاد يكفي جماعة! فما أسعد من يقاسمه في القطار زاده، يطعم مع هرون الرشيد، ويرحل في "صالون" شبه محجوز، لا همس فيه إذا كان قاصدًا إلى المحكمة. لأن المسافر العظيم يقرأ، ولا صمت فيه اذ كان قافلاً إلى القاهرة لأن ينابيع الحكمة والسياسة والتاريخ والدعاية قد تفجرت.

* * *

والهلباوي المحدث تيار غير منتظم من صنع الطبيعة، صريح غير حريص، ومن ثمة بعض أسباب محنته، تجلس بين يديه فكأنك بين رهط من كبار الرواة، يستمتع بذاكرة مدهشة، فيقص على محدثه في سنة ١٩٣٠ أنه في يوم الأحد كذا يوليه سنة ١٨٩٣ صنع كيت وأنه في الغداة صنع كيت وكيت وهكذا. في حوادث كثار. تركب في صحبته بين القاهرة والمنصورة، أو

تصحبه إلى أسيوط أيامًا وليالي، فلا يقطع حديثه إلا حلول موعده، أو وشك سقوط السيارة في النيل، وهي تنهب الأرض، وكأنما أصابها مس من الإسراع وهيام صاحبها بأن تسير وكأنها تطير.

يحدثك عن "جمال الدين الأفغاني" عندما وقف إلى قوائم العرش العثماني، في يوم العيد كأنما يبارك "السلطان عبد الحميد" وعن "إسماعيل" وبذخ إسماعيل، وعن "الملك فؤاد" و "سعد زغلول" ومع أن الخصومة بينهما كانت في عنفوانها مدةً، فقد كان يقول "إنكم لم تسمعوا سعدًا إلا في شيخوخته بعد أن هد مرض السكر قواه، لكنه في شبابه كان أسرع المحامين إلقاء وأعذبهم صوتًا، بل كان أعجوبة المحاكم!"

ويروى أن قاضيًا تركي الأصل تناهت إليه أخباره فدعا الله أن يسعده بسماع "سعد" وتحققت أمنيته من بعد، فراح يفصح عن إعجابه لزميل له بقوله "يا سلام – حقيقة: لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه!!". ثم يضحك الهلباوي، ويضحك، ويقول "ألا تحمدون الله على ما قطعنا من أشواط التقدم، وعلى ما سجل النظام القضائي في مصر لنفسه من النجاح!!".

ويروى كذلك عن سعد أنه أول محام قال "بناء عليه أطلب البراءة" لكن رئيسًا تركي الأرومة في محكمة بنها صاح فيه "إيه ده يا سعد أفندي.. إنت لازم تقول: ألتمس البراءة، المحامي لا يلتمس يا سعد أفندي...." ولولا توسط قاسم أمين، وكان محاميًا في هيئة قضايا الدولة حاضرًا في الجلسة، في إفهام الرئيس أن الطلب هو الالتماس لذاق سعد بعض البأس... ولكن الله سلم.

يحدثك عن الشيخ "محمد عبده" مع الإنجليز، ومع الخديو، وفي باريس، وفي عين شمس! وفي محكمة عابدين، حيث كان يشفع أحكامه بحكم يدلي بها للناس فيشعرون أنها بحضرة المصلح لا بجلسة القاضي، وكيف كان الشيخ يؤخر عمامته إلى مؤخر رأسه قبل النطق بالحكم الزاجر، فصاح المتهم مرة – إذ هم بتأجير عمامته – والنبي خليها في مكانها...

كان المجرمون يكبرونه ويرهبونه، فلم يعد إليه واحد سبق أن حكم عليه!

لم يكن منهم من يساجل قاضيه، كذلك الفتى الذي ترافع عنه "مارشال هول"... وكان يبتز أموال الأحداث في "كامبردج" مع غانيه اصطنعها لإيقاعهم في حبائله، وكان رسامًا بارع البراع، فنجح "مارشال هول" في أن يظفر بتسعة أشهر، وناداه القاضي عقب الحكم، يمحضه النصح:

أيها الشاب: إن فيك مواهب فلا تتلفها، وإنك لتستطيع النجاح.

قال المتهم: وما دخلك من عملك يا حضرة القاضي؟

قال القاضي وهو يبتسم: إن الدولة تأجرني ثمانية آلاف جنية في العام.

قال المتهم: لكن دخلي السنوي من هذه الحرفة ضعف هذه الأجرة!!

ويتحدث الهلباوي طويلاً في "حسن عاصم". وكيف انحدر على سلم القصر إذ رأى "اللورد كرومر" وقائد جيش الاحتلال يدخلان بعربتهما لتقف أمام الباب الخاص بالخديو، فطرد العربة بعد جدال، قائلاً إن الخديو سيد قصره، فعادت العربة إلى موقفها الطبيعي، أمام باب التشريفات العمومي..!

وكيف طرد "قنصل النمسا الجنرال" إذ حضر حفلة في قصر عابدين بدون بطاقة دعوة شخصية لأن قنصل النمسا في القاهرة كان مدعوًا فحضر معه!

قال حسن عاصم: إن الدعوى لواحد!. قال "القنصل الجنرال": أحضر إذن بدلاً من قنصل القاهرة!.

قال حسن باشا: لكن المدعو! والقصر لا يدخله إلا مدعو!..

وخرج "القنصل الجنرال" في كامل أبهته وعالي قبعته.. أي أخرج..

وينتقل بك في خفة المخرج السينمائي وسرعته إلى أوروبا، فتسمع أشياء عن "الاتفاق الودي" بين إنجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤، وعن "السلطان عبد العزيز" وسفيره في فرنسا، ويعود بك إلى "عبد الله نديم" عندما سئم السلامة في المخبأ فسلم نفسه إلى رئيس نيابة طنطا "قاسم أمين" فقام له من كرسيه، وقام معه إلى القاهرة، ولم يعد قاسم إلى عمله بطنطا إلا بعد أن صدر العفو عنه. بل إن "رياض باشا" ليمنحه ٥٠٠ جنية لإصلاح باله وإصدار صحيفة "الأستاذ".

ثم يحدثك عن طباع قاسم وكيف كان الوحيد من طبقته الذي مشى في جنازة عبده الحامولي زعيم المغنيين في مصر. ويحدثك عن "الورداني" – وكان يهوى الحديث في قضية الورداني – وكيف حيا الورداني مرافعته أمام الإحالة وكيف رد له التحية...

وتسيل دعابته في عبارته، فتجد روحًا، وتجد قوة.

يقول: "الإنجليزي إن وقفت له قعد لك... وإن قعدت له وقف لك"!...

ويحدث "السيركين بويد" بالعربية، لأنه يعرف أنه يجيد الحديث بالعربية.

وفي أعقاب خطبة له في سنة ١٩٣٠ بعث إليه المستر... مراسل صحيفة... عن طريق محاميه الإنجليزي يطلب اعتذارًا علنيًا عما نسبه إليه، فكتب للمحامي من فوره إنه على استعداد للاعتذار، علنًا، إذا كذب المستر... علنًا، ما نسبه إليه. فطوى الإنجليزي الخطاب، طي السجل للكتاب... وقضى الأمر الذي كانا فيه يختلفان.

ويروي لك عن سياسة الإنجليز في تنويم المصريين بالحسنى واللين، نبأ الموظف الإنجليزي الذي أمهله "اللورد كرومر" في فاتحة القرن ثمانيًا وأربعين ساعة ليبرح القطر المصري إن لم يتنازل عن عقد شراء أطيان من الدومين (مصلحة الأملاك) قائلاً له: حسبنا أننا احتللنا أرض مصر فلندع لسكانها ملكية أراضيها.. فآثر المستعمر الطامح وظيفته على صفقته...! وهو إنما يؤثر مسلك المرابين في استغلال المدينين.. على مهل... هونًا ما، ليظل له الزرع والضرع والأرض والريع، والناس جميعًا.

ويعود بك ليحدثك عن سفارته باسم أصدقائه السياسيين عند الخديو لمعارضة الإنجليز في تعيين مستشارين أجانب بمحكمة الاستئناف وخيبته في مهمته.

ثم يحدثك عن ذلك المستشار الذي نظم الشعر للشكر على تعيينه مستشارًا، ففكر رؤساءه أن محله لم يعد في محكمة الاستئناف!.

ويحدثك عن لطيف باشا سليم زميله في الحضور على جمال الدين، ورفيقه في الرحلة إلى أوروبا – ذلك الوطني الذي يدين له مصطفى كامل بدين عظيم..

ويحدثك عن علي فخري مصلح القضاء الوطني ويوسف وهبه وغيرهم وغيرهم.. فإذا كنتما على سفر، وكنتما قد رجعتما، تمنيت لو بدأت الرحلة من جديد.

أما هو فيقول: إنك وجعت رأسه، بكثرة كلامك! فتذكر النقيب "باربو" عندما قطع نصف فرنسا في القطار، وهو يتدفق في محادثة الشاب "شنى" حتى إذا تفرقا في محطة باريس، قال له: "ما أكثر كلامك يا أستاذ!!"

فإذا كان في الصالون أو في الندى أخذ بأطراف الأحاديث فتتابعت الطرائف، وأمسك وحده بأزمة الحديث، وفي المجلس رؤساء وزارات، أو رؤساء جامعات (لطفي السيد وعلي إبراهيم) أو أساتذة تثقفوا بجامعات مصر أو أوروبا، أو شاعر النيل حافظ إبراهيم، وهو المحدث الأشهر، فلقد كان حقًا "إمامًا في غيريب الأخبار، وغريب الملح التاريخية"[٢٤]، فيه من التحرك والتجدد ما يسبق العصر ويتخلف دونه شبانه.

فإذا ازدان المجلس بالكواعب لم يسلمن من لذعاته ونكاته يهللن لها ويتناقلنها.

كان عليمًا بتقاليد "الصالون" وأساليب السلوك، لكنه كان يخترع... فبينما يقبل أيدي السيدات ولا يقبل أيدي الآنسات إذا به يلثم راحة ملكة الجمال العالمي الآنسة "كريمان خالص" لكنه يلمح على الوجوه علامات كعلامات الاستفهام أو علامات التعجب، فتسعفه البديهة السريعة، بالحجة البديعة، ويهمس في أذن جاره: "إنها ملكة، والملكات تقبل أيديهن" وكانت تركية دعتها زوجته التركية وكرّمها بدعوة محمد محمود باشا وجعفر ولي باشا ويونس صالح باشا وكان أعزب.

(٢٤) الأستاذ عزيز بك خانكي في مقدمة كتاب أشهر القضايا المصرية.

ويسترسل في انسجامه كالزامر الهندي يستخرج الأفاعي إذ يخدرها بمزماره، ويطبل الحسان قعودهن إلى جواره – تمامًا مثلما كان الحسان يحطن كالسوار "بلاشو"، وكان نابغة القرن التاسع عشر، ومفخرة البلاط الإمبراطوري لا يعفيهن من قوارصه.

سألته يومًا إحداهن "أفتنا يا أستاذ. ما الفارق بين النائب العمومي والنائب الإمبراطوري!.."

فأجاب: يا سيدتي.. إن قتلت زوجك فالنائب العمومي هو الذي يترافع ضدك، فإذا اقتصر الأمر على أن تخدعيه مع غيره، فالنائب الإمبراطوري هو الذي يترافع – هذا يا سيدتي هو الفارق.." أي أن الأولى جناية والثانية جنحة.

في صيف سنة ١٩٣٠ كانت المحامية "سولانج موكلير" بنت الجراح الفرنسي الشهير "موكلير" تتعشى مع "الأستاذ علي أيوب" [٢٥]. في جامع باريس فتجاريا في مفاخر المحاماة فحدثته عن محاميهم "هنري روبير" وحدثها عن محامينا "الهلباوي" – وإنهما ليتحاوران، إذا بالهلباوي يظهر من أحد أبواب الجامع.. فأشار المحامي الشاب، إلى زميلته الصغيرة أن هاهنا "رجلنا".

قالت: أو تقدمني إليه؟

قال: كمحامية أو كآنسة؟

قالت: بل محامية.

قال: هلمي إذن إلى النقيب.

وحدثه الهلباوي وحدثها، فخلبها، وبهر لبها، وجرت البرد بين مصر وفرنسا نحوًا من عشرة أعوام حتى نشبت الحرب الكبرى الثانية فلما توقفت البُرُد بعثت المحامية الفرنسية تسأل زميلها المصري ما أسكت صوت النقيب العظيم.. فأنبأها أنه انتهى.

---

(٢٥) وزير تربية سابق.

جلست إلى مائدته يومًا الآنسة ع إثر عودتها من أوروبا، وكانت قد لقيت على الباخرة رئيس وزارة مصريًا أطال مكثه في وسط القارة يترقب وزير خارجية إنجلترا ليفاوضه وقفل راجعًا دون مفاوضة. فسألها الهلباوي هل سيرجع إلى أوروبا؟ – يريد ليستنبط ما إذا كانت المفاوضات ستقع، أو أن حبلها قد انقطع – فأجابته: "ما اعرفش يا عمي، هو قال لي يمكن أرجع يمكن ما أرجعشي، وإذا رجعت يمكن أبقى طويلاً أو أبقى قليلاً".

فلم تكد تتم حديثها حتى قال لها "إيه ده يا عمتي!.. أرجع ما أرجعشي أقعد ما أقعدشي، هو دا كلام يا باشوات!!. ده كلام العجايز اللي بيضربوا الرمل في سوق الزلط".

لم يكن يعترف للمحامين بأنهم زملاؤه بل كانوا جميعًا أبناءه.. قال القاضي "حمدي محبوب باشا" بمحكمة السيدة لمحامي خصمه المرحوم "محمد خالد باشات" قبل أن يلي القضاء: انتظر كلمة والدك هلباوي بك. قال الهلباوي بك.. دا انا جده – وأنا اللي جوزت أبوه.. يا سيدنا" فذكر "باشات أن الهلباوي بك كان حقًا من شهود عقد زواج أبيه.

جاءه يومًا كتاب من المرحوم "يونس باشا صالح" وكان مستشارًا ملكيًا في هيئة قضايا الدولة قبل أن يكون وزيرًا للدفاع، كما كان من قبل محاميًا يعتز بالمحاماة وفيه (حضرة صاحب السعادة الزميل الجليل إبراهيم الهلباوي بك)، فكان خطئًا كبيرًا... الزميل!!!

وألح الزميل في الاعتذار، وجاء في اليوم التالي لشرب الشاي.

* * *

كان ضمانًا للحرية في هذه الأمة الظمأى إلى الحرية، وكان سكنًا للأحرار من كل دار، سواء من جمعتهم به الأسباب أو من كانوا خصومه، وعلى هذا درج طيلة حياته، مكررًا دائمًا نفسه، كالعظماء كافة...

هو في خاتمة حياته، كما نشأ في بواكير حياته، مع الأحرار، ومع الثوار – الدكتور طه حسين وعائلته أصدقاء دائمون له ولعائلته، والدكتور هيكل أقرب الرجال إلى قلبه، تتفتح أبواب داره على مصاريعها للأمير الذي يلقى من أمر الملك نصبًا، كما يتفتح قلبه للدكتور السنهوري عند ما تضيق به الجامعة، زعماء الأزهر عنده في الليل والنهار إذا حاربتهم إدارة الأزهر، وعبد القادر حمزة باشا في غرفة مكتبه، بل غرفة نومه، إذ النيابة تجد في آثاره، وكذلك الزعيم الثعالبي، وهو منفي من تونس، وكذلك الأستاذ محمود عزمي والأستاذ أحمد

«هلباوى بك وتوفيق رفعت باشا. والواقفون: كامل شهاب الدين القاضى بالمحاكم المختلطة ويونس باشا صالح المستشار الملكى ومحمود المرجوشى باشا النائب العام ومحمد زغلول باشا رئيس المحكمة والأستاذ إميل دوس.

وفيق – مثلما بدأ حياته مع قاسم ومحمد عبده وسعد وحسن عاصم، وعلي يوسف ولطفي السيد وعبد العزيز فهمي.

أجل، كانت نفسه المكافحة – طول حياته – كما كان مكتبه، معقلاً للأحرار، وواحة يفئ إليها المجاهدون من شتى ميادين الكفاح.

* * *

وبعد.. فإذا تألف بنيان الحضارة من العامل السلبي، عامل الجريمة والشقاق، والعامل الإيجابي عامل الخير والوفاق، فإن المحاماة، بما تسهم به في العاملين، عن كلا الخصمين، تيار دافق بفيوض النشاط البشري، المادي والفكري.

والمحامي الكبير قوة من قوى ذلك التيار، وظاهرة من الظواهر في الدنيا، تتجلى فيها صور الحياة الخاصة والعامة، بما فيها من معارك العلم والرأي والسياسة والاجتماع والاقتصاد.

وما حياة الهلباوي إلا مرحلة من تاريخ أمتنا، تتجلى فيها نبضتاها، بل نهضتاتها، ضد الترك في سنة ١٨٨١، وضد الإنجليز في سنة ١٩١٨، ويتعالى فيها نظام القضاء، ما دامت الحياة إحدى العجلتين اللتين يسير بهما موكب العدالة!

لم ينفرد رجل في نظامي القضاء والمحاماة بأسطورة العظمة كما تفرّد، وكأنما عناه "هيجو" حينما قال في "التأملات" عن دانت "ذلك الجبل العالي الذي يملأ الأفق".

لكأنما أنطقته العناية بمنطق حياته يوم كتب في كتاب اليوبيل الذهبي للمحاكم عن صديقه "حسن عاصم" "هذه إلمامة موجزة جدًا عن تاريخ هذا الرجل الضخم وإن فيها لصورة لتلك الشخصية النادرة في تاريخ مصر تعطيك فكرة عما يحتمله الرجل البار في سبيل وطنه، سواء في الأعمال الحرة أو في أعمال الوظيفة من مصاعب وأحداث لا تقل عما يحتمله الجندي في حومة الوغي هذا يتعرض للقذائف والنيران، وهذا يتعرض لألوان لا عداد لها ولا وصف لها من الدس ومن النفاق ومن الطغيان.

ثم يقول – كأنما يهبنا العذر عما أغفلنا من دقائق في حياته وخصوصياته – "ومن الغريب في حياة حسن عاصم أن تكون جلائل أعماله مما لا يمكن تدوينه أو تفصيله لخطورة تدوينه أو ما عداها".

بلى: فالمحامي الكبير أكبر حملة الأسرار في العصر، ولكم وعت جوانحه من أسرار، وجوانب مكتبه من أخبار!

إن المؤرخ لا يستطيع أن يسرد من شئون الهلباوي الشخصية أو قضايا موكليه إلا الجانب المباح.. أما العالم الخفي، الخفي بأسرار العظماء والأمراء، والأحزاب، والوزراء، والرجال، والنساء، والحب والبغض، والقضاء والمحامين، فدونه ستر نسدله بالسكوت.

لقد أبن سعد زغلول حسن عاصم في سنة ١٩٠٧ فقال: "إن مكانه في الأمة سيظل شاغرًا".

ولما كتب الهلباوي عن "حسن عاصم" بعد ثلاثين عامًا ما خطب به "سعد" وكان يعني نفسه مرة أخرى قال "إن من واجبي أن أقر إنصافًا لحسن عاصم أن مصر في الستين عامًا الماضية أنجبت رجالاً ممن تفاخر بهم الأمم، ولكني اعتقد أن الفراغ الذي خلفه موت هذا الرجل الذي كان يبني الأمة، ويبني الحكومة، ويبني الديوان الخديوي، هذا الفراغ الذي خلفه من يوم وفاته في نوفمبر سنة ١٩٠٧ لا يزال شاغرًا إلى اليوم"..

لقد شغر مكان الهلباوي.. ولن يملأه إنسان إلا إذا أتيح له ما أتيح لذلك البناء العظيم من بناة مجد المحاماة... وهيهات..

لقد تطفر الومضة الواحدة من ومضات العبقرية بالرجل إلى السماء، لكن المجد الحقيقي ليس في بلوغ القمة، وإنما هو في الاستقرار فيها.

بلغ الهلباوي القمة في الخامسة والثلاثين مذ كان مستشارًا للخديو سنة ١٨٩٣ حتى سنة ١٩٠٩ لكنه استقر هنالك، واستمر كذلك، نصف قرن طويل، يعيش في اطمئنان عجيب واتزان عجيب وسيطرة على الأشخاص والأشياء تسمو على المألوف في تواريخ الرجال، فكان أكبر من رجل ضخم وأكثر من عظيم واحد! سواء بين المصريين أو بين الأجانب، وبين المحامين أو بين السياسيين!

والناس إذا أحبوا الحياة للمال أو للجاه، أو للرفاهة أو لمجرد البقاء، لم تصف لهم إلا أكتاف الاطمئنان.

ولقد يكون للرجل المفرد في أمته من المكانة ما لمعنى من المعاني بتمامه.

من أجل ذلك كان المحامي الكبير في آلامه مثقالاً عظيمًا في كفة المعدلة، كم له عند الناس من فضل، وكم للناس فيه من أمل.

جمع الهلباوي من زينة الحياة الدنيا بضعة آلاف فدان، لكن ديونه زادت على المليون! في أوائل القرن وعمل في خدمة أمته في الصف الأول من زعماء السياسة ستين عامًا...!

لكنه استوى في سموات المحاماة كالكوكب الفرد، لم ينافسه في زعامته أحد.

تمثلت فيه جلائل المحاماة فخدم هذا الرجل الواحد رجالاً لا حصر لهم، وأنقذ أرواحًا، واسترد ثروات، وأمتع بالحرية والكرامة كثيرين ودافع عن القيم العليا للوطن.

لا يخاصم مألوف الخصام ولا يعادي إلا في عرض عام.. يكافح القوي، لا الرجال.. فتراه ضد أمة... أو ضد جيش احتلال.. أو ضد حكومة... أو ضد خيدو!

ليت شعري إلى أي الحدود تنطبق عليه بعد ستة أعوام من وفاته [٢٦] عبارات محام في صدر شبابه، عن محام كان قد فارق عالم الغرور، حين ختم "هنري روبير" في سنة ١٨٨٨ دراسته عن "لاشو" بعد سنوات ست من وفاته بقوله "كان له أعداء؛ كما يكون لكل العظماء أعداء، وكان له حسادًا ألداء... لكن أشد خصومه لددًا لم ينازع في أمور ثلاثة كانت تتجلى فيه: مقدرته، وحبه للخير، وغرامه بصناعته، وبحسبه هذا المزايا لترفع له ذكرًا لا يمحى في عقول الرجال".

---

(٢٦) عندما ظهرت الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٩٤٦.

أجل – سيتكفل التاريخ بالحكم على نجاح الهلباوي باعتباره رجلاً سياسيًا، وقد يجزئ في ذلك قول "فيكتور هيجور" حين قال: "الظلام الكفيف هو وحده الذي يحجب الإشراق البديع وأشرف ما في الدنيا هو الإخفاق الظاهري، يقبله المرء في سبيل السمو النفساني" أو قول الرئيس "بارتو" في كتابه عن الزعيم "ميرابو": "لقد خلف اسمًا محيط به هالة من الأساطير. لكن حظه كان أقل من عبقريته".

* * *

تلك حياة النقيب الأول تعلمنا أنه ليس هناك مهن رفيعة إلا إذا رفع الرجال شأنها دائمًا وباستمرار.

ومن التضحيات في المحاماة ما يعدل الظفر، الجليل الخطر، وإذا كان فيها من الجحود مثل ما في الحياة من جحود، فإن فيها من الجمال ما لا يتوافر إلا في أبهج مجاليها.

المحاماة رسالة لا تجارة السعيد من فهمها على غير أسس المال، والكثير من مرافعات المحامي الكبير غير مأجورة. وإذا قام المحامي بواجبه في سبيل المصلحة العامة تدفق عليه المجد والثراء. وكلما أعرض عن المال انحدر إلهي المال. والنجاح في المحاماة كالنجاح في الحياة، لمن صبر وثابر. فما أسعد الأولى ملأوا نفوسهم بالقناعة وأذهانهم بالعلم، وفراغهم الإجباري، أو الاختياري، بالسعي المطرد نحو الكمال.

إن المحاماة في مصر لم تصل إلى أزهى عصورها بعد، والشباب أملها المرموق بالعناية.

لقد كان أكبر نصر أحرزته المحاماة منذ قيام النقابة على يد سعد زغلول هو تقرير الحصانة للمحامي في الجلسات، فاجتمع له الجلالان: جلال الكرامة، وجلال البيان؛ فليذكر المحامون أن خير ما علمهم أساتذتهم هو أن احترام القضاء من احترام المحاماة، وأن الصوت ينشز. إذ أدلى به في جو بارد، أو إلى شعور جامد، والعمل الجميل يحتاج إلى الجو الجميل، ولا فضل للقاضي أو المحامي وهما يتداولان العدل إعطاء وطلبًا، إلا بالعلم وبالنصفة، فإذا تعاونا سمت العدالة في مظهرها ومخبرها إلى مستواها أو كما قال لابوري: "القضاء لا يكون عظيمًا إلا إذا كانت المحاماة عظيمة ولا تكون المحاماة عظيمة إلا إذا كان القضاء عظيمًا".

بل كما قال "عبد العزيز فهمي" للمستشارين وهو يرأس المحكمة العليا يوم افتتاح محكمة النقض في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١: "إن سروري يا حضرات القضاة وافتخاري بكم ليس يعدله إلا إعجابي وافتخاري بحضرات إخواني المحامين الذين أعتبرتهم محكمة النقض والإبرام المدنية كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده، أليس عملهم هو غذاء القضاء الذي يحييه؟ ولئن كان على القضاء مشقة في البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح، فإن على المحامين مشقة كبرى في البحث بالإبداع والإبداء والتأسيس، وليت شعري أية المشتقين أبلغ عناء وأشد نصبها.

لا شك أن عناء المحامين في عملهم عناء بالغ جدًا لا يقل البتة عن عناء القضاة في عملهم. بل اسمحوا لي أن أقول إن عناء المحامي – ولا ينبئك مثل خبير – أشد في أحوال كثيرة من عناء القاضي لأن المبدع غير المرجح".

تلك كلمات نقيبنا في الثلث الأول من القرن العشرين يوجهها للقضاء ليس من مستواها إلا كلمات "داجوسو" أكبر قضاة القرن الثامن عشر وجهها لرجال المحاماة:

"لا حسبوا أنه يكفيكم أن تضيفوا إلى النبالة ونزاهة الغايات ووفرة المواهب العظيمة، واعلموا أن أعمق جراح المحاماة وأقتلها هو الرعونة العمياء، التي تدفع المحامي إلى الانخراط في سلكها قبل أن يتهيأ له بالتحضير الشاق الطويل.

أي كنوز من العلم، وصنوف من المعرفة، وأي لقانة وفطانة ونجابة وذوق، واجبة الاجتماع للتألق في سماء المحاماة.

إن من يجسر على أن يضع لعلم المحامي حدودًا، لا يدرك حقيقة المدى الذي تترامى إليه صناعتكم.

لقد يدرس رجال المهن الأخرى أجزاء خاصة من نواحي الإنسان، لكن المترافع لا يرقى إلى الكمال، إذا لم يوفق بالدرس المتصل للجانب الخلقي، إلى التغلغل في صميم الإنسان والإحاطة بنواحيه كافة.

.....

.....

كان الأساطين من أسلافكم يعلمون أن خير النفوس بحاجة على العمل والدأب المستمر كيما تتكون، وأن المواهب الكبرى حرية أن تستحيل إلى نقائص كبرى، إذا هي أهملت، وأن كل ما أبدعته السماء من جمال يتزايل ويتدهور إذا لم ترضعه المعرفة وهي الأم الثانية بلبانها بعد أن عهدت فيه الطبيعة، الأم الأولى، إلى الموهوبين.

.....

.....

أين اليوم هؤلاء المحامون الجديرون بالتمثيل بحكمة المشرع القديم الذي ينظر إلى الحياة على أنها درس متصل، يطعن فيه المحامي في السن وفي العلم معًا، فما أكثر من يقنعون الآن بالمعارف التي جاءوا يدقون بها أبواب المحاماة!! إن معارفهم ستبقى في طور الطفولة أبداء ولن تصل مواهبهم عند الشيخوخة إلا إلى إثارة الشكوك.

وتخبو الشهرة اللامعة إذ يخفت رنين أصواتهم.. ويدركون مبلغ ما تسمو صناعة المحاماة على مواهب الخطابة. حسبكم جزاء على آلاتكم التي تسدونها إلى الناس، هذان السمو والجلال، وأنكم لستم مدينين بهما إلا إلى أنفسكم.

حسبكم أن يتخذ منكم مواطنوكم قادتهم وهداتهم والملائكة الحراس لهم وأن ترتفعوا إلى تلكم المكانة العليا بين الناس فتتولوا القضاء الفعلي بينهم، كما يتولاه القضاة الموظفون، بما فيكم من النزاهة والسمو والاحترام العام، ونفوذ الكلمة وبلاغة التأثير وجلال العبارة.

ترى هل تصبح المصاعب التي تعترضكم حوافز على الجد والدأب، وأدوات للسمو بدلاً من أن تستحيل إلى عقبات؟

هل ستكون هذه المحاماة التي طالما عملت لمجد الأمة وستعمل كثيرًا في سبيلها عند رجائنا فيها، فتحتفظ لنفسها بمنزلتها الرفيعة بين المهن، بالفقه وبالبيان، ولكن بالعدل والنزاهة أيضًا؟"

* * *

تذرعوا بالعلم والشجاعة أيها الزملاء.. لقد أتيح لمصر في الماضي رجال على قدر الأحداث، فحمت المحاماة الأفراد وحامت عن الوطن، لكن أحداث الماضي ليست إلا نزرًا يسيرًا من مصايرنا غدًا.

لقد طرقت الأسماع أصوات تنادي ألا يدخل المحامي جدول المحاماة بعد ا، تخرج من دست الوزارة، وفي في الواقع توجس خيفة على القضاء لا من المحاماة.

إن حجارة المحاكم المصرية والمجالس التشريعية وغيابات السجون ما تزال تنطق بأن المحاماة أول طائفة وضعت عن الأمة إصرها والأغلال التي كانت عليها وإذا حيل بين المحامين والمحاماة بعد ولايتهم للوزارة نكبت المحاماة ونكبت الوزارة لأن الوزارة مهمة موقوتة لن يتولاها تحت شرط المنع إلا المقعدون أو المتقاعدون ليجعلوا منها "ختام حياة".

وأي إهدار للمحاماة أن يضربوا سدًا بينها وبين أعظم تكاليف الحياة النيابية وهو الحكم!. وأي تأخير لها بين المهن!.. بل أي خسارة للديموقراطية إذا حيل بين السلطة التنفيذية وهذه الفئة العالية الكفايات!

وأي وزارات تلك التي ستؤلف من دونهم؟... أو وزارات موظفين كوزارات الحماية والاستعمار؟ أم وزارات الممولين الكبار؟

ولئن دخل الوزير الوزارة ليحمل بعدها على التقاعد، إنه لبعض على كرسيه بالنواجذ، ويتوخى الزلفى. لكن الشجاعة تواتيه في عنفوانها كلما تذكر أن خروجه من الوزارة لن يمنع دخوله في معترك المجد، والحرية، والاستغناء عن الناس.

لقد حارب "المجلس التشريعي الفرنسي" في القرن الثامن عشر المحاماة وكان يسفك الدم، وحاربها، نابليون" في القرن التاسع عشر، وهو لا يطيق أن يرى في باريس بضع مئات من الرجال الأحرار!.. بل حاربها "الدوتشي موسوليني" في هذا القرن، لكنها كانت تنتصر لأن قضيتها كانت، وما زالت قضية الديمقراطية.

إن الديمقراطية إذا هيأت للمحامين كراسي الحكم لا تختار رجالاً أسعفهم شرف المحتد، أو فاضت بالنضار خزائنهم، وإنما تختار رجالاً قضوا أعمارهم في سبيل الكرامة والاستعلاء فلنستمع إلى صوت المحامي العظيم والرئيس الأعظم للجمهورية الفرنسية في الحرب العالمية الأولى، رئيس الوزارة مرة، بعد مرة وفي المرة الأخيرة رئيس وزارة من رؤساء الوزارات... لنستمع إليه يترافع عن زميله ونظيره كما قال – في خطاه الثلاثة، وقصوره الثلاثة – قصر العدالة (المحكمة) وقصر بوربون (مجلس النواب) وقصر الإليزية (قصر رئيس الجمهورية).

وقف "بوانكاريه" في نوفمبر سنة ١٩٢٤ يترافع عن "مليران" إذ أرغمه مجلس النواب الاشتراكي على اعتزال رياسة الجمهورية فرفع دعوى يطلب التعويض عن إلزامه بالاستقالة. وكان يترافع عن الحكومة محام آخر صار رئيسًا للوزارة هو "بول يونكور".

قال "بوانكاري" فيما قال: "لقد استدعى الرومان "سنسينوتس" (وكان دكتاتورًا مرتين) ليحمل أعباء الخدمة العامة، فلما انتهت مدة حكمه رجع إلى قريته فوجد محراثه في نفس الخط الذي كان قد بدأ يشقه عندما جاءوا يستدعونه ووجد داره في انتظاره.

ألا ما أسعد الزراع!

لكن "مليران" كان أقل سعادة من "سنسيتوتس" فلقد عاد إلى حياته الأولى ولم يجد المحراث.. ولم يجد الدار.

نتحدث أولاً عن المحراث.. عن المعاش! لقد أحسن الظن بالدولة فوزع قضايا موكليه على سكرتيريه – وكان ذلك واجبًا من الواجبات التي فرضتها عليه الوظيفة، وترك كرسيه في البرلمان إلى سواه.

أما اسمه فكان ما يزال مقيدًا بجدول المحامين، لكنه عندما عاد بعد هذه الغيبة عن المحكمة لم يكن إلا مبتدئًا. ولستم بحاجة إلى أن أشرح لكم ما يعالجه المبتدئون من مصاعب.

ها هو ذا يغير موكلين، مضطر – وهذا شرف رفيع له – إلى المرافعة في قضايا المعافاة، وأن يحضر. أمام الخبراء، وأمام قضاء الأمور المستعجلة في مثابرة أبناء اللورين، هذه المقاطعة التي يسعدني أنني استطعت أن أعيدها إلى حمى الوطن.

وهكذا خاض معركة مرة في البحث عن العمل الذي يكفل له الغنى عن الناس، ولسوف يتوج عمله بالظفر، غداء لكنه اليوم، رجل له حاجاته، ومن أجل ذلك نترافع.

وفي عهد "سنسنيتوس" كان لكل إنسان بيت، ومن قبل "الإليزية" كانت "لمليران" شقة، وكان له خدم، فجاد بالشقة على صديق، ولما بارح "الإليزية" صار بلا دار... فراح وزوجته إلى جواره، يرتادان كل مكان، يبحثان عن دار...".

أولئك عظماء الديمقراطية زعماء المحاماة، فما أشرف الديمقراطية وما أسمى المحاماة.